

التقرير السنوي ٢٠٢٠





حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

جدول المحتويات

٠٤

الرؤية، الرسالة، القيم

٠٧

تقرير مجلس الإدارة

٠٩

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

١٢

تقرير الأعمال
التصنيف الائتماني والجوائز
مجموعة المصرف
المسؤولية الاجتماعية

٢٥

تقرير الحوكمة

٥٠

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

٥٢

المؤشرات المالية

٥٥

البيانات المالية

رؤيتنا

مصرف إسلامي عالمي رائد وشامل، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة، ويحقق المعايير الدولية للعمل المصرفي، ويشارك في تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي، ويساهم في تلبية احتياجات المجتمع القطري.

رسالتنا

- تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء.
- احتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها، وفي المستوى التقني المتميز.

قيمنا

- النزاهة
- الشفافية
- العدل
- روح التعاون والعمل الجماعي
- الولاء والالتزام
- التميز



السيد / محمد بن عيسى المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد / عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود
نائب رئيس مجلس الإدارة



الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة



السيد / عبد الله بن سعيد العيده
عضو مجلس الإدارة



السيد / منصور محمد عبد الفتاح المصلح
عضو مجلس الإدارة



السيد / عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني
عضو مجلس الإدارة



الشيخ / عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة



الشيخ علي بن غانم بن علي آل ثاني
عضو مجلس الإدارة



السيد / ناصر راشد سريع الكعبي
عضو مجلس الإدارة

فضيلة الشيخ الدكتور / محمد أمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالعزيز خليفة القصار
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

الإدارة التنفيذية



السيد / دوراي أناند
المدير العام
مجموعة الخدمات
المصرفية للأفراد



السيد / طارق يوسف فوزي
المدير العام
مجموعة الخدمات
المصرفية للشركات



السيد / باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة



السيد / راکاش سانجافي
المدير العام ، مجموعة المخاطر



السيد / خليفة المسلم
رئيس مجموعة الموارد البشرية



السيد / كونستانطينوس كونستانتيديس
المدير العام
مجموعة الاستراتيجية والرقمية



السيد / لاف كاتاريا
المدير العام لمجموعة العمليات
وتكنولوجيا المعلومات



السيد / جورانج هيماني
المدير العام، المجموعة المالية



تقرير مجلس الإدارة إلى إجتماع الجمعية العامة

يسعدني أن أقدم إليكم التقرير السنوي عن نتائج أعمال المصرف للعام المالي ٢٠٢٠.

لقد كان عام ٢٠٢٠ عاماً استثنائياً على جميع المستويات نتيجة تأثيرات جائحة كوفيد ١٩ على اقتصاديات كافة دول العالم، وعلى المستوى الإقليمي والمحلي، غير أن التزامنا وعملنا الجاد، والدعم الذي قدمته الدولة وأجهزتها المختصة، والجهود الاستثنائية التي بذلتها الإدارة التنفيذية والعاملين في المصرف، كان له التأثير البالغ لتجاوز تحديات هذه الازمة، والتعامل السليم مع كافة صعوباتها التي واجهت عملائنا وموظفينا على حد سواء، وقد اتخذ المصرف استجابة استباقية للتداعيات الاقتصادية للوباء بتأجيل الأقساط المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة والافراد، وكذلك كافة القطاعات المتأثرة مباشرة، من خلال المشاركة في برنامج الاستجابة الوطنية لفيروس كوفيد ١٩ الذي قدمته الدولة ومصرف قطر المركزي.

لقد نجحنا في تحقيق ضمان استمرارية الاعمال وتقديم منتجات وخدمات المصرف لعملائنا افراداً وشركات بفضل استثماراتنا في التحول الرقمي، وكان لقنوات المصرف الرقمية المتقدمة دور فاعل في تحقيق تلك الاستمرارية بكل سلاسة وسهولة، وكنا مميزين في مساعدة عملائنا، ورواداً في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، وحماية عملائنا و موظفينا والمجتمع بشكل عام كأولى أولوياتنا، فضلاً عن تقديم مختلف أنواع الدعم اللازم لمكونات المجتمع، مما أهلنا للحصول على عدد من الجوائز التقديرية على مستوى المنطقة والعالم من قبل المؤسسات المتخصصة والمنشورات الدولية، لتميز رد الفعل في مواجهة هذا الوباء والحفاظ على البيئة التشغيلية.

لقد تمكنا خلال العام المنصرم بنجاح من إصدار صكوك بقيمة (١,٦٥) مليار دولار أمريكي وهي الأولى من نوعها التي يصدرها أي بنك في سوق فورموزا، إضافة الى توفير بدائل مختلفة لتحقيق الاستقرار في السيولة، والحفاظ

على جودة عالية لمحفضة الأصول، مع تحسينات كبيرة في ملف تعريف أمن المعلومات في المصرف، مع الامتثال الكامل لجميع الارشادات التنظيمية لوضع المصرف.

وفي ظل ما يشهده المصرف من تطورات إيجابية عالية، رغم ظروف هذا العام الاستثنائية ، فقد جاءت نتائج أعماله لتعزز مكانته كأحد أكبر المصارف الاسلامية في المنطقة، وأحد أقوى المصارف على المستوى الدولي، إذ ارتفعت موجوداته من (١٦٣,٥) مليار ريال لعام ٢٠١٩، الى مبلغ (١٧٤,٤) مليار ريال لعام ٢٠٢٠، وسجلت ودائع العملاء نمواً طفيفاً، حيث بلغت (١١٨,١) مليار ريال مقارنة بمبلغ (١١١,٦) مليار ريال لعام ٢٠١٩، في حين بلغ إجمالي الدخل (٧,٩٥٨) مليون ريال بنسبة نمو ٣٪ مقارنة بعام ٢٠١٩، ومن جانب آخر فقد تمكن المصرف من الاحتفاظ بنسبة منخفضة للديون المتعثرة من إجمالي التمويل، وذلك في حدود ١,٤٪ والتي تعتبر من أقل النسب في الصناعة المصرفية، بينما واصل سياساته المتحفظة لتكوين المخصصات، حيث استقرت نسبة تغطية الديون المتعثرة عند ٩٢,٣٪ بنهاية عام ٢٠٢٠، لتوافق تعليمات مصرف قطر المركزي بهذا الشأن.

بالاشادة والتقدير لجهود وتفاني كل من السيد/ الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف ورفاقه من فريق عمله من العاملين المخلصين معه الذين تجاوزوا عقبات المرحلة الحرجة خلال هذا العام بكل كفاءة واقتدار، ليحقق المصرف تلك النتائج المميزة.

وفقنا الله وإياكم لكل ما فيه الخير والسداد للجميع .

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الإدارة

وفي ظل تلك النتائج المميزة، فقد حقق المصرف صافياً في أرباحه لعام ٢٠٢٠ قدره (٣,١٦٥) مليون ريال لتكون عند نفس مستوى نتائج العام السابق تقريباً رغم الظروف الاستثنائية، وبناء على هذه النتائج فإن مجلس الإدارة يوصي جمعيتكم الموقرة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة ٤٠% بواقع (١,٤٠) ريال قطري للسهم الواحد.

لا يسعني في الختام، بالإنباء عن مجلس الإدارة، إلا أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى لقيادته الرشيدة والمتميزة في الاستجابة للتحديات التي واجهتها الدولة، فضلاً عن دعمه وتشجيعه للقطاع المصرفي. والشكر موصول لكافة المسؤولين في الجهات المعنية بالعمل المصرفي في الدولة، لما يقدموه من دعم متواصل ومساندة هي محل التقدير، وأخص بالذكر مصرف قطر المركزي الذي كان داعماً ومؤازراً لكافة مكونات القطاع المصرفي والمالي، وإلى كافة العملاء والمستثمرين والمساهمين، كل الامتنان والتقدير لثقتهم وولائهم للمصرف، وإلى هيئة الرقابة الشرعية تقديرنا لحسن متابعتهم، وأختتم

الاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد-١٩

لقد كانت سنة ٢٠٢٠ سنة غير مسبوقه على القطاع المصرفي العالمي بجميع مكوناته، بما في ذلك على مصرف قطر الإسلامي (المصرف). وعلى الرغم من كل التحديات، يسعدني أننا نجحنا بالفعل في التعامل الجيد مع التداعيات المرتبطة بانتشار جائحة كوفيد-١٩، وأننا نجحنا في حماية ودعم موظفينا وعملائنا طوال العام، فضلاً عن كوننا فاعلين في الاستجابة الشاملة لتداعيات كوفيد-١٩ على مختلف مكونات المجتمع.

لقد كانت سلامة موظفينا وعملائنا على رأس أولوياتنا منذ الأيام الأولى للجائحة، وهي ما تزال كذلك حتى اليوم. بفضل الدعم الكبير وغير المشروط الذي تلقيناه من مجلس الإدارة، وبفضل التزام موظفينا بالعمل الجاد، نجحنا في مواصلة تقديم أفضل الخدمات المصرفية، وأسرعها، وأكثرها أماناً لجميع عملائنا من الأفراد والشركات، ومكثناهم من الاستمرار في تلبية كافة احتياجاتهم المصرفية بشكل آمن، عن بعد، وعلى مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

لقد تمكنا خلال فترة ذروة انتشار الوباء، وفي ظل القيود التي فرضت على حركة الناس من أجل الحد من انتشار الفيروس، من إطلاق حملة «أنجز معاملاتك من بيتك وأنت مطمئن»، وهي الحملة التي أدت إلى تحقيقنا مستويات قياسية وغير مسبوقه من اعتماد عملائنا الحاليين والجدد على قنواتنا المصرفية الرقمية في إنجاز معاملاتهم.

لقد نجحنا أيضاً في الاستجابة للتداعيات الاقتصادية للجائحة على عملائنا، وذلك من خلال تأجيل سداد الأقساط التمويلية لعملائنا من الشركات لمدة ثلاثة أشهر ومن دون رسوم إضافية، هذا فضلاً عن مشاركتنا في برنامج الضمان الوطني بإدارة من بنك قطر للتنمية ومصرف قطر المركزي.

لقد كنا أيضاً من أول الداعمين للجهود الوطنية للتصدي للجائحة على المستوى المجتمعي، حيث استمر مصرفنا في كونه شريكاً موثقاً لمختلف الجهات الصحية في

الدولة، وفي إسهامه في نشر الوعي في المجتمع، فضلاً عن توفيرنا لمختلف أنواع المساندة لجميع مكونات مجتمعنا خلال هذه الأزمة.

الأداء العام لسنة ٢٠٢٠

في وقت شكلت فيه سنة ٢٠٢٠ عاماً من التحديات الاقتصادية الكبرى على المستويين المحلي والدولي، نجح مصرفنا في الاستمرار في تحقيق النمو، وفي تنفيذ خطة الأعمال الخاصة به، وفي حفاظه على أداء قوي وثابت في جميع قطاعاته.

فعلى الرغم من تأثيرات جائحة كوفيد-١٩، وانخفاض أسعار البترول، حقق المصرف أرباحاً صافية لحقوق المساهمين بقيمة ٣,٠٦٥ مليار ريال قطري للسنة المالية ٢٠٢٠ مقارنة بمبلغ ٣,٠٥٥ مليار ريال قطري عام ٢٠١٩، مع الحفاظ على معدل العائد على السهم عند مستوى ١٢,١٢ ريال قطري.

وحققت إجمالي موجودات مصرفنا نمواً بنسبة ٦,٦٪ مقارنة مع عام ٢٠١٩، حيث بلغت ١٧٤,٤ مليار ريال قطري، معززاً بالنمو في الأنشطة المصرفية الرئيسية، في حين سجلت الأنشطة التمويلية نمواً قوياً بنسبة ٤,٧٪ مقارنة مع عام ٢٠١٩، وبلغت ١١٩,١ مليار ريال قطري في ٢٠٢٠.

لقد بلغت قيمة الاستثمارات المالية لمصرفنا ٣٣,٢ مليار ريال قطري، لتظل ثابتة على نفس مستوى العام ٢٠١٩،

الرئيسية لمصرفنا. هذا وبلغ إجمالي حقوق المساهمين ١٨,٣ مليار ريال قطري، بنسبة نمو ٦,٨٪ مقارنةً بنهاية ديسمبر من العام ٢٠١٩. وبنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال ١٩,٤٪ وفقاً لمتطلبات بازل ٣، وهذا أعلى بكثير من الحد الأدنى للنسبة الإشرافية المحددة من مصرف قطر المركزي ومقررات لجنة بازل.

لقد تمكنا أيضاً من الاحتفاظ بنسبة منخفضة للتمويل المتعثر من إجمالي التمويل وذلك عند ١,٤٪، وهي واحدة من أقل النسب في المجال المصرفي، مما يعكس جودة المحفظة التمويلية لمصرفنا وإدارتنا الفعالة للمخاطر. إلى جانب هذا، واصل مصرفنا سياسته المتحفظة لتكوين المخصصات وذلك بالاحتفاظ بنسبة جيدة لتغطية التمويل المتعثر عند ٩٢٪ عند نهاية ٢٠٢٠.

فيما بلغ إجمالي ودائع العملاء في المصرف ١١٨,١ مليار ريال قطري، مسجلة نمواً قوياً بنسبة ٥,٨٪ مقارنةً بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٩.

وبلغ إجمالي الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٨ مليارات ريال قطري، مسجلاً نسبة نمو ٢,٨٪ مقارنةً بمبلغ ٧,٧ مليار ريال قطري عن عام ٢٠١٩، ما يعكس نمواً صحياً في الأنشطة التشغيلية الأساسية للمصرف.

لقد حققت إيرادات التمويل والاستثمار الخاصة بمصرفنا نمواً بنسبة ٣,٤٪ وبلغت ٧,٢ مليار ريال قطري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ مقارنةً مع ٦,٩ مليار ريال في العام السابق، مما يعكس نمواً إيجابياً متزايداً في الأنشطة التشغيلية

مليون ريال قطري

CAGR	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٥,٧٪	١٧٤,٣٥٦,١٧٥	١٦٣,٥١٩,٢١١	١٥٣,٢٣٢,٣٦٥	١٥٠,٣٧٤,٨٧٦	١٣٩,٨٣٤,١٢٨	الأصول
٤,٩٪	١١٩,٧٢,٤٣٢	١١٣,٧٥٣,٥٩٣	١٢٢,٢٠٩,٩٣٠	١٢٢,٧١٣,٤٩٩	٩٨,١٧,٥٢٠	التمويل
٥,٥٪	١١٨,٤٣,٩٨١	١١١,٦٢,٥٦٠	١٠٠,٥٩٧,٩٨٣	١٠١,٨١٤,٥٥١	٩٥,٣٩٦,٧٥٦	الودائع
١٠,٥٪	٥,٤٣٩,٣٢٥	٤,٨٣٠,١١٩	٤,٥٠٢,٣٧١	٤,١٦٢,٣٣٢	٣,٦٥٢,٤٧٤	الدخل التشغيلي
٩,٢٪	٣,٦٥,١١٥	٣,٥٥,٤٢٣	٢,٧٥٥,٣١١	٢,٤٥٥,٤٢٥	٢,١٥٥,١٠٤	الربح الصافي
	١,٨٪	٢,٠٪	١,٨٪	١,٦٪	١,٦٪	العائد على متوسط الأصول
	١٦,٧٪	١٨,١٪	١٧,٤٪	١٥,٣٪	١٥,٠٪	العائد على متوسط حقوق الملكية
	٢,١٪	٢٢,٨٪	٢٥,٤٪	٢٦,٦٪	٢٩,٨٪	نسبة التكلفة إلى الدخل

وتحقيق مكاسب مرتفعة على مستوى نسبة الحصة السوقية.

كما واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات أيضاً تعزيز مكانتها في قطر، وفي جعل مصرفنا الخيار الموثوق والمفضل للعملاء من الشركات سنة ٢٠٢٠، محققة نتائج إيجابية خلال العام. لقد نمت المحفظة التمويلية للمجموعة بنسبة ٥٪، وواصلت المجموعة دعمها للشركات وتمويلها للمشاريع الكبرى في الدولة، بما فيها مشاريع البنية التحتية من طرقات، وموانئ، ومناطق لوجستية، ومدارس، ومستشفيات، وغيرها من المرافق التجارية ومرافق الأعمال بما يتماشى مع التزامنا بالإسهام في تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

لقد نجحنا أيضاً في رقمنة الخدمات التمويلية المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن تبني نموذج تمويل بمعايير عالمية لهذا النوع من الشركات، حيث بلغت محفظتنا التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة ٢,٧٧١ مليون ريال قطري بنهاية ٢٠٢٠، ومحفظة التمويل المباشر ١,٩٩٨ مليون ريال قطري، والتمويل التجاري عند ٧٧٣ مليون ريال قطري.

وتقديرًا لنتائجه وريادته للقطاع المصرفي سنة ٢٠٢٠، حصد مصرفنا ٣٢ جائزة من مجلات عالمية مرموقة

وبحلول نهاية ٢٠٢٠، بلغ العائد على حقوق الملكية ١٦,٧٪، في حين بلغ العائد على الأصول ١,٨٪، وكلاهما فوق متوسط السوق. هذا وقد أدت الضوابط والرقابة الصارمة على المصاريف، والإيرادات مع العمليات، إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية مما أدى إلى خفض نسبة التكلفة إلى الدخل إلى ٢٠,١٪ مقارنةً بنسبة ٢٢,٨٪ سنة ٢٠١٩.

ضمان نمو مستدام

تفوق أداء المصرف على الأداء العام للقطاع المصرفي المحلي طوال السنوات الخمس الماضية. وخلال هذه الفترة، ارتفعت الأرباح الصافية للمصرف بمعدل سنوي مركب بلغ ٩,٢٪، مقارنةً بمتوسط السوق الذي بلغ ١,٩٪ خلال نفس الفترة، ليحقق مصرفنا صافي أرباح بلغت ٣,٠٧ مليار ريال قطري بنهاية السنة المالية ٢٠٢٠.

لقد حققت جميع قطاعات الأعمال في مصرفنا أداءً إيجابياً هذا العام. وقد قامت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد بتسريع وتيرة نموها في عام ٢٠٢٠، مسجلة نمواً في الدخل التشغيلي بنسبة ١٦٪ مقارنةً بعام ٢٠١٩. لقد نمت محفظة التمويل بنسبة ٨,٣٪، كما حققت ودائع العملاء نمواً بنسبة ٢,٢٪ مقارنةً بالعام السابق، واعتمد نمونا هذا العام بالأساس على رقمنة خدماتنا ومنتجاتنا المصرفية، ومختلف طرق وأساليب عملنا، ونجحنا بالتالي في التفوق على المنافسين،

تأكيد التصنيف من قبل جميع وكالات التصنيف على النظرة المستقبلية المستقرة هو انعكاس لوضع رأس المال الوقائي الكافي للبنك، والربحية الجيدة، والإدارة المتحفظة نسبياً، والاعتماد المحدود على تمويل السوق وبدعم من العلامة التجارية الراسخة والمتنامية في سوق الصيرفة الإسلامية.

تسريع رقمنة الخدمات المصرفية

لقد شهدنا وتيرة غير مسبوقة في تسريع رقمنة الخدمات المصرفية، وذلك من خلال إطلاق عدد من المنتجات والخدمات الرقمية المبتكرة. لقد شملت هذه الخدمات إطلاق تطبيق المصرف للشركات، وتطوير بوابة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات، إلى جانب إطلاق عدد من المنتجات المصرفية الرقمية مثل الحساب الرقمي للعمال المنزليين، وخدمة التحويل المباشر للأموال، ومحفظة mPay الرقمية. إلى جانب كل هذا، شهد تطبيق جوال المصرف تطوير كبير، شمل إضافة عدد من الخدمات إلى التطبيق، منها خدمات للمرة الأولى في قطر.

رأس المال البشري

لقد لعب رأس المال البشري الذي نتوفر عليه في مصرفنا دوراً حاسماً في استجابتنا المتميزة لتداعيات جائحة كوفيد-١٩، حيث أن كل ما حققناه لم يكن ممكناً من دون العمل الكبير الذي قام به فريق المصرف طوال العام. وكجزء من إيماننا بأهمية العنصر البشري من أجل تحقيق رؤية مصرفنا، واصلنا الاستثمار في تدريب وتطوير مهارات موظفينا طيلة العام، وحققنا أكثر من ٣٥ ألف ساعة تدريب خلال أقل من ١٢ شهراً. ومن أجل ضمان سلامة جميع موظفينا، قمنا بعقد كافة الحصص التدريبية والتطويرية خلال السنة عبر منصات رقمية وعن بعد.

لقد قمنا أيضاً، ولأول مرة، باعتماد الوسائل الرقمية في إقامة برنامج «كيف تدير الأموال؟»، برنامج الإدارة المالية الذي قمنا بإطلاقه بالتعاون مع مؤسسة إنجاز قطر، حيث نجحنا في مواصلة جهودنا في تدريب طلاب وطالبات المدارس والجامعات على أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة الأموال. بحيث استفاد من البرنامج أكثر من ٥٠٠ طالباً وطالبة عبر المنصات الرقمية سنة ٢٠٢٠. لقد واصلنا أيضاً التزامنا بدعم جهود التقدير، وتنمية الكوادر القطرية من خلال توظيف عدد من المواهب القطرية الشابة وتعزيز فريقنا بها من خلال برنامج «المصرفي الصاعد»، والذي كان الخيار الأمثل لعدد من الشباب والشابات القطريين من خريجي الجامعات لبدائية مسارههم المهني في القطاع المصرفي.

باسل جمال

الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف

متخصصة في القطاع المالي والمصرفي، فقد نُوجِّح مصرفنا بجائزة «أفضل بنك للعام ٢٠٢٠ في قطر» من مجلة ذي بانكر العالمية التابعة لمجموعة فايننشال تايمز، بالإضافة إلى «أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط وقطر» من مجلتي ذي بانكر وغلوبال فاينانس. وساهمت استراتيجيتنا التحول الرقمي الناجحة لمصرفنا في تطوير تجربة العملاء، ومنحهم إمكانية تلبية كافة احتياجاتهم المصرفية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع عن بعد. وتقديراً لهذه الإنجازات حصدنا جائزة «أفضل بنك رقمي في قطر» من ست مجلات عالمية، هي آشيان بانكر، ذا أسيت، ذا ديجيتال بانكر، انترناشيونال بزنس ريفيو، غلوبال بانكنج أند فاينانس، وورلد فاينانس. كما تم تتويج تطبيق جوال المصرف المبتكر بجائزة الأفضل من طرف مجلتي ذا أسيت وورلد فاينانس، فضلاً عن تتويجه بجائزة «أفضل تطبيق مبتكر للخدمات المصرفية للأفراد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» من مجلة غلوبال بانكنج أند فاينانس ريفيو.

إصدار الصكوك

نحج المصرف في إدارة مكانته الرأسمالية ومكانته على مستوى السيولة بشكل فعال، وحافظ على مستويات معقولة من التكلفة إلى الدخل في ظل مستويات قوية من التنافسية على المستوى المحلي والخارجي. لقد نجح مصرفنا سنة ٢٠٢٠ في إصدار صكوك بقيمة ١,٦٥٠ مليون دولار أمريكي، وتم تنفيذ هذا الإصدار بموجب برنامج مصرف قطر الإسلامي لإصدار الصكوك بالدولار الأميركي، والذي تبلغ قيمته الإجمالية ٤ مليارات دولار أميركي وهو مدرج في بورصة يورونكست دبلن "Euronext Dublin". لقد أصبح مصرفنا أول مصرف في العالم يدخل سوق صكوك فورموزا بصيغتها الإسلامية، وذلك من خلال إصدار صكوك بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أميركي مدرجة في بورصة تايبه، وكان هذا أكبر مبلغ من نوعه صدره كمصرف دفعة واحدة منذ إطلاقنا لاستراتيجية تنويع مصادر التمويل من أسواق جديدة. وفي أكتوبر ٢٠٢٠، أكملنا بنجاح إصدار صكوك لأجل ٥ سنوات بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أميركي بمعدل ربح ١,٩٥٪ سنوياً. لقد عكس الإقبال الكبير على صكوك المصرف الثقة التي يوليها المستثمرون للمصرف وفي قوته الائتمانية وأدائه المالي القوي، فضلاً عن ثقتهم في الاقتصاد القطري وفي القطاع المصرفي في الدولة.

التصنيفات الائتمانية

حافظ مصرفنا سنة ٢٠٢٠ على تصنيفات A1 و "A-2/A-" و "A" من قبل كل من وكالة "موديز" ووكالة "ستاندرد أند بورز" ووكالة "فيتش" على التوالي، وكلها ذات نظرة مستقبلية مستقرة، كما أن وكالة التصنيف الائتمانية العالمية "كابيتال إنتلجنس" قد أكدت تصنيف المصرف للعملات الأجنبية على المدى الطويل عند "A+"، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة بسبب استمرار الجائحة، فإن

تقرير الأعمال



الاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد-١٩

أعطى المصرف الأولوية القصوى لسلامة موظفيه وعملائه، فضلاً عن مختلف مكونات المجتمع، منذ الأيام الأولى لجائحة كوفيد-١٩ في قطر. كما أظهر المصرف استجابة فريدة في التعامل مع الجائحة، حيث ظل محافظاً على استمرارية أعماله وعلى استقراره المالي، مع الاستمرار في منح عملائه من الأفراد والشركات أسرع الخدمات المصرفية وأكثرها أماناً.

لقد كان المصرف أكثر استعداداً للتعامل مع تداعيات الجائحة، وذلك بفضل توفره المسبق على أسس رقمية متينة، مكنته من التعامل بسلاسة مع التحديات التي طرحتها الجائحة منذ مارس ٢٠٢٠، فضلاً عن تحقيق للتميز من خلال إطلاق حلول مصرفية رقمية جديدة منذ ذلك الحين، إلى جانب استثماره في تدريب عملائه على كيفية استخدام هذا النوع من القنوات الرقمية خلال فترة الجائحة.

تسريع وتيرة إطلاق الخدمات والمنتجات الرقمية: نجح المصرف في وقت وجيز، وعلى ضوء جائحة كوفيد-١٩، في إطلاق سلسلة من الخدمات والمنتجات الرقمية، وذلك من أجل دعم عملائه في تلبية كافة احتياجاتهم المصرفية عن بعد. لقد استثمر المصرف الكثير من الموارد في تطوير تطبيق جوال المصرف، ومنصات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، فضلاً عن إطلاق تطبيق المصرف للشركات، إلى جانب عدد من المنتجات للمرة الأولى في قطر وحصرياً على تطبيق جوال المصرف، مثل الحساب الرقمي للعمال المنزليين، وخدمة التحويل المباشر للأموال، وبرنامج التكافل.

أنجز معاملاتك من بيتك وأنت مطمئن: تمكن المصرف من إطلاق حملة «أنجز معاملاتك من بيتك وأنت مطمئن»، وهي الحملة التي أدت إلى تحقيق مستويات قياسية وغير مسبوقة من اعتماد العملاء الحاليين والجدد للمصرف على القنوات الرقمية في إنجاز معاملاتهم المصرفية. فبالاعتماد على القنوات الرقمية المبتكرة التي يوفرها المصرف، نجح المصرف خلال هذه الحملة من ضمان استمرارية الأعمال في وقت كانت فيه ٢٠٪ فقط من فروعه مفتوحة لاستقبال العملاء، مع أقل من ٢٠٪ فقط من موظفيه يباشرون أعمالهم من مكاتبهم خلال الفترة من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٠.

تأجيل سداد الأقساط التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة ٣ أشهر من دون رسوم إضافية: قام المصرف في مارس ٢٠٢٠، وكخطوة استباقية وبمبادرة منه للاستجابة للتداعيات الاقتصادية للجائحة خاصة على الشركات الصغيرة والمتوسطة من عملائه، بتأجيل سداد الأقساط التمويلية على هذا النوع من الشركات لمدة ٣ أشهر متتالية وذلك بأثر فوري ومن دون رسوم إضافية ومع إعفاء من الأرباح.

المشاركة في برنامج الضمان الوطني: لقد كان دعم العملاء من الشركات خلال فترة عدم اليقين المالي واضطراب التدفقات المالية للشركات أحد أولويات المصرف. حيث كان المصرف واحداً من أول البنوك التي انخرطت في برنامج الضمان الوطني للاستجابة لتداعيات كوفيد-١٩ منذ بداية الجائحة. ففي إطار هذا البرنامج الحكومي المنظم من طرف بنك قطر للتنمية بالتعاون مع مصرف قطر المركزي، قام المصرف بتوفير تمويلات مضمونة بنسبة ١٠٠٪ من طرف بنك قطر للتنمية لغائدة شركات القطاع الخاص المتضررة من الجائحة من أجل سداد رواتب موظفيها ورسوم إيجار المرافق الخاصة بها لمدة ١٢ شهراً.

إطلاق بطاقات ائتمان جديدة بتقنية الدفع بدون لمس: أطلق المصرف بطاقات ائتمان جديدة بتقنية الدفع بدون لمس، وهو حل الدفع الذي مكن عملاء المصرف من أصحاب البطاقات الائتمانية من الدفع من دون لمس على أجهزة نقاط البيع باستخدام بطاقاتهم المزودة بتقنية الدفع بدون لمس، وبالتالي تمكينهم من التقليل من ملامسة الأسطح عند عمليات الدفع.

إصدار شهادات إيداع خاصة بالعاملين في الصفوف الأمامية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩: قام المصرف بإصدار شهادات إيداع حصريّة خاصة بالعاملين في الصفوف الأمامية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩، وذلك تقديراً منه لجهودهم في حماية المجتمع، ولتمكينهم من الرفح من محذراتهم على المدى الطويل، مع منحهم عوائد مجزية طويلة الأمد وتوقعات عالية لمعدلات الربح.

إطلاق حلول للإيداع عن بعد للشركات: أطلق المصرف خدمة إيداع الشيكات عن بعد لتكون الخيار الأكثر أماناً، والوسيلة الأسرع والأكثر فعالية للشركات من أجل إيداع الشيكات عبر أجهزة الخدمة الذاتية. كما قام المصرف بإطلاق بطاقة إيداع جديدة للشركات، والتي مكنت الشركات الكبرى فضلاً عن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إيداع الأموال أو الشيكات في حساباتهم في جميع الأوقات عبر أجهزة الإيداع الآلي التابعة للمصرف.

استراتيجية التحول الرقمي سنة ٢٠٢٠

واصل المصرف تنفيذ استراتيجيته الشاملة للتحول الرقمي، وذلك بهدف تنمية وتحسين تجارب العملاء، فضلاً عن تحديث منتجاته وخدماته، وبالتالي الإسهام الإيجابي في تنمية ربحية المصرف، إلى جانب ترسيخ أساليب عمل مرنة تضمن الاستمرار في إطلاق منتجات وخدمات مبتكرة للعملاء الحاليين والجدد.

فعلى مرّ السنوات القليلة الماضية، وبفضل رؤيته الواضحة بخصوص مستقبل الصيرفة الرقمية، نجح المصرف في وضع أسس قوية لتحوّله الرقمي، وهذا ما مكّنه من امتلاك كافة الوسائل الرقمية اللازمة للتكيف مع التغيرات، والتي سمحت له بالتعامل الجيد مع التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩ طوال سنة ٢٠٢٠.

لقد أظهر المصرف تميزه على مستوى الخدمات المصرفية الرقمية في قطر، وذلك من خلال إطلاق عدد من المنتجات والخدمات الرقمية التي تجاوزت توقعات جميع العملاء. لقد كان المصرف أكثر استعداداً من غيره للاستمرار في إطلاق المزيد من الخدمات الرقمية المبتكرة، مع التركيز على الاستجابة لاحتياجات العملاء الجدد، بمن فيهم الذين لم يكن لديهم حسابات مصرفية من قبل.

وبفضل استراتيجيته للتحول الرقمي، تمكن المصرف بنجاح من تطوير تجارب العملاء، وذلك من خلال توفير حلول رقمية بالكامل مكنتهم من تلبية كافة احتياجاتهم المصرفية طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة، وذلك من خلال قنوات مصرفية رقمية تمنح تجارب مبسطة وسهلة الاستخدام. لقد تمكن المصرف أيضاً من مساعدة كافة العملاء على اختصار الوقت المستغرق في إنجاز معاملاتهم المصرفية، وتمكينهم من تلبية كافة احتياجاتهم المصرفية عن بعد، وبشكل فوري ويغطي أهم المنتجات والخدمات المصرفية.

لقد تمكن المصرف من تحقيق مستويات قياسية وغير مسبوق في رقمنة خدماته ومنتجاته المصرفية، فضلاً عن تحقيق نسبة اعتماد كبيرة على القنوات المصرفية الرقمية من طرف العملاء، خاصة من خلال تطبيق جوال المصرف الذي أصبح القناة المصرفية الرقمية المفضلة لدى العملاء، والتي تمكنهم اليوم من تلبية جميع احتياجاتهم المصرفية عن بعد وعلى مدار الساعة بشكل سريع، آمن وسهل.

الحلول الرقمية للمصرف

الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد

تطبيق جوال المصرف: أصبح تطبيق جوال المصرف القناة المصرفية الرقمية المفضلة لدى جميع عملاء المصرف. يعتبر تطبيق جوال المصرف منصة متكاملة لتلبية كافة الاحتياجات المصرفية للعملاء، في أي وقت ومن أي مكان في العالم. لقد قام المصرف سنة ٢٠٢٠ بتحديثات جوهرية لتطبيق الجوال، حيث تمت إضافة عدد كبير من الخدمات والميزات الجديدة على التطبيق، منها خدمات للمرة الأولى في قطر. يسمح الآن تطبيق جوال المصرف للعملاء بالاستفادة من أكثر من ١٠٠ خدمة وميزة تغطي كافة احتياجاتهم المصرفية.

تطبيق جوال المصرف

١,٥ مليون
مستخدم شهرياً

٥٠٪ زيادة
عدد المستخدمين سنة ٢٠٢٠

٩٠٪ من التحويلات
عبر التطبيق

٤,٧+ تصنيف
التطبيق على آب ستور وغوغل بلاي



التطبيق المصرفي الحاصل على أعلى التصنيفات في قطر
على متجر آب ستور وغوغل بلاي

نوعها في قطر، وتعمل كأداة ذكية للتأكد من هوية جميع العملاء المتقدمين لفتح حساب عبر تطبيق جوال المصرف.

البطاقة الائتمانية الفورية: يعتبر المصرف أول بنك في قطر يطلق منتج البطاقة الائتمانية الفورية عبر تطبيق جوال المصرف. لقد منح هذا المنتج للعملاء إمكانية الحصول على البطاقة الائتمانية بشكل رقمي بالكامل، بما يشمل تقديم الطلب عبر تطبيق جوال المصرف والموافقة عليه من طرف المصرف، ووصولاً إلى إصدار البطاقة خلال ساعات قليلة. كما أطلق المصرف بطاقات جديدة بتقنية الدفع بدون لمس، والتي يمكن طلبها أيضاً عبر تطبيق جوال المصرف، بحيث تسمح هذه البطاقات للعملاء من الدفع بدون لمس عبر أجهزة نقاط البيع التي تقبل خيار الدفع بدون لمس، وبالتالي الحصول على أكثر خيارات الدفع أماناً وراحة.

الحسابات المصرفية الرقمية للعمال المنزليين: قام المصرف سنة ٢٠٢٠ بإطلاق الحسابات المصرفية الرقمية لعمال الخدمة المنزلية، وذلك في إطار جهوده لدعم مختلف مكونات المجتمع ولتحقيق الشمول المصرفي الرقمي للجميع. يسمح هذا المنتج الرقمي الجديد للعمال، ولأول مرة في قطر، فتح حسابات مصرفية بشكل رقمي بالكامل من خلال تطبيق جوال المصرف، ومن دون رسوم أو حد أدنى لرصيد فتح الحساب.

خدمة التحويل المباشر للأموال: في إطار جهوده لتوفير أسرع الخدمات المصرفية، وأكثرها سهولة في الاستخدام لجميع عملائه، قام المصرف بإطلاق خدمة التحويل المباشر للأموال إلى الهند سنة ٢٠٢٠، وهي الخدمة التي تمكن من تحويل الأموال إلى حسابات مصرفية في الهند خلال ثوانٍ فقط. تتاح هذه الخدمة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع وحصرياً عبر تطبيق جوال المصرف، وقد ساهمت هذه الخدمة في تبسيط تجارب العملاء عند تحويل الأموال إلى الهند، وجعلتها تجربة سهلة لا تستغرق أكثر من ٦٠ ثانية. من المنتظر أن يتم توسيع نطاق هذه الخدمة لتشمل المزيد من الدول والأسواق الرئيسية.

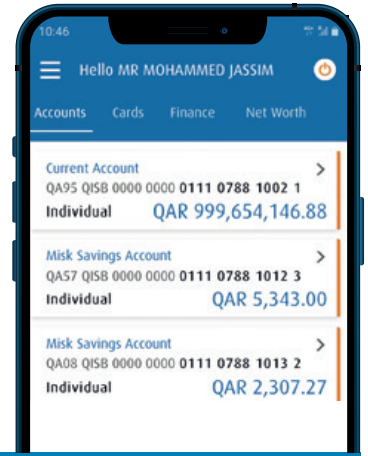
محفظة mPay الرقمية: يعتبر المصرف أحد أول البنوك القطرية التي توفر للعملاء محفظة رقمية مبتكرة، وذلك من خلال محفظة mPay الرقمية التي أطلقها المصرف عبر تطبيق الجوال في ٢٠٢٠. تمنح محفظة mPay الرقمية للعملاء خيارات دفع غير ورقية ودون الحاجة للبطاقة المصرفية في قطر، وتمكنهم من تحويل الأموال إلى محافظ رقمية أخرى من خلال رقم الجوال فقط وفي عملية بسيطة تشبه إرسال رسالة نصية قصيرة. توفر محفظة mPay الرقمية للعملاء عدداً من المزايا الأخرى، تشمل سهولة الدفع من خلال قنوات آمنة، والقيام بالتحويلات المالية بدون نقود ورقية أو بطاقات مصرفية، فضلاً عن عدم وجود رسوم على التحويلات، وإمكانية الاطلاع الفوري على حالة التحويلات، ثم الاستفسار حول

التمويل الفوري: يعتبر المصرف البنك الأول في المنطقة، والوحيد في قطر الذي أطلق خدمة التمويل الفوري الرقمية بالكامل وفي ٥ دقائق فقط. لقد مكنت هذه الخدمة عملاء المصرف طوال سنة ٢٠٢٠ من الحصول على تمويلات شخصية من خلال خطوات بسيطة عبر تطبيق جوال المصرف، حيث تسمح هذه الخدمة للعميل بالحصول على التمويل الشخصي في حسابه المصرفي خلال ٥ دقائق فقط. تتوفر خدمة التمويل الفوري رقمياً وأيضاً عبر فروع المصرف، إذ تتاح الفرصة للعملاء أيضاً للاستفادة من هذا المنتج والحصول على التمويل الشخصي في ٥ دقائق فقط من خلال تطبيق الجوال كما هو الحال عند زيارة الفروع.

٥ دقائق فقط

على تطبيق جوال المصرف

لفتح حساب مصرفي للعملاء الجدد للحصول على تمويل شخصي للحصول على بطاقة إئتمانية لفتح حساب إضافي



شهد المصرف أيضاً بنسبة ٦٦٪ في المعاملات عبر قنواته الرقمية في عام ٢٠٢٠، فضلاً عن تحقيق مبيعات من منتجات التجزئة الرئيسية عبر القنوات الرقمية بنسبة تراوحت بين ٥٠٪ إلى ٩٠٪.

خدمة فتح حساب للعملاء الجدد عبر تطبيق جوال المصرف: يعتبر المصرف واحداً من ضمن ٥٪ فقط من البنوك حول العالم التي توفر خدمة فتح حساب للعملاء الجدد بشكل رقمي كلياً عبر تطبيق جوال المصرف، وأول البنوك التي توفر هذا المنتج في قطر. لقد مكنت هذا المنتج العملاء الجدد من فتح حسابهم لأول مرة مع المصرف في أقل من ٥ دقائق، ومن دون الحاجة لزيارة أي من فروع المصرف. لقد أدخل المصرف أيضاً تقنيات متقدمة جداً للتحقق من الهوية، هي الأولى من

الخدمات المصرفية الرقمية للشركات

تطبيق المصرف للشركات: على ضوء جائحة كوفيد-19، قام المصرف بالتفاعل بشكل إيجابي ومبتكر مع متطلبات الجائحة، وعمل على منح عملائه من الشركات أكثر الخدمات أماناً وملائمة لتلبية كافة احتياجاتهم المصرفية من خلال إطلاق تطبيق المصرف للشركات. يعتبر المصرف واحداً من ضمن بنكين اثنين فقط يوفران تطبيق جوال خاص بالشركات في قطر، كما تم تصميم تطبيق المصرف للشركات للاستجابة للاحتياجات المصرفية للشركات الكبرى، والصغيرة، والمتوسطة. مكن المصرف عملائه من الشركات من خلال تطبيق المصرف للشركات من مراجعة تحويلاتهم والمصادقة عليها من داخل وخارج قطر، فضلاً عن الاطلاع على رصيد حسابات الشركة، وطلب الحصول على التمويل رقمياً، ثم النفاذ لمدير حساب الشركة مباشرة من خلال التطبيق.

تطبيق المصرف للشركات



رقمنة الخدمات التمويلية المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة: قامت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في المصرف برقمنة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأتمتة طلبات التمويل والائتمان العادية، وقد أدى هذا إلى اختصار الوقت اللازم للموافقة على منح التمويل للشركات بنسبة 80٪ وتقليص الوقت اللازم لحصول الشركة على مبلغ التمويل في حسابها بنسبة 50٪.

كشف الحساب، فضلاً عن الإشعارات بالرسائل النصية القصيرة عن جميع المعاملات التي يتم إجراؤها، إلى جانب كثير من المزايا الأخرى.

خدمة ويسترن يونيون (منتج رقمي فقط): عقد المصرف سنة 2020 شراكة مع ويسترن يونيون من أجل توفير أسرع وأسهل طرق تحويل الأموال إلى جميع أنحاء العالم عبر تطبيق جوال المصرف. وتمكن المصرف من خلال خدمة ويسترن يونيون الرقمية عبر تطبيق جوال المصرف من تسهيل عملية تحويل الأموال لدى العملاء الذين يحولون الأموال بانتظام إلى أسرهم في الخارج، مع إمكانية تحويل الأموال إلى ما يزيد عن 50,000 وجهة في أكثر من 200 بلداً حول العالم خلال 10 دقائق فقط.

برنامج التكافل على تطبيق جوال المصرف: أصبح بإمكان عملاء المصرف سنة 2020 تفعيل برنامج الدرغ الائتماني للتكافل على البطاقة الائتمانية، وذلك من أجل تغطية الرصيد المتبقي على البطاقة الائتمانية للعملاء وحماية أنفسهم من عدم القدرة على سداد رصيد البطاقة في حال وقوع أي حادث لا قدر الله. وتسمح هذه الخدمة الجديدة لعملاء المصرف من تفعيل برنامج الدرغ الائتماني للتكافل على البطاقة الائتمانية التي يختارونها عبر تطبيق جوال المصرف وبرسوم شهرية رمزية يتم خصمها تلقائياً من رصيد البطاقة.

الخدمات المصرفية للأفراد عبر الإنترنت: قام المصرف بإطلاق بوابة جديدة للخدمات المصرفية للأفراد عبر الإنترنت، بتصميم وخدمات جديدة ومتطورة، وبصيغة تناسب جميع أنواع الأجهزة الإلكترونية. كما قام المصرف أيضاً بإضافة أهم أدوات إدارة الأموال الشخصية إلى بوابة الخدمات المصرفية للأفراد عبر الإنترنت، والتي تمكن جميع العملاء من الحصول على تشكيلة واسعة من خيارات الدفع، والتمويل، وإدارة الحساب وطلب المعلومات والاستفسار من خلال بوابة الخدمات المصرفية للأفراد عبر الإنترنت.

الأول في قطر

1st

البنك الأول والوحيد في قطر الذي يوفر خدمة التمويل الفوري رقمياً



1st

البنك الأول والوحيد في قطر الذي يوفر البطاقة الائتمانية الفورية رقمياً



1st

البنك الأول والوحيد في قطر الذي يوفر حسابات رقمية بالكامل لعمال الخدمة المنزلية



1st

البنك الأول في قطر الذي أطلق خدمة فتح الحساب للعملاء الجدد عبر تطبيق الجوال



٪٢٠

فقط من الفروع مفتوحة
من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٠



٪٤٢

من العملاء الجدد عبر خدمة فتح الحساب
للعملاء الجدد عبر تطبيق الجوال



٪٤٧

من التحويلات الشخصية رقمياً



٪٧٨

من الحسابات الجديدة
للعملاء الحاليين رقمياً



٪٣٨

من البطاقات الائتمانية رقمياً



٪٨٤

من التمويل الممنوح للشركات
الصغيرة والمتوسطة تم رقمياً



بطاقة الإيداع الجديدة للشركات: قام المصرف بإطلاق بطاقة إيداع جديدة للشركات، وهي حل يمكن الشركات الكبرى فضلاً عن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إيداع الأموال أو الشيكات في حساباتهم في جميع الأوقات عبر أجهزة الإيداع الآلي التابعة للمصرف والمتوفرة في أكثر من ٤٠ موقعاً في قطر. تعتبر هذه البطاقة حلاً مناسباً وخالٍ من المخاطر للشركات التي تتعامل مع كميات كبيرة من النقود الورقية أو الشيكات.

خدمة إيداع الشيكات عن بُعد للشركات: أطلق المصرف خدمة إيداع الشيكات عن بُعد لتكون الخيار الأكثر أماناً، والوسيلة الأسرع والأكثر فعالية للشركات من أجل إيداع الشيكات عبر أجهزة الخدمة الذاتية. لقد مكنت هذه الخدمة عملاء المصرف من الشركات في إيداع أعداد كبيرة من الشيكات دفعة واحدة، ومن دون الحاجة إلى زيارة أي من فروع المصرف، وهذا ما ساهم في منح العملاء من الشركات مستويات سلامة أكثر عند إيداع الشيكات.

دمج الخدمات عبر أجهزة نقاط البيع: قام المصرف بإطلاق خدمة دمج تسليم الإرساليات والدفع من خلال أجهزة نقاط البيع (PoS) لأول مرة في قطر وذلك بالتعاون مع بريد قطر. كما تعاون المصرف مع شركة فودافون قطر، شركة الاتصالات الرائدة في الدولة، من أجل رقمنة عمليات الدفع الإلكتروني عند تعبئة الرصيد أو دفع فواتير الهاتف من خلال أجهزة نقاط البيع الخاصة بالمصرف، والتي يتم توفيرها للتجار في قطر.

خدمات مصرفية عن بعد

٪١٠٠

من رواتب الشركات محولة رقمياً



٪٩٣

من التحويلات المحلية والدولية عبر بوابة
الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات



٪٦٦

نمو في التحويلات عبر
القنوات المصرفية الرقمية



التصنيف الائتماني ٢٠٢٠

وكالة التصنيف	المدى الطويل	المدى القصير	النظرة المستقبلية
فيتش	A	F1	مستقرة
موديز	A1	P-1	مستقرة
كابيتال انتلجنس	A+	A1	مستقرة
ستاندرد أند بورز	A-	A-2	مستقرة

تصنيف موديز:

قطر) و١٣٪ من الودائع عند نهاية يونيو ٢٠٢٠. كما يعكس تصنيف مستوى تقييم الجدوى للمصرف الربحية القوية للمصرف، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول وتوازنها مقابل التركيز المرتفع للتمويل. وقال تقرير "فيتش": "يتفوق المصرف من حيث الربحية على غيره نظراً لمكانته المحلية القوية، والتي تدعم نمو التمويل وجذب ودائع الأفراد منخفضة القيمة، مما يضمن انخفاض تكلفة التمويل مقارنة بغيره من المصارف.

في نوفمبر ٢٠٢٠، أكدت وكالة موديز لخدمات المستثمرين (موديز) تصنيف الودائع طويلة الأجل للمصرف عند مستوى "A1" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقالت وكالة موديز في تقريرها الائتماني إن المصرف حافظ على مكانته ككثاني أكبر بنك في قطر، وأكبر مصرف إسلامي في الدولة، وذلك بحصة سوقية تبلغ حوالي ١٠,٥٪ من إجمالي أصول القطاع البنكي القطري، وقاعدة أصول على المستوى الموحد تبلغ ١٧٠ مليار ريال قطري.

وأضافت موديز أن التصنيف الذي منحه للمصرف يعكس جودة أصول المصرف القوية، والربحية الجيدة، ومثانة القاعدة الرأسمالية وكفايتها، فضلاً عن اعتماده المحدود على التمويل من السوق، مضيفاً أن النظرة المستقبلية المستقرة للمصرف تأخذ في عين الاعتبار النظرة المستقرة لتصنيف سندات حكومة دولة قطر عند "Aa3".

وأضافت موديز في تقريرها: «نتوقع أن تظل رسملة المصرف مستقرة بشكل عام، وبشكل أعلى من الحد الأدنى المستهدف لرأس المال. وسيتمكن المصرف من تلبية متطلبات رأس المال المستقبلية الناشئة عن نمو أصوله من خلال مزيج من الأرباح المحتجزة وإصدارات رأس المال».

تصنيف كابيتال انتلجنس:

في مايو ٢٠٢٠، قامت وكالة التصنيف الائتمانية العالمية "كابيتال إنتلجنس" بتأكيد تصنيف المصرف للعمليات الأجنبية على المدى الطويل عند "A+" وعلى المدى القصير عند "A1"، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقد أكدت الوكالة، أن تصنيف المصرف عند هذا المستوى يستند بشكل أساسي على «جودة أصول المصرف، وأرباحه القوية على المستوى التشغيلي ومستوى الربح الصافي، وكذلك مثانة رأس المال. وقد ساهمت العلامة التجارية للمصرف ومكانته المرموقة بوصفه رائداً للصيرفة الإسلامية في قطر وثاني أكبر بنك في النظام المصرفي في البلاد، في التأكيد على تصنيف المصرف عند هذا المستوى».

تصنيف ستاندرد أند بورز:

في ديسمبر ٢٠٢٠، أكدت وكالة ستاندرد أند بورز (S&P) التصنيف الائتماني للمصرف عند مستوى "A-2/A-" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقالت ستاندرد أند بورز إن تصنيفها للمصرف يعكس وجهة نظرها بشأن قوة المصرف ضمن القطاع المصرفي، ومكانته الريادية في قطر باعتباره أكبر مصرف إسلامي في الدولة، فضلاً عن سياسة المصرف المتحفظة نسبياً.

وأضافت ستاندرد أند بورز: نتوقع تغطية التمويلات المتعثرة بالمخصصات لتستمر متجاوزة الـ ١٥٠٪ على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وما زلنا ننظر إلى رسملة المصرف على أنها ملاذ قوي أمام التقلبات المحلية. تتمتع ودائع العملاء الأساسية بتنوع جيد حسب الدول. كما وصفت ستاندرد أند بورز نظرتها المستقبلية المستقرة للمصرف بأنها «تعكس وجهة نظر الوكالة بخصوص كون الوضع المالي للمصرف سيظل مستقرًا على نطاق واسع خلال ١٢ إلى ٢٤ شهراً المقبلة، على الرغم من التحديات الكبيرة التي شهدتها بيئة التشغيل».

تصنيف فيتش:

في ديسمبر ٢٠٢٠، أكدت وكالة التصنيف الائتماني العالمية "فيتش" التصنيف الائتماني طويل الأجل (IDR) للمصرف عند "A" و قصير الأجل (IDR) عند "F1" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت وكالة "فيتش" في تقريرها: «إن تصنيف مستوى تقييم الجدوى الخاص بمصرف قطر الإسلامي يعكس قوة المصرف، والتي تعززها مكانته الحالية باعتباره المصرف الإسلامي الرائد على المستوى المحلي. مصرف قطر الإسلامي هو أقدم وأول مصرف إسلامي في قطر، ولديه حوالي نصف مجموع الأصول المصرفية الإسلامية في البلاد. لدى المصرف ١٠٪ من إجمالي الأصول البنكية المحلية (وهذا ما يجعله ثاني أكبر بنك في

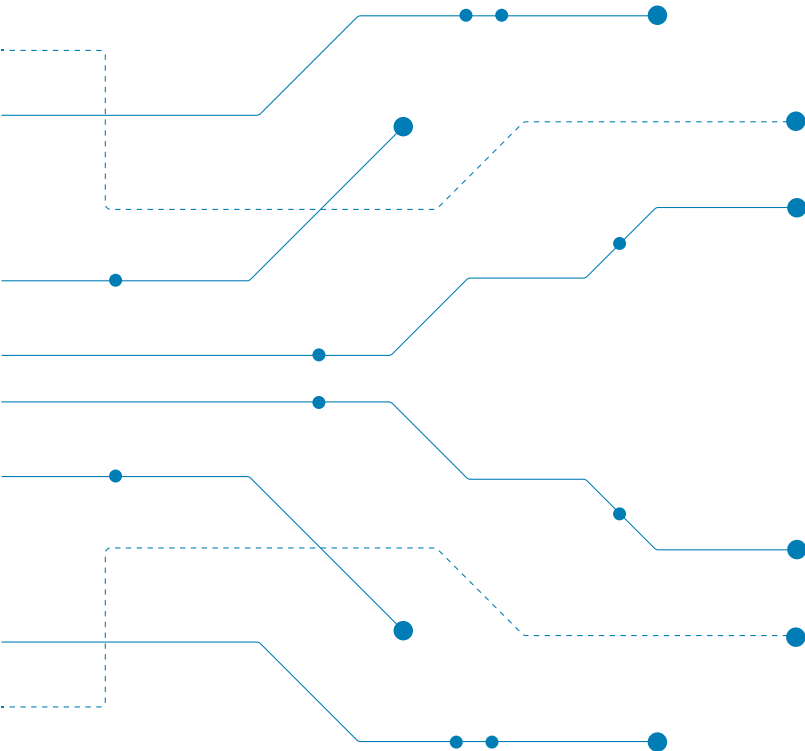
مسبوقة في رقمنة خدماته ومنتجاته المصرفية، فضلاً عن تحقيق نسبة اعتماد كبيرة على القنوات المصرفية الرقمية من طرف العملاء، خاصة من خلال تطبيق جوال المصرف الذي أصبح القناة المصرفية الرقمية المفضلة لدى العملاء، والتي تمكنهم اليوم من تلبية جميع احتياجاتهم المصرفية عن بعد وعلى مدار الساعة بشكل سريع، آمن وسهل.

وقال تقرير "كابيتال إنتليجنس": إن «ربحية المصرف قوية، كما أن إيراداته جيدة، ونتائجه المالية بقيت مستقرة. وإضافة إلى ذلك فإن ربحية المصرف أفضل من معدل متوسط القطاع المصرفي، وذلك بفضل هوامش التمويل الصافي المستقرة فوق مستوى المعدل، وكذلك استمرار المكاسب الناتجة عن الكفاءة، وانخفاض نسبة التكاليف إلى الدخل التي وصلت إلى أدنى مستوى بالمعايير الدولية».

وأضاف التقرير: «إن جودة أصول المصرف صلبة وثابتة، كما أن قدرته على امتصاص خسائر الائتمان قوية. وبالإضافة إلى ذلك فإن نسبة التمويل المتعثّر منخفضة، حيث حافظ عليها المصرف عند نسبة تقترب من نقطة مئوية واحدة، وهي نسبة جيدة وأفضل بكثير من نسب منافسيه في القطاع المصرفي. ولا يزال المصرف مغطى بشكل تام من حيث احتياطي خسائر التمويل، ويتمتع برأس مال قوي وبمحفظة سيولة جيدة، ويستند تمويل المصرف إلى حد كبير على ودائع العملاء، وبشكل رئيسي على ودائع التجزئة المتنوعة والمستقرة، فيما اعتماده على التمويل الأجنبي منخفض نسبياً».

وقال التقرير: «تتوقع كابيتال إنتليجنس أن يتمكن المصرف من تجاوز تأثيرات انتشار وباء كوفيد-19 بفضل ركائزه المالية القوية، وكذلك استعداد وقدره السلطات القطرية على دعم القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام».

فوري ويغطي أهم المنتجات والخدمات المصرفية. لقد تمكن المصرف من تحقيق مستويات قياسية وغير



الجوائز التي حصدها المصرف سنة ٢٠٢٠

- أفضل مصرف إسلامي في قطر، من مجلة أخبار التمويل الإسلامي (IFN)
- أفضل مصرف إسلامي في قطر، من مجلة EMEA فاينانس
- أفضل بنك رقمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من مجلة غلوبال بانكنج أند فاينانس ريفيو
- أفضل بنك رقمي في قطر، من مجلة غلوبال بانكنج أند فاينانس ريفيو
- أفضل تطبيق مبتكر للخدمات المصرفية للأفراد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من مجلة غلوبال بانكنج أند فاينانس ريفيو
- أفضل مصرف رقمي في قطر سنة ٢٠٢٠، من مجلة انترناشيونال بزنس
- أفضل مصرف للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، من مجلة آسيا موني
- أفضل بنك رقمي في قطر، من مجلة ذا ديجيتال بانكر
- أفضل بنك للأفراد في قطر، من مجلة ذا ديجيتال بانكر
- أفضل بنك في استقطاب العملاء وفتح الحسابات رقمياً في الشرق الأوسط، من مجلة ذا ديجيتال بانكر
- أفضل بنك إسلامي في قطر، من مجلة وورلد فاينانس
- أفضل بنك رقمي للعملاء في قطر، من مجلة وورلد فاينانس
- أفضل تطبيق جوال بنكي في قطر، من مجلة وورلد فاينانس

تصنيف مرموق عالمياً

وتم إدراج المصرف ضمن تقارير وتصنيفات عالمية مرموقة.

مجلة آسيان بانكر:

- أدرجت مجلة آسيان بانكر المصرف ضمن تصنيفها لأقوى ٥٠٠ بنك في العالم لسنة ٢٠٢٠، حيث تم تصنيفه:
- ثالث أقوى مصرف إسلامي في العالم.
- ثامن أقوى بنك في الشرق الأوسط.

تصنيف مجلة غلوبال فاينانس:

- ولأول مرة أدرجت مجلة غلوبال فاينانس المصرف ضمن قائمة:
- أحد أكثر البنوك أماناً في منطقة الشرق الأوسط لسنة ٢٠٢٠.
- ثالث أكثر المصارف الإسلامية أماناً في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.
- ثاني أكثر البنوك أماناً في قطر.

نظراً لأدائه المتميز وابتكاراته المستمرة، حصل المصرف على إشادة وتقدير العديد من المجلات والتقارير المالية الدولية المرموقة بصفته أحد المصارف الرائدة في المنطقة، حصدها المصرف في عام ٢٠٢٠ الجوائز التالية:

- أفضل بنك للعام سنة ٢٠٢٠ في قطر، (للعام الثاني) من مجلة ذي بانكر
- أفضل مصرف إسلامي في الشرق الأوسط، من مجلة ذي بانكر
- أفضل مصرف إسلامي في قطر، من مجلة ذي بانكر
- أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط، من مجلة غلوبال فاينانس
- أفضل بنك إسلامي في قطر، من مجلة غلوبال فاينانس
- أفضل بنك إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم، من مجلة غلوبال فاينانس
- أفضل تطبيق جوال بنكي في قطر، من مجلة وورلد فاينانس
- أفضل منتج مصرفي إسلامي مبتكر في العالم، من مجلة غلوبال فاينانس
- أفضل خدمات التسويق وشبكات التواصل الاجتماعي في قطر، من مجلة غلوبال فاينانس
- أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية للأفراد في الشرق الأوسط، من مجلة آسيان بانكر
- أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية للأفراد في قطر، من مجلة آسيان بانكر
- أفضل بنك رقمي في قطر، من مجلة آسيان بانكر
- أفضل رئيس تنفيذي في الاستجابة لتداعيات كوفيد-١٩ في قطر سنة ٢٠٢٠، من مجلة آسيان بانكر
- أفضل البنوك إدارة خلال كوفيد-١٩ في قطر سنة ٢٠٢٠، من مجلة آسيان بانكر
- أفضل مصرف للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، من مجلة آسيان بانكر
- جائزة «أفضل بنك رقمي في قطر سنة ٢٠٢٠» من مجلة ذا أسيت
- أفضل مصرفي إسلامي في الشرق الأوسط سنة ٢٠٢٠، للسيد باسل جمال، الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف من مجلة ذا أسيت
- أفضل مصرف إسلامي في قطر، من مجلة ذا أسيت
- أفضل تطبيق جوال مصرفي في قطر سنة ٢٠٢٠، من مجلة ذا أسيت



الشركات التابعة والزميلة المحلية

كيو إنفست

مرخص من مركز قطر للمال منذ مايو ٢٠٠٧ مع رأسمال معلن بقيمة مليار دولار أمريكي. كيو إنفست هو المؤسسة المالية الأكبر التي باشرت عملياتها في مركز قطر للمال ويملك فيها المصرف نسبة ٥٨٪.



الجزيرة للتمويل

تأسست الشركة عام ١٩٨٩ ويملك فيها المصرف ٣٠٪، والأوقاف ٢٠٪ بالإضافة إلى مساهمين آخرين مثل شركة قطر للتأمين ومصرف قطر الوطني. تعمل الجزيرة للتمويل جاهدة على تلبية احتياجات العملاء وتوفر لهم أفضل الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.



عقار للتطوير والاستثمار العقاري

تأسست عام ٢٠٠٠ كمشروع مشترك يتوافق، مع الشريعة الإسلامية حيث يملك المصرف ٤٩٪ من أسهم الشركة، في حين تملك أوقاف ٣٤٪، أما وزارة الأوقاف والهيئة العامة للشؤون الغاصرين فتملكان ١٧٪.



شركة ضمان للتأمين الإسلامي (بيمه)

تأسست في سبتمبر من عام ٢٠٠٩ وهي شركة تأمين مساهمة قطرية خاصة ومقفلة تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومرخص لها العمل في مختلف أنواع التأمين (العام والتكافل). مؤسسو الشركة هم: المصرف بنسبة مساهمة تبلغ ٢٥٪ وشركة قطر للتأمين بحصة تبلغ ٢٥٪ ومصرف الريان بنسبة قدرها ٢٠٪ وبروة للتطوير العقاري بنسبة ٢٠٪ وكيو إنفست بنسبة ١٠٪.



شركة درة الدوحة

شركة درة الدوحة للاستثمار والتطوير العقاري، شركة تعمل في مجال النشاط العقاري في قطر ويملك المصرف حوالي ٨٢,٦١٪ من أسهم الشركة.



شركة بوابة الشمال العقارية ذ.م.م. تعمل في مجال الاستثمارات العقارية و تطوير وتشغيل العقارات. يملك المصرف ٢٥٪ من أسهم الشركة.



أسس المصرف حضوراً في أسواق خارج قطر لتلبية الاحتياجات المالية لعملائه القطريين خارج البلاد:

QIB UK
تأسس عام ٢٠٠٨ وهو مملوك بالكامل للمصرف، ويقدم خدماته لكبار المستثمرين وأصحاب الثروات القطريين والخليجيين في المملكة المتحدة.



المصرف – السودان (فرع واحد)
تأسس في يوليو ٢٠١٣ ويقدم خدمات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لكبرى الشركات.



بيت التمويل العربي
تأسس عام ٢٠٠٤، وهو أول مصرف إسلامي شامل في لبنان. أدت إعادة الهيكلة عام ٢٠١٢ إلى تركيز عمليات المصرف في أربعة مواقع استراتيجية، وأسفر عن نموذج أعمال يتميز بالكفاءة والاستدامة.





انطلاقاً من إدراكه لمسؤوليته الاجتماعية، ونظراً لمكانته الريادية في دولة قطر، أطلق المصرف عدداً من المبادرات الفعّالة لتوفير الدعم المستمر لمختلف مكونات المجتمع سنة ٢٠٢٠. لم يقتصر برنامج المسؤولية الاجتماعية للمصرف هذا العام على الاستمرار في دعم مختلف مكونات المجتمع من خلال مبادرات إنسانية، وتعليمية، ورياضية فقط بما يتماشى مع رؤيته، بل كان المصرف مؤسسة مبادرة على مستويات أخرى من أجل حماية ومساعدة مختلف مكونات المجتمع خلال جائحة كوفيد-١٩ التي اجتاحت العالم كله.

ومن أهم مبادرات المسؤولية الاجتماعية لعام ٢٠٢٠:

إصدار شهادات إبداع خاصة بالعمال في صفوف الأمامية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩: في خطوة للتعبير عن مدى الامتنان والشكر للعمال في صفوف الأمامية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩، وتقديراً لجهودهم في حماية المجتمع، قام المصرف بتقديم شهادات إبداع خاصة لدعم العاملين في الصفوف الأمامية على زيادة مخدراتهم المودعة لفترات طويلة، مع منحهم عوائد مجزية بنسبة ربح حصرية، ما يتيح لهم الاستفادة من معدلات أكبر للربح. تم تخصيص هذه المبادرة حصرياً للعاملين في صفوف الأمامية من القطاعين الصحي والأمني، بما يشمل المنتسبين لوزارة الداخلية، ووزارة الصحة العامة، ومؤسسة حمد الطبية، ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية، وسدرة للطب، فضلاً عن المتطوعين والعاملين في عدد من المؤسسات الصحية التابعة للقطاع الخاص.

وصمم «حساب البداية» بهدف مساعدة قادة قطر المستقبليين على إمتلاك وتطوير العادات المصرفية الصحيحة للتوفير، ووضع الميزانيات والإنفاق المسؤول. كما يمنح الحساب الطلاب الذين تتجاوز أعمارهم ١٨ عاماً فرصة إدارة شؤونهم المالية بمفردهم، وتعلم طريق النجاح والاستقلال المالي. وقد وجدت هذه المبادرة ترحيباً قوياً وقبولاً لدى طلاب جامعة قطر، حيث قامت حتى الآن أعداد كبيرة من الطلاب بفتح حسابات لدى المصرف، والتمتع بالامتيازات التي توفرها المبادرة للطلاب.

إطلاق حملة للتوعية بمخاطر كوفيد-١٩: منذ الأيام الأولى لانتشار كوفيد-١٩، قام المصرف بإطلاق حملة لنشر الوعي حول كيفية حماية الناس لأنفسهم وللمجتمع من العدوى، ويهدف تثقيفهم حول الممارسات الصحيحة للوقاية من الإصابة أو من نشر العدوى، فضلاً عن أهمية اتباع تدابير السلامة والوقاية الشخصية من كوفيد-١٩، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة العامة ومؤسسة حمد الطبية، حيث استثمر المصرف مبلغ مليون ريال قطري في حملات التوعية عبر الإعلانات الخارجية وعلى المنصات الرقمية وغيرها من وسائل التواصل، وذلك من أجل نشر الوعي حول خطر الجائحة، وكيفية حماية الناس لأنفسهم وللمجتمع الذي يعيشون فيه.

إطلاق حسابات مصرفية رقمية للعمال المنزليين: في مبادرة لدعم مختلف فئات المجتمع وتشجيع الشمول المصرفي في دولة قطر، قام المصرف بإطلاق حساب رقمي جديد يمكن العمال المنزليين من فتح حسابات مصرفية خاصة بهم، وذلك بطريقة رقمية بالكامل من خلال تطبيق جوال المصرف. وتم إطلاق هذا المنتج بهدف تقوية مبدأ الشمول المالي لدى فئة العمالة المنزلية، فضلاً عن تسهيل سداد الأجور في أوقاتها المحددة، وتسهيل التحويلات المالية الدولية. لقد مكنت هذه المبادرة، وللمرة الأولى في دولة قطر، العمال المنزليين بمن فيهم الخدم، والسائقين في المنازل، والطباخين، والخدم، وغيرهم، من فتح حساباتهم المصرفية من خلال خطوات بسيطة عبر تطبيق جوال المصرف، بالمجان ومع إعفاء من الحد الأدنى لرصيد فتح الحساب.

توزيع السلال الغذائية على المحتاجين: قام المصرف ضمن برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص به في ظل جائحة كوفيد-١٩ برعاية مبادرة قطر الخيرية لتوزيع السلال الغذائية على الأسر المتعففة والعمال الذين انخفضت أو انقطعت مداخيلهم خلال هذه الفترة الصعبة. وجاءت هذه المبادرة تماشياً مع التعاليم السمحة للدين الإسلامي وللقيم القطرية التي تحث على التضامن المجتمعي ومساعدة المحتاجين، خاصة في أوقات الشدة والأزمات.

إطلاق حملة للتبرع بالدم: في إطار دعم جهود الجهات الصحية في قطر على مستوى ضمان المستويات المطلوبة من مخزون الدم في المؤسسات الصحية في الدولة، قام المصرف بتنظيم حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع مركز التبرع بالدم بمؤسسة حمد الطبية. تم إطلاق هذه الحملة كجزء من التزام المصرف بدعم الجهود الوطنية في الحد من انتشار كوفيد-١٩، حيث قام المصرف بتشجيع جميع موظفيه على زيارة مركز التبرع بالدم بمؤسسة حمد الطبية من أجل التبرع بالدم ودعم المخزون الوطني من الدم.

تدريب الشباب على أفضل الممارسات الخاصة بإدارة الأموال: واصل المصرف سنة ٢٠٢٠ جهوده الرامية إلى تدريب طلاب وطالبات المدارس والجامعات لمساعدتهم على تعلم أفضل الطرق لجني الأموال، وإدارة الميزانية، وتخطيط الإنفاق، والادخار والاستثمار، فضلاً عن معايير الأمن المصرفي وحماية الأموال الشخصية، وذلك من خلال برنامج «كيف تدير الأموال؟»، برنامج الإدارة المالية الخاص بالمصرف والذي تم إطلاقه بالتعاون مع مؤسسة إنجاز قطر. وقد تجاوز عدد الطلاب والطالبات المستفيدين من البرنامج هذا العام أكثر من ٥٠٠ طالب وطالبة من أكثر من ٧٠ مؤسسة تعليمية في دولة قطر. وبالنظر إلى التحديات التي طرحتها تداعيات جائحة كوفيد-١٩، وامتثالاً لتوجيهات الجهات المختصة في وزارة الصحة العامة ووزارة التعليم والتعليم العالي، تم إقامة البرنامج هذا العام حصرياً عبر منصات رقمية عن بعد، وبالاعتماد على أساليب تعليمية جديدة ساهمت في منح مرونة أكثر في المشاركة لجميع الطلاب والطالبات.

التبرع لتلبية احتياجات التعلم عن بعد: قام المصرف بالتبرع بعدد من الحواسيب والأجهزة الإلكترونية من خلال جمعية قطر الخيرية، وذلك من أجل دعم وتسهيل عملية التعلم عن بعد ومتطلباتها لدى التلاميذ والتلميذات على ضوء الاعتماد الكبير على هذا الأسلوب من أساليب التعلم خلال فترة الجائحة التي اجتاحت العالم، والتي أصبح معها التعلم عن بعد هو السبيل الوحيد للطلاب والطالبات حول العالم لمتابعة دراستهم.

تقرير الحوكمة



نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة

تعد الحوكمة من أهم نظم إدارة الشركات لما ترسخه من مبادئ الإدارة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالمصرف، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، وتنمية المجتمع والنهوض به؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء المصرف بصفة عامة، وينتهي حتماً إلى تحقيق المعنى الحقيقي لمبدأ إعلاء المصلحة العامة، ومصلحة المصرف وأصحاب المصالح وتقديمها على أي مصلحة أخرى.

إرساء المبادئ الآتية:

• مبدأ الشفافية:

ذلك المبدأ القائم على حسن النية، وتحري الصدق والمصارحة، وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتوخي الحرص والرعاية الفائقة والأمانة في أداء المهام والوظائف الموكلة إلى كل مسؤول وعامل بالمصرف متمثلاً في رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا إلى جميع العاملين وغيرهم من الاطراف ذات العلاقة بالمصرف، ويعمل على تجنب تضارب المصالح والحد منها وتحقيق النفع العام في ظل مفهوم الاستثمار النزيه في السوق.

• مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها:

ويهدف إلى تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات في المصرف، ووضع آلية رقابة مناسبة تعمل على محاسبة كل مسؤول عن عمله وتقييم أداءه، وتقييم أداء المصرف بشكل عام وفقاً لأفضل المعايير الدولية، كما يهدف إلى إقرار المسؤول بمسؤوليته و بيان المسؤولية الاجتماعية للمصرف ودورها تجاه المجتمع والعمل على تنميته ورخائه والمحافظة على البيئة.

• مبدأ العدالة والمساواة:

أصحاب المصالح وعلى رأسهم المساهمين متساوين في الحقوق، ويحظر التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم أو صفتهم بالمصرف سواء بسواء .

نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

المادة (٢) نطاق التطبيق

تسري مبادئ وأحكام هذا النظام على الشركات، والكيانات القانونية المدرجة ببورصة قطر، ويفصح المصرف في التقرير السنوي عن مدى التزامه بتطبيق مبادئ وأحكام هذا النظام.

المادة (٣)

الالتزام بمبادئ الحوكمة

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بصورة مستمرة ومنظمة، والالتزام بتطبيق أفضل مبادئ الحوكمة.

المادة (٤)

تقرير الحوكمة

يتضمن تقرير الحوكمة إفصاح المصرف عن الالتزام بتطبيق أحكام هذا النظام وجميع المعلومات المتعلقة بتطبيق مبادئه وأحكامه حيث يقوم المجلس بضمان الامتثال لمبادئ هذا النظام بتحديث الإطار العام للحوكمة بما يتضمن من السياسات والإجراءات المنصوص عليها في نظام الحوكمة بالإضافة إلى ميثاق المجلس بما يتضمنه من مسؤوليات المجلس ومنها ما يلي:

- ١- الإجراءات التي اتبعتها المصرف بشأن تطبيق أحكام هذا النظام.
- ٢- خلال عام ٢٠٢٠ لم يتعرض المصرف لأي غرامات من قبل هيئة قطر للأسواق المالية قد تنتج من عدم التزامه بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام هذا النظام.
- ٣- الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء المجلس ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالمصرف.
- ٤- الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية.
- ٥- أعمال اللجان وعدد اجتماعاتها وتوصياتها.
- ٦- تحديد المخاطر.
- ٧- تقييم أداء المجلس.
- ٨- الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية.
- ٩- الإفصاح عن مدى التزام المصرف بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.
- ١٠- لا توجد دعاوي قضائية أو تحكيم أو قضايا جوهرية قد تؤثر سلباً على أعمال المصرف.
- ١١- الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي أبرمها المصرف مع أي «طرف ذو علاقة».

- ١٢- بلغ عدد التظلمات والشكاوي ٢٤٨٩ والمقترحات ١٧٧ حيث تم التعامل معها عن طريق إدارة مراقبة الجودة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للمصرف.
- ١٣- يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التقرير المالي السنوي المعتمد (بند رقم ٣٠).

المجلس

المادة (٥)

الشروط الواجب توافرها في عضو المجلس

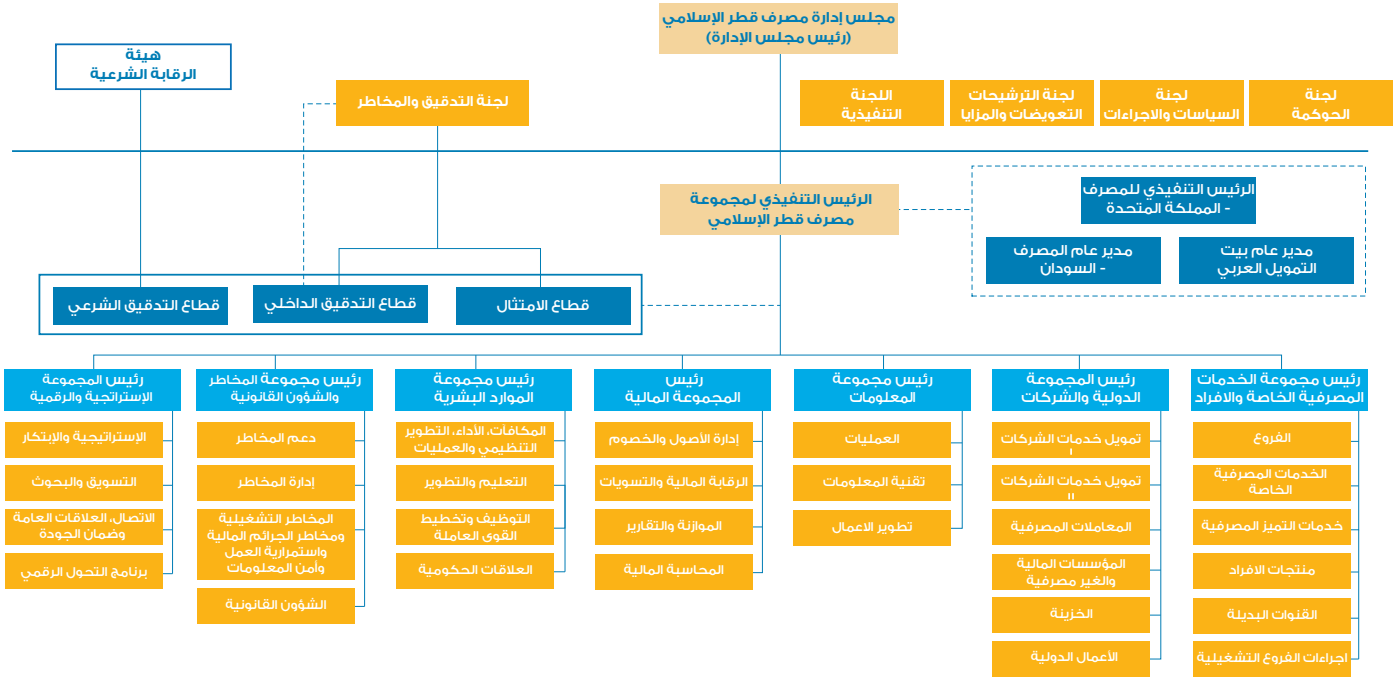
- يجب أن يكون عضو المجلس مؤهلاً، ويتمتع بقدر كافٍ من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامه بصورة فعالة، ويشترط في عضو المجلس ما يلي:
- ١- ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً، وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.
 - ٢- ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلّة بالشرف أو الأمانة.
 - ٣- أن يكون مساهماً، ومالكاً عند انتخابه أو خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتخابه لعدد من أسهم المصرف يحدده النظام الأساسي.
- وقد قام أعضاء المجلس بتوقيع إقراراً مكتوباً يقر فيه بعدم توليه أي منصب يحظر قانوناً الجمع بينه وبين عضوية المجلس

المادة (٦)

تشكيل المجلس

يشكل المجلس وفقاً للقانون والنظام الأساسي للمصرف، على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، ويجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالمصرف.

الهيكل التنظيمي



مجلس إدارة المصرف

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، فإن مجلس إدارة المصرف يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الإسم	صفة العضوية	صفة	عدد الأسهم	نسبة من رأس مال المصرف
الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ويمثل شركة المراقب كابيتال	رئيس مجلس الإدارة	تنفيذي - غير مستقل	١٠٨,٦٧١,٠٩٠	٤٦,٦%
السيد / عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود ويمثل مجموعة دار الشرق	نائب رئيس مجلس الإدارة	تنفيذي - غير مستقل	٣,٢٥٠,٠٠٠	١,٤%
السيد / محمد بن عيسى المهندي	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي - غير مستقل	٢,٥٠٠,٠٠٠	١,١%
السيد / عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي - غير مستقل	٢,٥٠٦,٣٦٠	١,١%
السيد / منصور محمد عبد الفتاح المصلح	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي - غير مستقل	٣,٨٥٣,٨٨٠	١,٦%
السيد / عبد الله بن سعيد العبيدة ويمثل شركة الزبارة للإستثمار العقاري	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي - غير مستقل	١٣,٦٦٢,٠٥٠	٥,٨%
السيد / ناصر راشد سريع الكعبي ويمثل آل سريع القابضة	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي - غير مستقل	٢,٥٠٠,٠٠٠	١,١%
الشيخ / علي بن غانم بن علي آل ثاني ويمثل مجموعة علي بن غانم آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي - غير مستقل	٢,٥٠٠,٠٠٠	١,١%
الشيخ / عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني ويمثل شركة النائرة للإستثمار	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي - غير مستقل	٢,٥٠٠,٠٠٠	١,١%

الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٤، وأصبح رئيساً للمجلس منذ أبريل ٢٠٠٥، ورئيساً للجنة التنفيذية، تخرج من كلية ساند هيرست العسكرية الملكية في المملكة المتحدة، وتلقي مجموعة من مستويات التدريب العالية في القيادة، يرأس مجلس إدارة QInvest أول مصرف استثماري إسلامي في قطر، ورئيس لمجلس إدارة شركة الضمان للتأمين الإسلامي، كما إنه يشغل عضوية مجالس إدارات عديدة من المؤسسات والشركات المالية والاستثمارية مثل قطر للملاحة، وقطر للتأمين، وكيوتيرمنزل.

السيد / عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ١٩٩٦، وعضواً في عدة لجان تابعة للمجلس. نال درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة سياتل باسيفيك بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٢، تدرج في عدة وظائف قيادية في قطر للبترول منذ تخرجه حتى عام ٢٠٠٢، شغل عضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل ورئيساً تنفيذياً لها حتى ٢٠٠٨، وترأس لجنة التدقيق بالمصرف في الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥، شارك في العديد من المؤتمرات والملتقيات العلمية في مجال إنتاج الطاقة، إضافة إلى الموضوعات المتصلة بالعمل المصرفي الإسلامي، ويشغل حالياً موقع الرئيس التنفيذي لمجموعة دار الشرق، كما رأس تحرير صحيفة الشرق خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٠.

السيد / محمد بن عيسى المهدي نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ عام ١٩٩٦، ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر، وعضواً في عدة لجان تابعة للمجلس في المصرف، نال درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة عام ١٩٧٧، كما اجتاز درجة الماجستير في الإدارة من جامعة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣، تقلد عدة مناصب إدارية بالديوان الأميري بدولة قطر، وأصبح وزيراً لشؤون مجلس الوزراء في الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٥ حيث تفرغ لأعماله الخاصة.

السيد / عبدالرحمن عبدالله الغني آل عبدالغني عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ١٩٩٦، وعضواً في اللجنة التنفيذية ولجنة السياسات ولجنة الزكاة بالمصرف، نال درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، شغل عضوية مجالس إدارات عدة شركات وطنية ويشغل حالياً عضوية مجلس إدارة المتحدة للتنمية، ويمتلك السيد/عبدالغني خبرة وكفاءة عالية في مجال إدارة الأعمال والاستثمارات المتنوعة، و يرأس مجلس إدارة مجموعة شركات عبدالله الغني وأولاده للتجارة والمقاولات.

السيد / منصور محمد عبد الفتاح المصلح عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ١٩٩٦، وعضواً في عدة لجان منها اللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا بالمصرف، حاصل على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة قطر، شغل عدة مناصب في وزارتي الداخلية والدفاع وانتقل حالياً إلى الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء وله العديد من الأنشطة والأعمال الاستثمارية في مجال العقارات كما سبق له أن شغل موقع رئيس مجلس إدارة شركة عقار وعضوية العديد من مجالس الإدارة، يشغل حالياً عضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل.

السيد / عبد الله بن سعيد العيدة عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ٢٠٠٥، ورئيساً للجنة الحوكمة، وعضواً في لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا، له خبرة طويلة في الإدارة والتنظيم، تلقى تدريباً مطولاً وبرامج متعددة في الإدارة في مراكز متخصصة في بريطانيا، يشغل حالياً منصب المدير العام لشركة بروق للاستثمار وله تجارب وممارسات متعددة في النشاط الاستثماري والعقاري.

السيد / ناصر راشد سريع الكعبي عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ مارس ٢٠٠٨، ويشغل عضوية عدة لجان فيه منها اللجنة التنفيذية ويرأس لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا، صاحب تجربة واسعة وخبرة عالية في مجال الأعمال وتأسيس الشركات منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، وهو المؤسس والمالك لمجموعة آل سريع القابضة التي تضم عدة شركات في تخصصات مختلفة، عضواً في مجلس الشورى منذ عام ١٩٩٥، وعضواً في الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن ذلك فقد سبق له أن شغل عضوية العديد من مجالس الإدارة (منها شركة عقار) واللجان المتخصصة ذات العلاقة بنشاطه في مجال الأعمال والتطوير العقاري.

الشيخ / علي بن غانم بن علي آل ثاني عضو مجلس الإدارة

حاصل على ماجستير إدارة من جامعة كامبردج، رئيس مجلس إدارة مجموعة علي بن غانم آل ثاني وعضو مجلس إدارة المتحدة للتنمية وأوريديو إضافة إلى المصرف الذي انضم إليه في فبراير ٢٠١٤، ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الاستثمارات الخليجية، وعضو مؤازر في مركز دراسات الوحدة العربية وله مقالات منشورة وعدة إصدارات.

الشيخ / عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة منذ فبراير ٢٠١٧، ممثلاً عن شركة النائرة للاستثمار، حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من إحدى الجامعات البريطانية، عضو مجلس إدارة الشركة الإسلامية للتأمين ومجموعة الرعاية الطبية، وعضو في بعض لجان مجلس إدارة المصرف منها لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الحوكمة.

الإدارة التنفيذية

كما يتألف فريق الإدارة التنفيذية من مجموعة من الأشخاص ذوي المسؤولية التشغيلية في المصرف والمعنيين من قبل مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية مسؤولة عن إدارة عمليات وأنشطة المصرف اليومية والإدارة التنفيذية تتكون من الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى فريق ذو خبرة ومؤهلات عالية من الإدارة التنفيذية، وتقدم الإدارة التنفيذية تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين في المصرف.

الإدارة التنفيذية لمجموعة المصرف كالتالي:

فريق الإدارة التنفيذية للمصرف	المنصب
السيد/ باسل جمال	الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف
السيد/ طارق فوزي	المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات
السيد/ راكيش سانجافي	المدير العام لمجموعة المخاطر
السيد/ جورانج هيمني	المدير العام لمجموعة المالية
السيد/ كونستانتيوس دينوس كونستانتيديس	المدير العام لمجموعة الاستراتيجية والرقمية
السيد/ خليفة المسلم	رئيس مجموعة الموارد البشرية
السيد/ دوري أناند	المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد
السيد/ لاف كاتاريا	المدير العام لمجموعة العمليات وتقنية المعلومات
السيد/ فؤاد عفيفي	رئيس التدقيق الداخلي بالإبابة
السيد/ ياسر الحفناوي	رئيس الامتثال بالإبابة

السيد / باسل جمال الرئيس التنفيذي للمجموعة

يشغل السيد باسل جمال منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف منذ فبراير ٢٠١٣ حيث يتمتع بخبرة تزيد عن ٢٥ سنة وكفاءة مصرفية معروفة في أسواق المال والمصارف، بدأت في البنك التجاري الدولي (بنك تشيس الأهلي سابقاً) في مصر عام ١٩٩٠ واستمرت على مدار عشر سنوات. التحق بمجموعة البنك الأهلي المتحد بمملكة البحرين منذ عام ٢٠١٠ وشغل عدداً من المناصب المرموقة في المجموعة وعمل كنائب رئيس تنفيذي للبنك الأهلي- قطر ثم رئيساً تنفيذياً للبنك خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩. وكان آخر منصب شغله هناك هو النائب الأول للرئيس التنفيذي لمجموعة الأهلي المتحد - المجموعة المصرفية.

السيد / طارق يوسف فوزي المدير العام للخدمات المصرفية للشركات

مدير تنفيذي مصرفي يحمل أكثر من ٣٢ عاماً من الخبرة المصرفية، ٢٥ عاماً منها في دول الخليج (الكويت، عمان، الإمارات والسعودية) وخاصة في مجال تمويل الشركات حيث عمل مع العديد من البنوك المرموقة عالمياً ومحلياً، ويحمل شهادة بكالوريوس في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. بدأ مسيرته المهنية مع البنك العربي الأفريقي الدولي في جمهورية مصر العربية وتابع مسيرته المهنية مع العديد من البنوك الرائدة مثل بنك تشيس الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبنك مصر أميركا الدولي، بنك برقان بدولة الكويت، البنك الوطني العماني بسلطنة عمان، وبنك المشرق بدولة الإمارات العربية المتحدة. وكانت آخر مهمة له قبل انضمامه إلى المصرف هي الرئيس تنفيذي والمدير الإقليمي لغروب بنك المشرق بجمهورية مصر العربية.

السيد / راكيش سانجافي المدير العام لمجموعة المخاطر

راكيش هو محاسب قانوني زميل في معهد المحاسبين القانونيين الهندي وحاصل على شهادة مدقق نظم معلومات معتمد (CISA) من الولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع راكيش بـ ٢٩ عاماً من الخبرة الواسعة في العمل لدى شركات المحاسبة «الأربعة الكبار Big4» وغيرها من البنوك في المنطقة، في مجال إدارة المخاطر والخدمات المصرفية للشركات وتمويل الشركات. وعمل في مجال التدقيق والاستشارة لدى شركة إنرست أند يونغ في البحرين. وقبل انتقاله للعمل في المصرف عام ٢٠١٣، كان يشغل منصب مدير إدارة المخاطر في البنك الأهلي المتحد في البحرين، حيث قاد وحدة تمويل الشركات. وأمضى أكثر من ١٠ أعوام في العمل في مجال الخدمات المصرفية للشركات في البحرين. وفي عمله لدى البنك الأهلي في قطر تعامل راكيش مع مجموعة واسعة من العملاء وقطاعات الأعمال.

السيد / جورانج هيمني المدير العام للمجموعة المالية

يملك خبرة ٢٢ عاماً في المحاسبة والتمويل مع العديد من البنوك العالمية وشركات التدقيق. وبدأ مشواره المهني مع شركة برايس ووتر هاوس كوبرز، بنك ستاندرد تشارترد في الهند، وعمل ١٥ عاماً في البنك السعودي الفرنسي الذي تقلد به مناصب عديدة منها: مدير إدارة الأصول، مدير الخزينة، التخطيط المالي. وكان آخر منصب شغله قبل التحاقه بالمصرف هو نائب المدير العام للمجموعة المالية بالبنك السعودي الفرنسي بالمملكة العربية السعودية. ويحمل السيد جورانج بكالوريوس في التجارة من جامعة كاليفورنيا، وشهادة محاسب معتمد من مؤسسة تشارترد للمحاسبين في الهند، وشهادات CFA, FRM, ACI الاحترافية المعتمدة.

لدراسات الأعمال ببوسطن في الولايات المتحدة. تولى العديد من المناصب العليا مع مصارف رائدة مثل مدير العمليات والتكنولوجيا لسيتي بنك في الهند وسنغافورة (منطقة آسيا والمحيط الهادئ) ورئيس العمليات في بنك باركليز - الامارات لمناطق افريقيا والشرق الاوسط، كما عمل مع البنك السعودي الهولندي في السعودية. وقبل انضمامه إلى المصرف كانت آخر مهامه هي العمل كمستشار للعديد من الشركات الاستشارية الرائدة لدعم عدد من المصارف في المنطقة.

المادة (٧)

حظر الجمع بين المناصب

مجلس إدارة المصرف يطبق قواعد حظر الجمع بين المناصب، بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، لا يجوز لأحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزيهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مركزها الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيسي في الدولة، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً، ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالمصرف. وقد اقر كل عضو بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام هذا النظام.

المادة (٨)

الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس

قام المجلس بإعداد ميثاقا يسمى «ميثاق المجلس» حيث حدد فيه مهام المجلس، وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام، وتم نشره على الموقع الإلكتروني للمصرف. وقد تم تقييم أداء المجلس وفقاً لافضل الممارسات المتبعة في هذا الصدد وايضا يتم تقييم أداء الادارة التنفيذية العليا بناء على مدى تطبيق الاستراتيجيات والسياسات الداخلية وفحص الاختلاف بين المتوقع والمحقق طبقاً للمعايير المعتمدة من المجلس مع فحص التقارير الدورية من الجهات الرقابية لتصويب الانحرافات ان وجدت.

المادة (٩)

مسؤوليات المجلس

يمثل المجلس كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع طبقاً للنظام الأساسي للمصرف.

المادة (١٠)

تفويض المهام

بما لا يخل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس

السيد / كونستانتيнос كونستانتيديس المدير العام لمجموعة الإستراتيجية والرقمية

لدى السيد / كونستانتيнос (دينوس) خبرة ٢٥ سنة في المجال المصرفي والاستشارات. وانضم إلى المصرف في عام ٢٠١٢ لشغل منصب المدير العام للمجموعة الاستراتيجية ليقود برنامج التغيير. ومنذ مطلع عام ٢٠١٨ يدير برنامج التحول الرقمي الذي يقوم بتنفيذه المصرف. قبل ذلك تولى السيد دينوس عدة مناصب عليا في مصرف الراجحي حيث كان آخر منصب له المدير العام للاستراتيجية مسؤولاً عن تطوير الأعمال والتوسع الإقليمي، وقبل ذلك، كان نائباً للمدير العام للخدمات المصرفية للأفراد. ويصفته استشاري إداري في أكستشر قام بمبادرات استراتيجية للبنوك الأوربية والمؤسسات المالية. لديه شهادة ماجستير في التخطيط الاستراتيجي الدولي من جامعة بيرمنغهام.

السيد / خليفة المسلم

رئيس مجموعة الموارد البشرية

لديه قرابة ١٧ عاماً في الخدمات المصرفية، حيث عمل في عدة إدارات كالخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الموارد البشرية في كبرى المؤسسات المصرفية الدولية والإقليمية. وقد بدأ مسيرته المهنية في المجال المصرفي مع HSBC قطر في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد قبل أن يتولى عدداً من الأدوار المختلفة في قسم خدمة العملاء، وشبكة الفروع وجودة الخدمة في الموارد البشرية. ثم انتقل إلى قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك التجاري وكان آخر منصب شغله قبل الانضمام إلى المصرف مدير التوظيف للمجموعة في البنك الخليجي. انضم إلى المصرف في عام ٢٠١١ كرئيس قطاع التوظيف وتخطيط القوى العاملة ضمن مجموعة الموارد البشرية، ومنه انتقل إلى منصبه الحالي.

السيد / دوري اناند

المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

لدى السيد اناند ماجستير في إدارة الأعمال بالإضافة إلى ما يزيد عن عشرون عاماً من الخبرة في المجال المصرفي خصوصاً في تمويل وخدمات الأفراد وخدمة العملاء والعمليات. كما تقلد السيد/ أناند العديد من المناصب الإدارية الرفيعة خلال عمله في بنوك تقليدية وإسلامية رائدة. وعلى الرغم من أن جُل خبرته في سيتي بنك إلا أنه قضى آخر ثمانية أعوام مع مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية. وكان آخر منصب شغله قبل التحاقه بالمصرف هو مدير عام مجموعة تمويل وخدمات الأفراد بمصرف الراجحي.

السيد / لاف كاتاريا

المدير العام لمجموعة العمليات وتقنية المعلومات

يتمتع السيد كاتاريا بخبرة عالمية تزيد عن ٢٨ عاماً في قطاع العمليات وتكنولوجيا المعلومات في المصارف. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال التجارية الدولية من معهد الهند الدولي للعلوم والهندسة IIFT دلهي - الهند، وشهادة في التطور الرقمي من كلية هارفارد

٨. عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، علماً بأن مدير مجموعة الإستراتيجية وتطوير الأعمال هو المتحدث الرسمي باسم المصرف .

٩. لا يوجد ما يؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة للأعضاء (العلاقات المالية والتجارية و دعاوي قضائية)

المادة (١٣)

الدعوة للاجتماع

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسته، ووفقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للشركة، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل، وتوجه الدعوة إلى كل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوع على الأقل، ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال.

المادة (١٤)

اجتماعات المجلس

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بصورة دورية منتظمة حسب ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للمصرف وقانون الشركات التجارية وذلك بناءً على دعوة سعادة رئيس مجلس الإدارة ، أو استجابة لطلب اثنين من الأعضاء وقد عقد المجلس خلال عام ٢٠٢٠ ثمانية اجتماعات برئاسة سعادة رئيس مجلس الإدارة، حيث حضر رئيس المجلس وتولى رئاسة جميع الجلسات. ويبين الجدول أدناه عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانه في تلك الفترة:

عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام ٢٠٢٠	المجلس واللجان المنبثقة عنه
٨	مجلس الإدارة
-	اللجنة التنفيذية
٧	لجنة التدقيق والمخاطر
٣	لجنة السياسات والإجراءات
١	لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا
٢	لجنة الحوكمة

المادة (١٥)

قرارات المجلس

تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع.

المادة (١٦)

أمين السر

اعتمد مجلس الإدارة في عام ١٩٩٦ قراراً بتعيين السيد/ علي عبدالله غلوم أحمددي سكرتيراً لمجلس الإدارة (أمين السر).

جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام. وتظل المسؤولية النهائية عن المصرف على المجلس وإن شكل لجاناً أو فوض جهات أو اشخاصاً آخرين للقيام ببعض أعماله، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

المادة (١١)

واجبات الرئيس

الرئيس هو رئيس مجلس الإدارة المصرف ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، ويجب أن يتضمن «ميثاق المجلس» مهام ومسؤوليات الرئيس والمتضمن ما يأتي:

١. التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
٢. الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
٣. تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.
٤. إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
٥. إيجاد قنوات التواصل الفعالي بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس.
٦. إفساح وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذي وغير التنفيذي.
٧. إيقاع الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك.
٨. يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

المادة (١٢)

التزامات أعضاء المجلس

يلتزم أعضاء المجلس بما يلي:

١. الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه.
٢. إعلاء مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.
٣. إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للمصرف وسياسته.
٤. مراقبة أداء المصرف في تحقيق أغراضه وأهدافه.
٥. الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة.
٦. إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة.
٧. المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للمصرف.

المادة (١٧)

مهام وواجبات أمين السر

يقوم أمين السر بمعاونة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، ويلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها:

١. تحرير محاضر اجتماعات المجلس
٢. قيد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض.
٣. قيد الاجتماعات التي يعقدها المجلس .
٤. حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته.
٥. إرسال الدعوة لأعضاء المجلس .
٦. التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس.
٧. تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات المصرف، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها.
٨. حفظ إقرار أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام هذا النظام.

بالقوانين والنظم المنظمة لعمل البنوك، كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم به من أعمال التدقيق، وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس

كذلك فإن اللجنة مخولة من قبل المجلس بالتحقيق في أي نشاط يدخل في نطاق اختصاصاتها، ويحق لها طلب الحصول على أية معلومات من أي موظف، ويتم توجيه جميع الموظفين للتعاون مع أية طلبات تتقدم بها اللجنة في هذا الخصوص. وللجنة أيضاً صلاحية طلب استشارات قانونية أو مهنية من جهات خارجية مستقلة والاستعانة بأطراف من خارج المؤسسة من ذوي الخبرة والدراية إذا ما رأت ذلك ضرورياً ولكن فقط بعد التشاور مع رئيس المجلس.

وتتمتع اللجنة بصلاحيات مفتوحة للإتصال بمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين والإدارة العليا للمصرف وقد أنشئت اللجنة من قبل المجلس لمراجعة وتقييم وتقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بالمخاطر بوجه عام والمحاسبية، والرقابة الداخلية، وبيئة المخاطر والرقابة والتقارير المالية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والامثال.

تقوم الجهات الرقابية في المصرف (التدقيق الداخلي ، قطاع الإمتثال ومجموعة المخاطر) برفع تقارير دورية تفصيلية كل ثلاثة شهور للجنة التدقيق التي تقوم بالفحص وتقييم ورفع تقرير تفصيلي لمجلس الإدارة بتصويب اللازم . وقد قامت اللجنة بعدة توصيات منها على سبيل المثال وليس الحصر رفع توصية لمجلس الإدارة بترشيح السادة / كيه بي أم جي لتدقيق حسابات المصرف للعام المالي ٢٠٢٠ والعرض على الجمعية العامة في إجتماعها السنوي، الموافقة على التعديلات المقترحة من قبل التدقيق الداخلي للعام المالي ٢٠٢٠، بالإضافة الى تحسين نظم الرقابة الداخلية والتعامل مع المخاطر المرتبطة بالاعمال وايضا تحسين الاجراءات الداخلية واعتمادها للتنفيذ، والعلم بتقرير المتأخرات والتدقيق الداخلي والإدارة القانونية ومراجعة تحليل الإئتمان وتطبيق متطلبات تطوير الإمتثال و الجهات الرقابية والخاصة بالفروع الخارجية متضمنا السياسات والإجراءات وتقارير مسؤول الإلتزام وتقارير المراجع الخارجي.

٣. لجنة السياسات والإجراءات:

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات ونظم وإجراءات أدلة العمل وتكفل اللجنة بأن يتسيير سياسات وممارسات المصرف وفقاً للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام، والتحقق من أن الإجراءات

لجان المجلس

المادة (١٨)

لجان المجلس

شكل مجلس الإدارة ست لجان متخصصة تعينه على القيام بواجباته وترفع تقاريرها مباشرة إليه، وتقوم بالمهام نيابة عنه لدعم ممارسات الإدارة الفعالة. وهذه اللجان هي:

١. اللجنة التنفيذية

تتألف هذه اللجنة من خمسة من أعضاء المجلس ويشارك في حضور اجتماعاتها الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى كبار المسؤولين عن تداول المعلومات والبيانات المطروحة للنقاش وهي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة ويأتي على رأس مهامها ومسؤولياتها، تزويد المجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة، والمراجعة المنتظمة لأداء وأعمال مختلف القطاعات، والتشاور مع إيداء الرأي للمجلس في القرارات الإستراتيجية، وإعداد قرارات منح الائتمان التي تكون ضمن صلاحياتها، كما تعمل اللجنة على وضع مقترحات خطط عمل المصرف، تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة، ولم تجتمع اللجنة خلال عام ٢٠٢٠ حيث أن جميع القرارات المتخذة عام ٢٠٢٠ كانت من صلاحيات مجلس الإدارة .

٢. لجنة التدقيق والمخاطر

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو المساعدة على النهوض بمسؤوليات الإشراف العام فيما يتصل بأنشطة المصرف، ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد

٥. لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا:

تتولى هذه اللجنة دراسة وتقييم المرشحين للوظائف التنفيذية العليا إضافة إلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة كما أنها مسؤولة عن وضع سياسة الأجور لجذب الموظفين وتحفيزهم والابقاء عليهم، من ذوي الكفاءات العالية وممن لديهم المهارات اللازمة لتحقيق أهداف البنك على مدار العام واللجنة مسؤولة أيضاً عن التأكد من الموازنة بين مصالح المساهمين والبنك وموظفيه، وتجتمع اللجنة كلما تطلب الأمر مع تطبيق سياسة صارمة بعدم السماح لأي من العاملين بالحضور عند مناقشة ما يخصه من مكافأة أو ترتيبات تعاقدية وقد شملت أعمال اللجنة على مدار عام ٢٠٢٠ الآتي:

(١) ناقشت واعتمدت اللجنة مكافآت العاملين وفق تقييم الأداء المالي ٢٠٢٠، كما اعتمدت الزيادات السنوية للعام المالي ٢٠٢١ وفق تقارير تقييم الأداء للعاملين.

المادة (١٩) عمل اللجان

صدر المجلس قراراً بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة، ويحدد فيه اختصاصاتها وواجباتها وأحكام وإجراءات عملها، ويحظر تولي رئاسة أكثر من لجنة من اللجان التي يشكلها المجلس، ولا يجوز الجمع بين رئاسة لجنة التدقيق وعضوية أي لجنة، ويجوز دمج لجنتي الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة تسمى «لجنة الترشيحات والمكافآت».

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيسها وأغلبية أعضاءها، ويحضر محضر لكل اجتماع، يبين فيه ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس اللجنة.

يقوم المجلس بإستلام وفحص التقارير الدورية الصادرة عن اللجان المنبثقة طبقاً لأدوار المنوطة بها والمذكورة بهذا التقرير لإتخاذ الاجراءات المناسبة واللازمة تحقيقاً لمصلحة المصرف وحفظاً لحقوق المساهمين.

أعمال الرقابة بالمصرف

المادة (٢٠) الرقابة الداخلية

اعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق بنظام الرقابة الداخلية للمصرف والذي يتضمن آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات وأقسام المصرف، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية وخطة المصرف لإدارة المخاطر.

المادة (٢١) وحدة الرقابة الداخلية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية للشركة على إنشاء وحدات مستقلة في عملها وفعالة لتقييم وإدارة المخاطر، والتدقيق المالي ورقابة التزام الشركة بالضوابط الخاصة بالعاملات المالية خاصة مع أي طرف ذي علاقة، ويتولى أعمالها مدقق داخلي أو أكثر من ذوي الخبرة

الوظيفية متوائمة مع أهداف وعمليات المؤسسة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً مراقبة أداء المصرف الفصلي على ضوء خطة العمل الاستراتيجية والموازنات المعتمدة، ويشمل ذلك مراجعة وتعزيز تطوير الأعمال، ومواءمة المنتجات، وتوزيع الموارد لمختلف قطاعات العمل بالمصرف. وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الإنحراف عن السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المعايير القياسية ورفعها لإدارة المصرف من حين لآخر لاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة وهي مسؤولة أيضاً عن رسم سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على ضوء ما يرفعه المصرف من قيم وشعارات.

حيث قدمت اللجنة عدة توصيات خلال العام بالموافقة على عدد من السياسات الجديدة منها على سبيل المثال وليس الحصر سياسة و خطة و إستراتيجية التعافي من الكوارث ، سياسات قطاع الامتثال والتي تشمل: إطار حوكمة الامتثال، إطار الامتثال للجرائم المالية، فحص الاسماء و المدفوعات، مراقبة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، إطار التدريب الخاص بغسل الاموال وتمويل الارهاب، العناية الواجبة تجاه العملاء، حفظ السجلات.

كما تم اعتماد التعديلات المقترحة على بعض السياسات منها سياسة الموارد البشرية، إدارة الشكاوي، الخزينة والتداول، إدارة الموجودات والمطلوبات، الموازنة، تطوير المنتجات و الخدمات الجديدة، التسويق و الاتصالات، مخاطر التشغيل، الإدارة القانونية، التكافل-المنتجات التأمينية، حد من المخاطر، مخاطر الائتمان و الاستثمار، أمن المعلومات، مخاطر السوق، إختبارات الضغط و إدارة السيولة.

٤. لجنة الحوكمة:

لجنة الحوكمة هي لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة ، ومهمتها هي التمثيل الرسمي للتواصل بين مجلس الإدارة وإدارة المصرف في القضايا والأمور الخاصة بالحوكمة، حيث تتولى اللجنة بالأصالة عن المجلس مسؤولية الإشراف العام والملاحظة الواجبة لمبادئ وتوجيهات وممارسات حوكمة الشركات في المصرف، كما تتولى مهمة الإشراف ومتابعة تطبيق هذه المبادئ في جميع أعمال المصرف. حيث قدمت اللجنة عدة توصيات خلال العام ٢٠٢٠ منها:

١. توجيه السادة أعضاء المجلس لتوقيع الاقرارات السنوية الخاصة بحظر الجمع بين المناصب وتعارض المصالح.
٢. اعتماد إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا بناء على توجيهات المصرف المركزي.
٣. الموافقة على مذكرة تطوير قطاع الإمتثال متضمنة الموازنة المطلوبة لعام ٢٠٢٠ وتفصيل لكل من إطار عمل جديد ونموذج التشغيل المستهدف.
٤. تحديثات نظام الحوكمة والتوصية بإعداد التقرير السنوي ٢٠٢٠.

الخدمات وتقديم المشورة حول كيفية إثراء مناهج التدريب وخطط التنمية بالمصرف بما يسمح بالتركيز على الإجراءات والتدابير الوقائية المناسبة للمخاطر التي يواجهها المصرف.

قطاع الإمتثال

يرفع فريق العاملين بقطاع الامتثال تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ويتكفل نهج الإدارة الخاص بالمصرف لهذا الفريق بالإفادة بشكل مكثف من آراء أهل الخبرة ودعم المسؤولين المكلفين بمهام الامتثال بما يكفل الاستيثاق من الالتزام الكامل لكافة متطلبات الجهات التشريعية والنظامية المحلية والدولية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر متطلبات المصرف المركزي، لجنة بازل، وتوصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA FATF) والتوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF) وغيرها من المعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة/ نهج الإدارة للشركات.

يؤدي فريق الامتثال بالمصرف دوراً نشطاً في مراجعة السياسات والقوانين المرجعية واختصاصات مجلس الإدارة لضمان التقيد الكامل بمتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المال. من جهة أخرى ترد مجموعة الامتثال باستمرار على استفسارات جميع إدارات المصرف للحصول على إيضاحات بشأن القواعد والمعايير المعمول بها، وتقديم نطاقاً واسعاً من الخدمات الاستشارية التي تشمل التعليمات والقوانين والتشريعات المهيمنة على أنشطة المصرف.

قطاع المخاطر

يراقب قطاع المخاطر الأسقف الإجمالية لمخاطر التمويل والإستثمار لتفادي تركيز المخاطر ، كما يتأكد من أن المصرف لديه رأسمال كاف لتغطية هذه المخاطر كما يفهم بصورة دورية بمراجعة مدى فاعلية أعمال إدارات المخاطر وإجراء التعديلات المناسبة عليها عند اللزوم و ذلك بناء على الاستراتيجية و التوجهات الصادرة عن مجلس الادارة.

• اتخاذ التدابير المناسبة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر وزيادة كفاءتها وفعاليتها

• وضع التوجهات الإستراتيجية للمخاطر على المستوى الكلي (MACRO LEVEL) وتقييم المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق القائمة.

• وضع التوجهات الإستراتيجية للمخاطر على مستوى الأنشطة (BUSINESS LEVEL) وتقييم المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات مثل القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الإستثمار. تحديد ووضع مستويات شاملة للمصرف تتعلق بمدى تقبل المخاطر وتنوعها ، واستراتيجيات تخصيص الموجودات المناسبة لكل إدارة تمويل ، ولكل نشاط اقتصادي وكل امتداد جغرافي وعملة ، ولفترات الإستحقاق.

• تحديد مستوى المخاطر المقبولة للأطراف التي يتعامل معها

والكفاءة في أعمال التدقيق المالي وتقييم الأداء وإدارة المخاطر، ويسمح له بدخول كافة إدارات الشركة ومتابعة أعمالها، ويصدر بتعيينه وتحديد مهامه ومكافآته قراراً من المجلس، ويكون مسؤولاً أمامه.

التدقيق الداخلي:

يوجد نظام رقابة داخلية للمصرف يقوم بمراجعة الأعمال ورفع التقارير والتوصيات للتصويب وذلك طبقاً للتالي:

١- نظام رقابة داخلية معتمد.
٢- يتم تقييم وإدارة المخاطر والتدقيق المالي بالإضافة إلى التدقيق الخارجي.
٣- تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بدور ومهام محددة كالتالي:

- تشرف على تطبيق وتدقيق نظام الرقابة الداخلية.
- تدار من قبل فريق عمل كفؤ ومستقل تشغيلياً ومدرب تدريباً مناسباً.
- ترفع التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
- لها إمكانية الوصول إلى كل أنشطة المصرف.
- إدارة التدقيق إدارة مستقلة وكباقي الإدارات الرقابية لا تخضع سوى للجنة التدقيق.
- يتكون فريق التدقيق الداخلي من مدير مسؤول وعدد من الموظفين المتخصصين.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد ورفع التقارير الدورية (كل ٣ شهور) عن إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر وتطبيق نظم الرقابة الداخلية ولا تنفك وظيفة التدقيق الداخلي بالمصرف تكيف منهجيتها في تدقيق الحسابات بما يكفل لها الاستجابة بفاعلية لتوسع حجم أعمال المصرف، والنهوض بالتزاماتها المخططة وغير المخططة في مجال التدقيق الداخلي من أجل التوصية بالتغييرات الواجب إدخالها لتعزيز الحوكمة/ نهج الإدارة، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والامتثال. وهكذا استحال دور التدقيق من كونه وظيفة يستعان فيها بمصادر خارجية إلى جهاز له المقدرة الكاملة على النهوض بنفسه بجميع مهام التدقيق الداخلي للمصرف.

ومن الوجهة العملية، يقوم فريق التدقيق بدعم مدراء مختلف وحدات العمل من خلال التحليل الاعتيادي لتقارير تدقيق الحسابات ورصد مواضع الضعف ويتم تعزيز هذه العملية مع تنفيذ قائمة التقييم الذاتي بنظام التأشير على نقاط التقييم، والتي من شأنها تفادي وقوع الموظفين في المبالغة في تقدير النفس، فضلاً عن تعزيز هذا الإجراء بحيث لا تشوبه شائبة وسيكون شأن هذه العملية الحد من الأخطاء التي تقع عادة، كما سيتم توسيعه لتطوير أدوات تدريب مناسبة للموظفين في المستقبل

إن وظيفة التدقيق الداخلي تقدم إسهاماً قيماً في إثراء الضوابط الداخلية، ونظم الإجراءات، وجودة

صفة العضوية

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

الرئيس	فضيلة الشيخ / وليد بن هادي
عضو	فضيلة الشيخ / عبدالعزيز خليفة القصار
عضو	فضيلة الشيخ الدكتور / محمد أحمين

المادة (٢٢)
تقرير الرقابة

يتم رفع تقارير الجهات الرقابية إلى لجنة التدقيق، عن أعمال الرقابة الداخلية بالمصرف، ويحدد المجلس - بناء على توصية لجنة التدقيق - البيانات التي يجب أن يتضمنها التقارير تتضمن - على الأقل - ما يأتي:

١. إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
 ٢. مراجعة تطور عوامل المخاطر في المصرف ومدى ملاءمة وفاعلية الانظمة المعمول بها في المصرف في مواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
 ٣. تقييم شامل لأداء المصرف بشأن الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية.
 ٤. مدى التزام المصرف بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.
 ٥. مدى التزام المصرف بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها.
 ٦. المخاطر التي تعرض لها المصرف وأنواعها وأسبابها وما تم بشأنها.
 ٧. المقترحات الخاصة بتصويب المخالفات وإزالة أسباب المخاطر.
- خلال العام ٢٠٢٠ لم تكن هناك مخالفات جوهرية متعلقة بالرقابة الداخلية.

المادة (٢٣)
الرقابة الخارجية

يوجد مراقب حسابات خارجي معتمد للمصرف يقوم بمراجعة أعمال المصرف ورفع التقارير والتوصيات للتصويب ولا يجوز عزله في فترة التعاقد ويجب تغييره خلال خمس سنوات على الأكثر ولا يجوز تعيينه مرة أخرى قبل مرور عامين على آخر تعيين له، حيث يقوم المدقق الخارجي بتقديم تقريراً عن نتائج هذه المراجعة إلى مجلس الإدارة وتقديم رأي المراجعة على البيانات المالية لمصرف قطر الإسلامي. وعلاوة على ذلك، يقوم المدقق الخارجي أيضاً بإعداد تقريراً عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما يقوم فريق التدقيق الخارجي بحضور اجتماعات لجنة التدقيق وإجتماع الجمعية العمومية للمساهمين..

الجدير بالذكر أنه وبعد مدة أقصاها خمس سنوات من إسناد عملية التدقيق الخارجي لأحد بيوت الخبرة ومكاتب التدقيق يفرض القانون أن يتم تغيير شركة التدقيق ليحل

المصرف من حيث:

- المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها.
- تجنب مخاطر الإئتمان المفرطة (على مستوى كل عملية أو مستوى المحفظة ككل).
- وضع إستراتيجية واضحة للتخفيف من مخاطر الإئتمان اعتماداً على مايلي:
- معدلات ربح يتم تحديدها وفقاً لتصنيف المخاطر المتعلقة بأطراف التعامل وأن قرارات التسعير اتخذت بعين الإعتبار.
- الضمانات والكفالات المسموح بها والقبالة للتنفيذ.
- التوثيق الواضح للعقود مع الأطراف الأخرى.
- تحديد واضح للقوانين المعمول بها التي تسري على عمليات التمويل.
- وضع حدود وسقوف المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف (RISK APPETITE) لمواجهة جميع أنواع المخاطر.
- تحديد مستويات التعرض لمخاطر السوق وتقييم احتمال مايمكن التعرض له من خسائر مستقبلية قد تنشأ من عدم تغطية التزاماتها بما تحتفظ به من موجودات.
- التأكد من احتفاظ المصرف بسوية كافية للوفاء بالتزامات المصرف في جميع الأوقات، مع الأخذ في الإعتبار طبيعة عمل المصرف ونشاطه وأسواق رأس المال التي يعمل فيها.
- تحديد إطار شامل وسليم لتطوير وتطبيق بيئة احترازية سليمة لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها المختلفة.
- التخطيط للطوارئ (CONTINGENCY PLANNING) في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية مع اجراء التجارب اللازمة.
- تحديد النشاطات والأعمال التي يقوم بها المصرف والتخطيط للمشاريع المستقبلية والمنتجات الجديدة ضمن هامش الخاطرة الذي يستطيع المصرف القيام به (RISK TOLERANCE APPETITE).

هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة ما يعرض عليها من العمليات والمنتجات. وتعمل الهيئة بشكل مستقل بعضوية نخبة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية. والهيئة مسؤولة أيضاً عن ما يلي:

- تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي بناء على طلب إدارة المصرف.
- استعراض تقارير مدققي الحسابات مع قواعد الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير إلى الأعضاء بهذا الشأن.
- تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي عرضت عليها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- مراجعة ما عرض عليها من المواد التسويقية للمصرف.
- التأكد بالوسائل الممكنة من توجيه كافة موارد الدخل والإيرادات التي تتحقق من مصادر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى أوجه الخير

والتطورات التي قد تؤثر على أداء سعر سهم المصرف المدرج في البورصة ويتخذ المصرف من مبدئي الشفافية والإفصاح الكامل كحجر الأساس عند الإتصال سواء مع الجهات الرقابية أو أية جهات أخرى من أصحاب المصالح.

المادة (٢٦) تضارب المصالح

بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، يلتزم المجلس بمبادئ هذا النظام، وبالإفصاح عن التعاملات والصفقات التي يبرمها المصرف مع أي «طرف ذي علاقة» و لا توجد تعاملات أو صفقات جوهرية مع اطراف ذي علاقة يكون فيها مصلحة تتعارض مع مصالح المصرف، و قد قام المجلس بإعتماد سياسة لتنظيم تعارض المصالح و التعاملات مع الاطراف ذي علاقة.

ويجب على المجلس قبل أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد لإعقاد الجمعية العامة التي تدعي للنظر في ميزانية المصرف وتقرير المجلس أن يضع تحت تصرف المساهمين كشفًا تفصيليًا بالتعاملات والصفقات المشار إليها في الفقرة السابقة، كما يجب عليه الإفصاح عنها بالتقرير السنوي للمصرف.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز للمصرف القيام بإبرام أية صفقة كبيرة مع أي «طرف ذي علاقة» إلا بعد موافقة الجمعية العامة للمصرف، ويجب أن يتضمنها جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

المادة (٢٧) الشفافية وإعلاء مصلحة المصرف

لا يجوز لأي «طرف ذي علاقة» يكون طرفًا أو له صلة بعملية أو علاقة أو صفقة يبرمها مع المصرف حضور اجتماع المجلس أثناء مناقشته تلك العملية أو العلاقة أو الصفقة، ولا يحق له التصويت على ما يصدره المجلس من قرارات بشأنها.

المادة (٢٨) الإفصاح عن عمليات التداول

يلتزم أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين وأزواجهم وأولادهم القصر بالإفصاح عن عمليات التداول التي يقومون بها على أسهم المصرف وسائر أوراقها المالية الأخرى، وقد اعتمد المجلس سياسة تضم قواعد وإجراءات واضحة لتداول الأشخاص المطلعين على الأوراق المالية التي يصدرها المصرف وقد قام أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية بالتوقيع على نموذج الإفصاح عن عمليات التداول.

محلها شركة أخرى للقيام بنفس المهمة وقد يتم استجواب مدققي الحسابات الخارجيين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بخصوص إبداء رأيهم عن القوائم المالية السنوية، ولذلك يتعين عليهم الحضور لتمثيل التدقيق الخارجي خلال هذا الاجتماع.

وقد يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقديم الخدمات للمصرف سواء على نطاق التدقيق الخارجي أو غيره بعد الحصول على موافقة لجنة التدقيق والمخاطر والتي تقوم بإعتماد الحصول على أنواع معينة من الخدمات سواء المرتبطة بنطاق التدقيق الخارجي بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو خدمات لا علاقة لها بنطاق التدقيق الخارجي وذلك على أساس سنوي، كما يلتزم المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الموافق عليها من قبل لجنة التدقيق والمخاطر أو تلك التي يتم رفع توصيات بها من قبل الإدارة العليا في المصرف تمهيداً لإعتماد الحصول عليها من قبل اللجنة وتقوم لجنة التدقيق والمخاطر أيضاً بتحديد ووضع سقف للحد الأقصى السنوي الذي يمكن إنفاقه مقابل الحصول على تلك الخدمات وعلى مدار العام والرقابة على الخدمات المتحصل عليها مقابل تلك المبالغ.

المادة (٢٤) مهام ومسؤوليات مراقب الحسابات

على مراقب الحسابات إبلاغ المجلس - كتابة - بأي خطر تتعرض له أو يتوقع أن يتعرض له المصرف، وبكل ما يكتشفه من مخالفات فور علمه بها، ويرسل نسخة من ذلك البلاغ إلى الهيئة، وله في ذلك حق دعوة الجمعية العامة للإعتماد وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن على أن يخطر الهيئة بذلك، ويقدم مراقب الحسابات - وإن تعدد - تقرير واحدًا للجمعية العامة ويتلوه عليها، ويرسل نسخة منه إلى الهيئة، ويكون مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة فيه، ولكل عضو بالجمعية العامة حق مناقشة المراقب في أي مسألة بالتقرير وأن يستوضحه عما ورد فيه والذي يتضمن كل ما يرتبط بأعمال الرقابة المالية وتقييم الأداء.

المادة (٢٥) الإفصاح

المصرف ملتزم بمتطلبات الإفصاح والادراج بما فيها التقارير المالية، وعدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانته وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية.

وقد حدد المصرف سياسة التعامل مع الشائعات عن طريق فحصها من الإدارة التنفيذية والتسويق ومجلس الإدارة لتحديد كيفية التعامل معها طبقاً لمصلحة المصرف وحماية حقوق المساهمين .

يقوم المصرف بالإفصاح لبورصة قطر و هيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة إلى مصرف قطر المركزي بشأن المسائل

حقوق أصحاب المصالح

المادة (٢٩)

المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة ويتضمن النظام الأساسي للمصرف للمساهم حرية ممارسة حقوقه بما لا يضر مصالح الشركة وسائر المساهمين ويتم ذلك عن طريق طلب يقدمه المساهم لسكرتارية المجلس لعرضه على المجلس وبحثه.

المادة (٣٠)

مراجعة سجل المساهمين

يتقدم المصرف شهرياً بطلب لجهة الإيداع للحصول على نسخة محدثة من سجل المساهمين والاحتفاظ به لديها.

المادة (٣١)

حق المساهم في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للمصرف و لوائح الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح المصرف.

المادة (٣٢)

حقوق المساهمين المتعلقة بالجمعية العامة

يتضمن النظام الأساسي للمصرف، تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة بإجتماع الجمعية العامة والتي منها:

١. حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠%) من رأس مال المصرف، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للإنعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥%) من رأس مال المصرف على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للإنعقاد.
٢. الحق في طلب إدراج مسائل معينة في جدول أعمال الجمعية العامة.
٣. حق حضور إجتماع الجمعية العامة.
٤. حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص، مساهماً آخر من غير أعضاء المجلس في حضور إجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥%) من أسهم رأس مال المصرف.
٥. حق المساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور إجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور من ينوب عنهم قانوناً.
٦. حق المساهم في توجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها.
٧. الحق في التصويت على قرارات الجمعية العامة.
٨. حق المساهم في الاعتراض على أي قرار.

المادة (٣٣)

تيسير سبل المشاركة الفعالة في الجمعية العامة

يتم اختيار أنسب الأماكن والمواعيد لانعقاد الجمعية العامة، وللمصرف استخدام وسائل التقنية الحديثة في التواصل مع المساهمين تيسيراً لمشاركة أكبر عدد منهم في إجتماع الجمعية العامة مشاركة فعالة. ويقوم المصرف بتككين المساهمين من العلم بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال وما يستجد منها مصحوبة بمعلومات كافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم وكذلك تكينهم من الاطلاع على محضر إجتماع الجمعية العامة، ويفصح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها، وإيداع نسخة من محضر الإجتماع لدى الهيئة فور اعتمادها.

المادة (٣٤)

حقوق المساهمين المتعلقة بالتصويت

التصويت حق المساهم - يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانوناً - لا يجوز التنازل عنه ولا يمكن إلغاؤه.

المادة (٣٥)

حقوق المساهمين المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس

تنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالاقتراع السري ووفقاً لأسلوب التصويت التراكمي.

المادة (٣٦)

حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح

حدد النظام الأساسي للمصرف - بما لا يخل بقدرته على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير ٥% كحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين، وقد وضع المجلس سياسة واضحة لتوزيع تلك الأرباح بما يحقق مصالح المصرف والمساهمين، ويمكن إطلاع المساهمين على هذه السياسة في إجتماع الجمعية العامة، والمشار إليها في تقرير المجلس.

وتكون الألفية في الحصول على الأرباح التي أقر الجمعية توزيعها سواء كانت نقدية أو أسهماً مجانية لمالكي الأسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة.

المادة (٣٧)

حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى

يجب أن يتضمن النظام الأساسي للمصرف آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة حال إبرام المصرف صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال المصرف.

يسعى المصرف دوماً لضمان إلتزام كافة الموظفين بالجوانب التالية:

١- إنجاز الأعمال وممارسة المسؤوليات والصلاحيات ضمن عنصر المسائلة.

٢- الإلتزام بكافة القوانين والتشريعات والتعليمات الموضوعية.

٣- تعزيز مبدأ الاستخدام الفعال للموارد والحد (حيثما ينطبق) من حجم المخلفات من خلال إعادة تدوير النفايات والسعي إلى إيجاد الحلول لإعادة استخدام المخلفات.

٤- إخطار المجلس بالقضايا البيئية ذات الصلة بأعمال المصرف ومدى مساهمة المصرف في تلك القضايا.

السياسات الصحية

يؤمن المصرف بشكل أساسي بأن عناصر الصحة الجيدة وإدارة السلامة ذات فوائد إيجابية للمنظمة، وبالتالي يلتزم المصرف بتوفير العلاج الصحي والحفاظ عليه ضمن بيئة عمل آمنة لجميع العاملين كما يلتزم المصرف بمعتقدات منها:

١- ضمان الصحة والسلامة والأمن لجميع موظفي المصرف في بيئة العمل.

٢- ضمان سلامة زوار المصرف من المخاطر التي تهدد صحتهم وسلامتهم.

٣- تحديد وحصر المخاطر وتقييمها وإدارتها.

وبناءً عليه قام المصرف بوضع خطط مكافحة الحريق، إدارة الأزمات والكوارث والتأمين الصحي والسلامة وتوفير الرعاية الطبية الشاملة والتأمين الصحي عن طريق شركات تأمين مرموقة لصالح جميع الموظفين الدائمين.

المادة (٤٢)

• في إطار سعي المصرف للإلتزام الكامل بجميع متطلبات واجراءات حوكمة الشركات فقد تم تطبيق أغلب النظم والمعايير طبقاً لأحكام هيئة قطر للأسواق المالية بما تتضمنه من سياسات واجراءات و نظم الرقابة الداخلية ترسيخاً لمبادئ الادارة الرشيدة وارساء للتطبيق الكامل لاجراءات الحوكمة بالمصرف.

المادة (٣٨)

حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

يلتزم المصرف بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها و قد تضمن إطار الحوكمة والسياسات و الإجراءات المتبعة في المصرف إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالمصرف وأخرى لتلقي وفحص شكاواهم ومقترحاتهم وبلاغاتهم.

المادة (٣٩)

حق المجتمع

المصرف يقوم بدوره في تنمية المجتمع والنهوض به، والمحافظة على البيئة من خلال المشاركة الفعالة والجادة بمنظومة المسؤولية الإجتماعية للمصرف والسياسات الصحية.

المسؤولية الإجتماعية للمصرف

انطلاقاً من إدراكه لمسؤوليته الاجتماعية، ونظراً لمكانته الريادية في دولة قطر، أطلق المصرف عدداً من المبادرات الفعالة لتوفير الدعم المستمر لمختلف مكونات المجتمع سنة ٢٠٢٠. لم يقتصر برنامج المسؤولية الاجتماعية للمصرف هذا العام على الاستمرار في دعم مكونات المجتمع من خلال مبادرات إنسانية، وتعليمية، ورياضية فقط بما يتماشى مع رؤية المصرف، بل كان المصرف مؤسسة مبادرة على مستويات أخرى من أجل حماية ومساعدة مختلف مكونات المجتمع خلال جائحة كوفيد-١٩ التي اجتاحت العالم.

فمنذ الأيام الأولى للجائحة في قطر، بادر لمصرف إلى إطلاق حملات تواصل داخلية وخارجية لنشر الوعي لدى الجمهور حول كيفية حماية أنفسهم من الإصابة بالعدوى، وتوعيتهم بأهمية الإلتزام من أجل سلامة المجتمع من الوباء، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة العامة ومؤسسة حمد الطبية.

كما استثمر المصرف مبلغ مليون ريال قطري في حملات التوعية عبر الإعلانات الخارجية وعلى المنصات الرقمية وغيرها من وسائل التواصل، وذلك من أجل نشر الوعي حول خطر الجائحة، وكيفية حماية الناس لأنفسهم وللمجتمع الذي يعيشون فيه.

كما قام المصرف أيضاً ضمن برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص به في ظل جائحة كوفيد-١٩ برعاية مبادرة قطر الخيرية لتوزيع السلال الغذائية على الأسر المتعففة والعمال الذين انخفضت أو انقطعت مداخيلهم خلال هذه الفترة الصعبة.

السياسات البيئية

ويلتزم المصرف في تطبيق السياسات والإجراءات والتعليمات الداخلية لضمان إنجاز العمليات الداخلية بشكل ذو كفاءة عالية وتمشياً مع الإلتزام بتلك البيئة،

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات

إلى: كي بي ام جي - قطر
٢٥ الطريق الدائري الثالث
ص.ب. ٤٤٧٣
الدوحة - قطر

١٧ يناير ٢٠٢١

ملخص تقييم امتثال البنك لنظامه الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أحكام النظام التي أسنكملتتها الإدارة.

أ. تقييم الامتثال للنظام الأساسي، وأحكام القانون و لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة فيما يلي وصف للعملية (العمليات) المطبقة لضمان الإمتثال للنظام الأساسي وأحكام القانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة:

يحتفظ المصرف بإطار عمل قوي لحوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالنظام الأساسي وأحكام القانون واللوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والمتطلبات التنظيمية المعمول بها و الصادرة عن مصرف قطر المركزي. إطار العمل المعمول به في البنك يهدف الى اضعاف الطابع المؤسسي على حوكمة الشركات و يشمل العناصر التالية:

- النظام الأساسي لمصرف قطر الإسلامي
- إطار حوكمة الشركات
- ميثاق مجلس الادارة
- سياسة مجلس الإدارة
- سكرتارية مجلس الإدارة
- ميثاق الأخلاقيات والسلوك المهني
- لجان مجلس الإدارة
- الفصل بين واجبات مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية
- لجان الإدارة
- وظائف الرقابة المستقلة
- سياسة الإفصاح والشفاافية
- عضوية مجلس الإدارة وترتيبات الأجور
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
- تضارب المصالح وسياسة تداول المطلعين
- نظم مراقبة الامتثال

قام المصرف بتقييم الإلتزام بلوائح هيئة قطر للأسواق المالية التي تنطبق على البنك و التي تشمل:

١. قانون هيئة قطر للمال رقم ٨/٢٠١٢
٢. جميع اللوائح التنظيمية المعمول بها في هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك أحكام قانون حوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام»).

أجرى مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.) («البنك» أو «المصرف») تقييماً لمدى امتثاله لنظامه الأساسي وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة»). والتشريعات الأخرى ذات الصلة التي تنطبق على البنك بما في ذلك أحكام قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») المنشورة في ١٥ مايو ٢٠١٧ وخُصِّصت إلى أن البنك ملتزم بنظامه الأساسي، وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أحكام النظام اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ باستثناء ما يلي:

م	وصف عدم الامتثال	المرجع
١	تحديث النظام الأساسي ليعكس متطلبات النظام.	المادة ٦
	ينص النظام الأساسي على: "يجوز أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة بخلاف المساهمين..."	
	لا يتوافق هذا النص مع متطلبات المادة (٦) التي تنص على أن ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل "يجب" أن يكونوا أعضاء مجلس إدارة مستقلين.	
٢	أعضاء مجلس الإدارة ليسوا مستقلين في حين أن النظام يتطلب أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة مستقلين.	المادة ٦

لجنة التدقيق و المخاطر	
٣	لا يوجد أعضاء مستقلين في لجنة التدقيق و المخاطر.
	المواد ١٨ و ١٩
٤	رئيس لجنة التدقيق و المخاطر هو أيضاً عضو في لجنة الترشيحات و المكافآت

بالملاحظ أدناه ملخص لتقييم الإمتثال الذي تم إستكماله بواسطة الإدارة.

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات (تابع)

ب. تقييم الامتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

م	مرجع المادة	الإمتثال	عدم الامتثال	لا ينطبق	وصف عدم الامتثال
١.	المادة (٢)	✓			لا إستثناءات
٢.	المادة (٣)	✓			الامتثال لمبادئ الحوكمة التي تم تناولها جنباً إلى جنب مع المواد أدناه.
٣.	المادة (٤)	✓			لا إستثناءات
٤.	المادة (٥)	✓			لا إستثناءات
٥.	المادة (٦)		✓		١. لم يتم تحديث النظام الأساسي ليعكس متطلبات نظام الهيئة للحوكمة. ٢. ينص النظام الأساسي على ما يلي: "يجوز" أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين ذوي الخبرة من غير المساهمين..."
					لا تتوافق هذه الفقرة مع متطلبات المادة (٦) التي تنص على أن ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل "يجب" أن يكونوا أعضاءً مستقلين في مجلس الإدارة.
					٢. لا أحد من أعضاء مجلس الإدارة مستقل.
٦.	المادة (٧)	✓			لا إستثناءات
٧.	المادة (٨)	✓			لا إستثناءات
٨.	المادة (٩)	✓			لا إستثناءات
٩.	المادة (١٠)	✓			لا إستثناءات
١٠.	المادة (١١)	✓			لا إستثناءات
١١.	المادة (١٢)	✓			لا إستثناءات
١٢.	المادة (١٣)	✓			لا إستثناءات
١٣.	المادة (١٤)	✓			لا إستثناءات
١٤.	المادة (١٥)	✓			لا إستثناءات
١٥.	المادة (١٦)	✓			لا إستثناءات
١٦.	المادة (١٧)	✓			لا إستثناءات
١٧.	المادة (١٨)		✓		لا يوجد أعضاء مجلس إدارة مستقلين في اللجنة. (لجنة التدقيق والمخاطر)
١٨.	المادة (١٩)		✓		رئيس لجنة التدقيق والمخاطر هو أيضاً عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت.
١٩.	المادة (٢٠)	✓			وارد ضمن تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICFR).

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات (تابع)

رقم	مرجع المادة	الإمتثال	عدم الامتثال	لا ينطبق	وصف عدم الامتثال
٢٠.	المادة (٢١)	✓			لا إستثناءات
٢١.	المادة (٢٢)	✓			لا إستثناءات
٢٢.	المادة (٢٣)	✓			لا إستثناءات
٢٣.	المادة (٢٤)	✓			لا إستثناءات
٢٤.	المادة (٢٥)	✓			لا إستثناءات
٢٥.	المادة (٢٦)	✓			لا إستثناءات
٢٦.	المادة (٢٧)	✓			لا إستثناءات
٢٧.	المادة (٢٨)	✓			لا إستثناءات
٢٨.	المادة (٢٩)	✓			لا إستثناءات
٢٩.	المادة (٣٠)	✓			لا إستثناءات
٣٠.	المادة (٣١)	✓			لا إستثناءات
٣١.	المادة (٣٢)	✓			لا إستثناءات
٣٢.	المادة (٣٣)	✓			لا إستثناءات
٣٣.	المادة (٣٤)	✓			لا إستثناءات
٣٤.	المادة (٣٥)	✓			لا إستثناءات
٣٥.	المادة (٣٦)	✓			لا إستثناءات
٣٦.	المادة (٣٧)	✓			لا إستثناءات
٣٧.	المادة (٣٨)	✓			لا إستثناءات
٣٨.	المادة (٣٩)	✓			لا إستثناءات

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في مصرف قطر الإسلامي
(ش.م.ع.ق.)

تقرير حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى متضمنة نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية («هيئة قطر») كلفنا مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.) («المصرف») للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم ما إذا كان لدى المصرف أسلوب جاهز للالتزام بقانون وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، والالتزام بالنظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسؤوليات مجلس الإدارة

تتمثل المخاطر الرئيسية للتقارير المالية في أن تكون يتحمل مجلس إدارة المصرف مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي الحد الأدنى من متطلبات المادة ٤ من النظام. قدّم مجلس الإدارة «تقريره حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة النظام («البيان»)» الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي في ١٧ يناير ٢٠٢١، والذي سيرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة.

مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان بشكل صحيح، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية أيضاً عن الالتزام بالقوانين واللوائح التي تنطبق على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعده المصرف وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استناداً إلى الإثباتات التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، «عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات

وأدائها للحصول على مستوى ذو معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للنظام، كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين المهنيين، (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لعملية التزام المصرف بالنظام والظروف الأخرى للمهمة، ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن تنشأ عنها أخطاء جوهرية. وفي سبيل التوصل إلى فهم لأسلوب المصرف للالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والالتزام بالمعيار والضوابط الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة أسلوب المصرف للالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بالنظام، وتقييم مدى ملاءمة الطرق والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية أو فعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم أسلوب الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، والالتزام بنصوص النظام.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنا بها. نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن مجلس الإدارة لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى أسلوب جاهز للالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وأن المصرف ملتزم بنصوص النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى الجزء «ب» من البيان، الذي يصف كيفية عدم امتثال المصرف للمواد ٦ و١٨ و١٩ من النظام. لم يتم تعديل النتيجة التي توصلنا إليها فيما يتعلق بهذا الأمر.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في المصرف وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق، أي طرف غير المساهمين في المصرف وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في المصرف وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها. أصدرنا تقريرنا للمساهمين في المصرف ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للمصرف) أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

٢ فبراير ٢٠٢١
الدوحة
دولة قطر

يعقوب حبيقة
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨٩
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

تقرير حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى متضمنة نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

مسؤولياتنا (تابع)

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجره مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى المصرف أسلوب جاهز للالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، متضمنة النظام؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام المصرف بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة النظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام المصرف بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركات السنوي للمصرف والذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في تقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

الرقابة الداخلية مع التقارير المالية

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

إلى: ك.بي.ام جي - قطر
٢٥ الطريق الدائري الثالث
ص.ب. ٤٤٧٣
الدوحة - قطر

١٧ يناير ٢٠٢١

تقديم عام

إن مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.) وشركاته التابعة والتي يشار لها معاً بـ «المجموعة» مسؤول عن إنشاء ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) والحفاظ عليها حسب ما هو مطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. وقد تم تصميم إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية لتوفر تأكيد معقول بشأن كفاءة و مصداقية البيانات المالية الموحدة للمجموعة وعملياً إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض تقديم التقارير لجهات خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن منظمة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي (QCB) والأحكام واجبة التطبيق المنصوص عليها في لوائح مصرف قطر المركزي (لوائح مصرف قطر المركزي).

مخاطر التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية للتقارير المالية في أن تكون البيانات المالية الموحدة غير معرّضة بعدالة نظراً لوجود أخطاء غير متعمدة أو متعمدة فيها أو ألا يتم نشرها في الوقت المحدد. ينشأ غياب العرض العادل عندما تحتوي حسابات بيان مالي واحد أو أكثر أو الإفصاحات على أخطاء (أو حالات حذف) جوهرية. وتعتبر الأخطاء الواردة في البيانات المالية جوهرية إذا كان من المحتمل أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من جانب المستخدمين على أساس البيانات المالية الموحدة.

وللحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء منظومة رقابة داخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيدات معقولة، ولكنها غير مطلقة، بشأن الأخطاء الجوهرية. كما قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية لدى المجموعة وتقييم مدى فعاليتها بناءً على الإطار المتكامل الخاص

بالرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لإتحاد تريدهواي (COSO) وتوصي اللجنة بإنشاء أهداف محددة لتسهيل عملية تصميم أنظمة الرقابة وتقييم كفاءتها. نتيجة لذلك، تبنت الإدارة الأهداف التالية بشأن البيانات المالية عند إنشاء الرقابة الداخلية على التقارير المالية:

- الوجود / الحدوث - توجد أصول وخصوم وقد حدثت معاملات.
- الإكمال - تم تسجيل جميع المعاملات وتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة.
- التقييم / القياس - تم تسجيل الأصول والخصوم والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق الإلتزامات والملكية - تم تسجيل الحقوق والإلتزامات بشكل ملائم كأصول وخصوم.
- العرض و الإفصاح - تصنيف التقارير المالية و الإفصاح عنها وتقديمها في الوقت المناسب.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم استخدام الضوابط المصممة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) من قبل جميع وحدات الأعمال و وظائف البنات التحتية مع مراجعة موثوقة الدفاتر والسجلات التي تستند إليها البيانات المالية الموحدة. و كنتيجة لذلك، فإن عملية الرقابة الداخلية على التقارير المالية تجمع موظفين من وحدات متعددة داخل المؤسسة.

ضوابط تقليل مخاطر أخطاء التقارير المالية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) على عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليص مخاطر الأخطاء في البيانات المالية الموحدة. هذه الضوابط مدمجة في عمليات التشغيل وتشمل تلك الضوابط التي تكون:

- العمليات المتواصلة والدائمة في طبيعتها كعملية الإشراف في السياسات والإجراءات المكتوبة أو فصل المهام.
- العمليات التي تتم على أساس دوري كتلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية.
- العمليات الوقائية أو الاستكشافية بطبيعتها.
- العمليات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة بحد ذاتها. وتشتمل الضوابط ذات التأثير غير المباشر على البيانات المالية الموحدة

الرقابة الداخلية مع التقارير المالية (تابع)

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (تابع)

ضوابط تقليل مخاطر أخطاء التقارير المالية (تابع)

ضوابط على مستوى الوحدة وضوابط عامة خاصة بتكنولوجيا المعلومات كالدخول للأنظمة وضوابط الاستخدام، بينما قد تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال لا الحصر، عملية مطابقة تدعم بشكل مباشر أحد بنود الميزانية العمومية.

– ضوابط تحتوي على مكونات آلية و/أو يدوية. الضوابط الآلية هي وظائف التحكم المضمنة في عمليات النظام مثل ضوابط الفصل بين المهام وعمليات الفحص البيئي للتحقق من مدى اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد كإعطاء الموافقة على المعاملات.

قياس فاعلية تصميم وتنفيذ بيئة الرقابة الداخلية وفعاليتها التشغيلية

للسنة المالية ٢٠٢٠ قامت المجموعة بإجراء تقييم رسمي لتصميم وتنفيذ بيئة الرقابة لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) ومدى فعاليتها التشغيلية مع الأخذ بعين الاعتبار:

مخاطر وجود أخطاء في بنود البيانات المالية الموحدة، مع مراعاة عوامل أخرى مثل الأهمية النسبية وقابلية حدوث خطأ بيند البيان المالي المعني، و

قابلية تعرض الضوابط المحددة للفشل، مع مراعاة عوامل أخرى مثل درجة التحول من النظام اليدوي إلى الآلي والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى التقدير أو الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل، في مجموعها، طبيعة وتوقيت وحجم الأدلة التي تحتاجها الإدارة لتقييم ما إذا كان تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعالاً أم لا. ويتم استخراج الدليل نفسه من الإجراءات المتضمنة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات التي يتم تطبيقها خصيصاً لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً هاماً من عناصر التقييم نظراً لأن مثل هذه الأدلة إما ان تنبه الإدارة لوجود مشكلات رقابة إضافية أو تؤكد النتائج. تضمن التقييم مراجعة التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للأنظمة الرقابة في مختلف العمليات مثل التمويل وإدارة الخزينة وإدارة مخاطر الائتمان والموارد البشرية والرواتب ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية. كما تضمن التقييم أيضاً عملية مراجعة تصميم وتطبيق أنظمة الرقابة على مستوى المنشأة و الرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى الضوابط التي تنطبق على متطلبات الإفصاح.

وكنيجة لعملية التقييم لتصميم وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية فإن الإدارة لم تلاحظ وجود أي مواطن ضعف مادية وخلصت الإدارة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد صممت وطبقت وتعمل بشكل فعال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

الرقابة الداخلية مع التقارير المالية (تابع)

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في مصرف قطر الإسلامي
(ش.م.ع.ق.)

تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (هيئة قطر) كلفنا مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.) («المصرف») وشركاته التابعة (بإشارة إليها مجتمعة بـ «المجموعة») للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية («الرقابة الداخلية على التقارير المالية») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ («البيان»).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة المصرف مسؤولية التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه.

يتضمن البيان، الموقع من الرئيس التنفيذي والمدير المالي للمجموعة والذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٢١ والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات التمويل، وتلقي الودائع، والاستثمار / التمويل، وإدارة مخاطر الائتمان، والتقارير التنظيمية ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية، والرقابة على مستوى المنشأة والضوابط العامة على تقنية المعلومات؛
- تصميم وتنفيذ وفحص الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة.
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير

المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي والمعروف بـ COSO («لجنة المنظمات الراعية» أو «إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»)، تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وإن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص بيان إطار عمل الرقابة الداخلية الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها، قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، «عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين المهنيين، (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

الرقابة الداخلية مع التقارير المالية (تابع)

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تابع)

مسؤولياتنا (تابع)

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تضمنت مهمتنا أيضا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- إجراء استفسارات من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة،

• تقييم كفاية التالي:

- مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
- مستندات الرقابة على مستوى المنشأة والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
- مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
- ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.

- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- معاينة خطوات سير الاجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الاجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛

- فحص خطط الإدارة لاختبار الفاعلية التشغيلية لتقييم مدى معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداهها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
- فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أُجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي أجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة. لم نحصل على المعلومات الأخرى التي ستدرج في التقرير السنوي الذي من المتوقع إنتاجه لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيد المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية للمجموعة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيداً مطلقاً بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة. قد لا يكون التقييم التاريخي لصياغة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه مناسباً لفترات مستقبلية إذا حدث تغييراً في الظروف أو تراجعاً في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات. تم اعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في المصرف وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق، أي طرف غير المساهمين في المصرف وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في المصرف وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في المصرف وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للمصرف) أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

يعقوب حبيقة

كي بي إم جي

سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨٩

بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية؛

مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

٢ فبراير ٢٠٢١

الدوحة

دولة قطر

الرقابة الداخلية مع التقارير المالية
(تابع)تقرير التأكيد المستقل المعقول
(تابع)تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير
المالية (تابع)

المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استناداً إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية. وضعت المجموعة أهداف الرقابة داخلياً استناداً إلى المعايير الواردة في إطار عمل اللجنة.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المبيّنة في هذا التقرير ورهناً بها. نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها. وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، نرى أن بيان مجلس الإدارة يعرض بصورة عادلة أن الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية صُممت وطُبقت بصورة صحيحة وتعمل بشكل فعّال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.



تقرير هيئة الرقابة الشرعية



عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله
وصحبه ومن والاه،

فقد راجعت الهيئة الشرعية عمليات المصرف، و عقوده، و منتجاته التي عرضت عليها، و اطلعت على القوائم
المالية و حساب الأرباح و الخسائر للسنة المالية ٢٠٢٠م، و
ترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفق الله الجميع لما يحبه و يرضاه،

فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالعزيز القصار عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور / محمد أحمين عضو هيئة الرقابة الشرعية

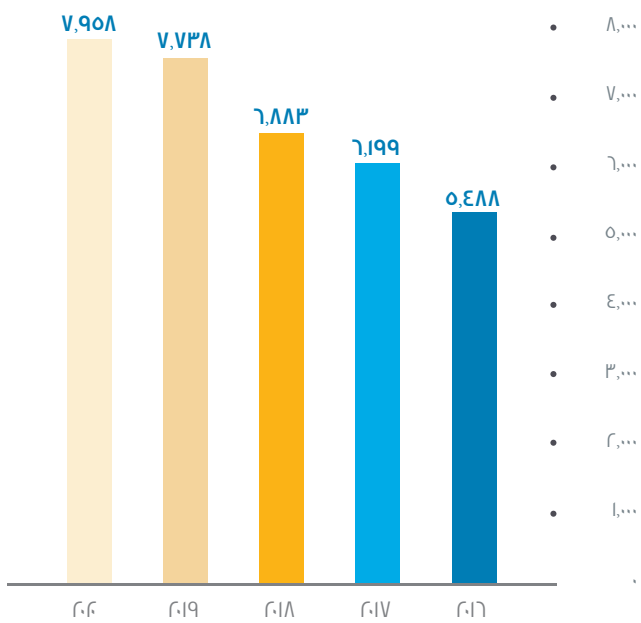
المؤشرات المالية



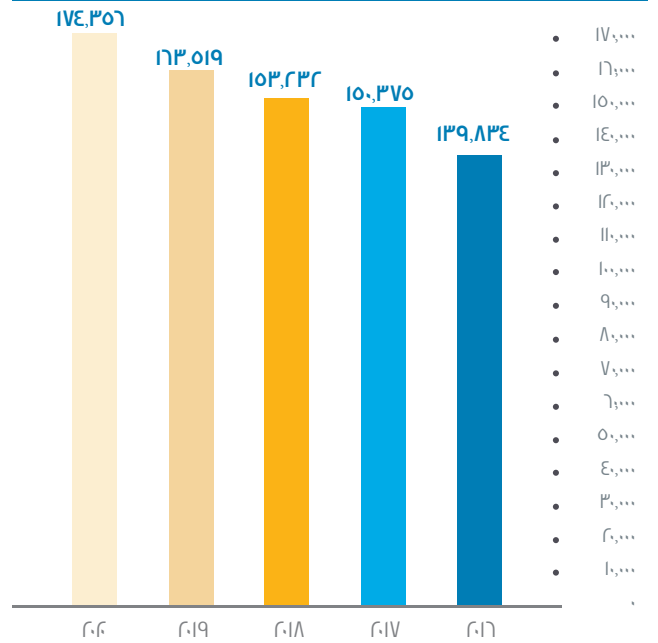
(بالمليون ريال قطري)

٢٠٦	٢٠٧	٢٠٨	٢٠٩	٢٠٢٠	(٢٠٢٠-٢٠١٩)
١٣٩,٨٣٤	١٥٠,٣٧٥	١٥٣,٢٣٢	١٦٣,٥١٩	١٧٤,٣٥٦	الموجودات
٩٥,٣٩٧	١٠١,٨١٥	١٠٠,٥٩٨	١١١,٦٢١	١١٨,١٤٤	الودائع
١١٩,٩٣٤	١٣٥,٦٢٨	١٣٥,٤٨٣	١٤٩,٧٤٦	١٥٦,٣١٧	التمويل والاستثمارات
٥,٤٨٨	٦,١٩٩	٦,٨٨٣	٧,٧٣٨	٧,٩٥٨	إجمالي الإيرادات
١,٠٠١	١,٠١٤	١,٠٥٥	١,٠١٨	٩٩٦	مصاريف إدارية وعمومية
٥٣٦	٨٧٧	٨٠٩	٨١٧	١,٤١١	مخصصات واستهلاك
٢,١٥٥	٢,٤٠٥	٢,٧٥٥	٣,٠٥٥	٣,٦٥٥	الأرباح الصافية
٠,٦٦	٠,٩٣	١,٠٨	١,٢١	١,٢١	العائد على السهم
١٤,٢٣٨	١٥,٢٨٩	١٥,٤٢٠	١٧,١٣٣	١٨,٣٠٤	حقوق المساهمين
٢,٣٦٣	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣	رأس المال المدفوع
٨١,٣٤٢	٨٥,٢١٤	٨٥,١٧٧	٩٦,٦٤١	١٠٠,٧٢٨	حقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق
١٤,٠٥٥	١٦,٦٠	١٥,٤٢١	١٤,٩٧٩	١٧,٤١٦	حسابات العملاء الجارية

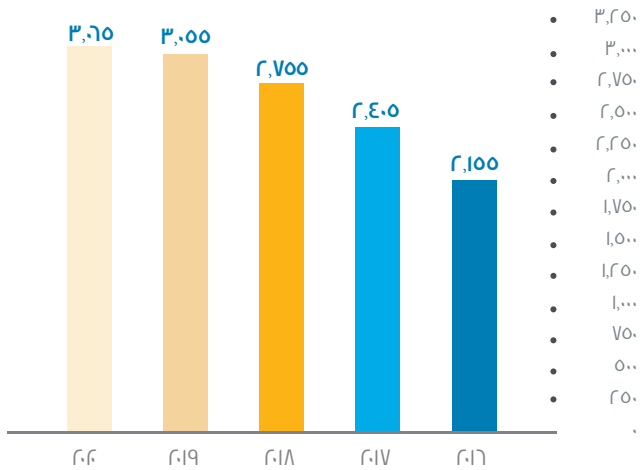
إيرادات التشغيل (مليون ريال قطري)



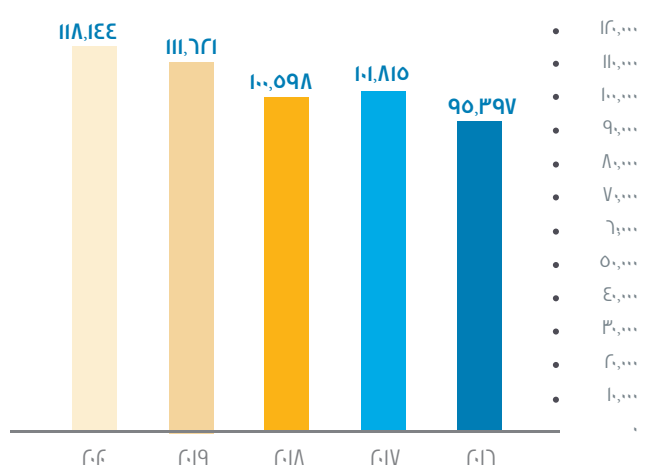
الموجودات (مليون ريال قطري)



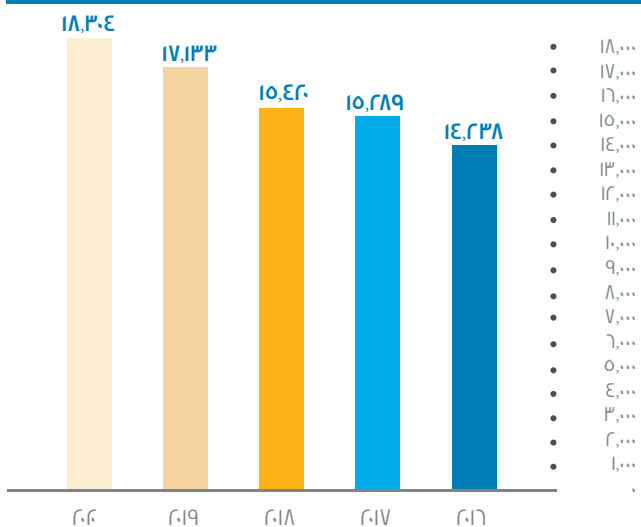
الأرباح الصافية (مليون ريال قطري)



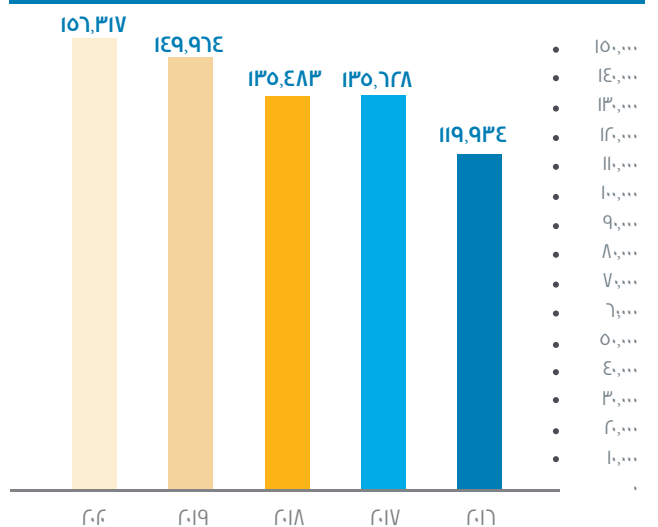
الودائع (مليون ريال قطري)



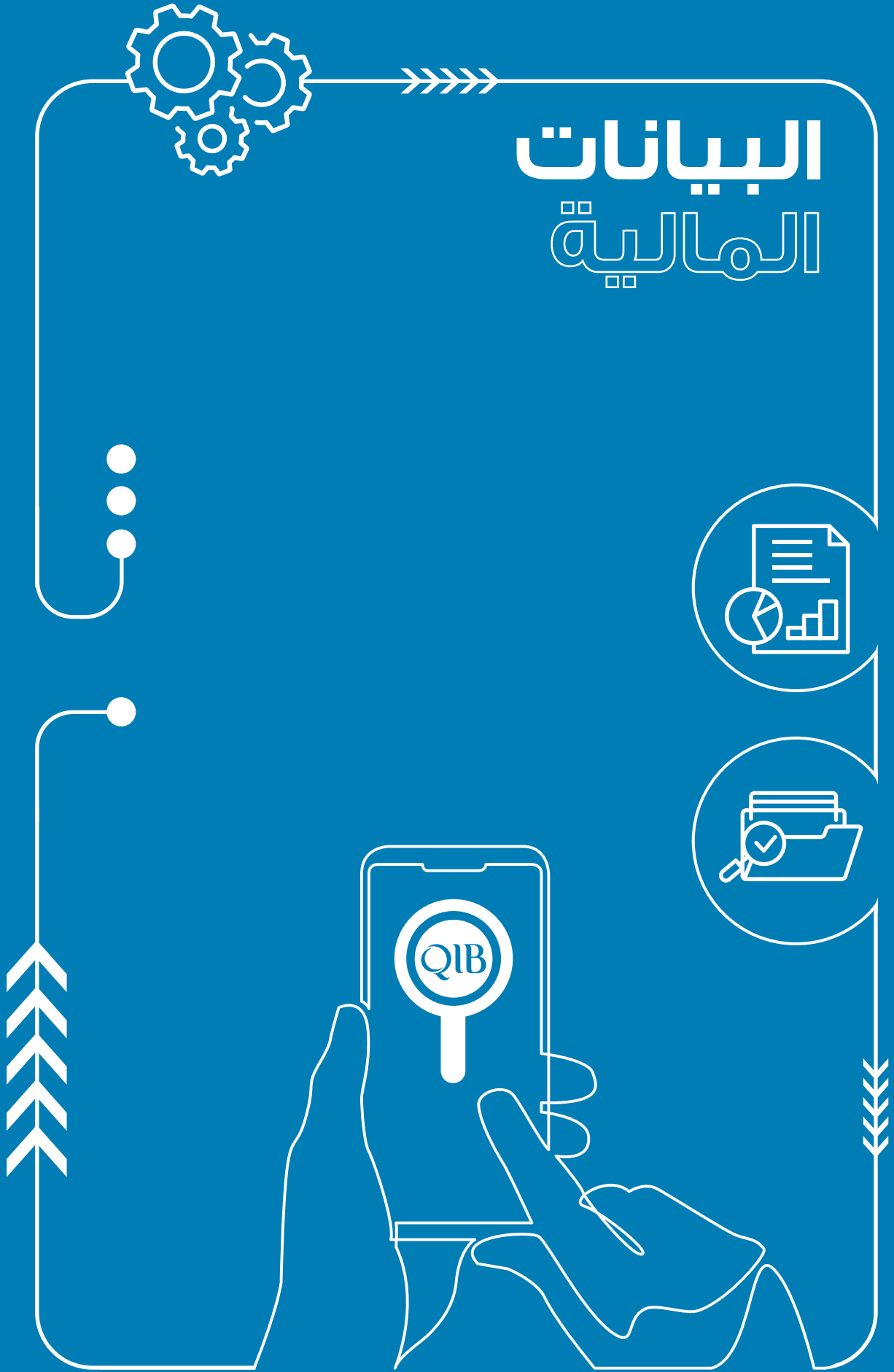
حقوق المساهمين (مليون ريال قطري)



التمويل والإستثمارات (مليون ريال قطري)



البيانات المالية



تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي
(ش.م.ع.ق.)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لمصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.) («المصرف») وشركاته التابعة (يشار إليهم معا بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والبيانات الموحدة للدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة وموارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات، التي تشمل على السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حسبما هي معدلة من جانب مصرف قطر المركزي والنصوص المطبقة للوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها («لوائح مصرف قطر المركزي»).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة في هذا التقرير. إننا مستفعلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس

المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (متضمنة المعايير الدولية للاستقلالية) («قواعد السلوك الأخلاقي») والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للمصرف في دولة قطر. وقمنا باستيفاء مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية، وفقاً لحكمنا المهني، هي تلك الأمور التي لها الأهمية القصوى في أعمال التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. لقد تناولنا هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً عن هذه الأمور عند تكوين رأينا عنها.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

أمور التدقيق الأساسية (تابع)

كيفية تناول تدقيقنا للأمر	انخفاض قيمة الموجودات المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان – راجع الإيضاحات ٤(ب) و ٩ و ١٠ و ١١ و ٢٠ حول البيانات المالية الموحدة
<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية بناءً على متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة ولوائح مصرف قطر المركزي، وفهم أعمالنا وممارسات القطاع. • تأكيد فهمنا للعمليات والأنظمة والضوابط التي تطبقها الإدارة، بما في ذلك الضوابط المطبقة على وضع النموذج. • تحديد واختبار الضوابط ذات الصلة. • إشراك متخصصين في إدارة مخاطر المعلومات لاختبار أنظمة تقنية المعلومات والضوابط ذات الصلة. • تقييم معقولية الأحكام والتقديرات الرئيسية التي اعتمدت عليها الإدارة عند احتساب المخصصات، بما في ذلك اختيار الأساليب والنماذج والافتراضات ومصادر البيانات في ضوء أثر جائحة كوفيد ١٩. إشراك متخصصين في إدارة المخاطر المالية: - للنظر في الافتراضات/ الأحكام الهامة المتعلقة بتصنيف المخاطر الائتمانية، والزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية، وتعريف التعثر، واحتمالية التعثر، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ومعدلات الاسترداد متضمنة أثر جائحة كوفيد - ١٩؛ و - تقييم مدى ملاءمة دقة الحسابات واختبارها بالنسبة لنماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المطبقة. • إشراك متخصصي تقييم لتقييم المدخلات والافتراضات والتقنيات التي يستخدمها المقيمون الذين اعتمدتهم المجموعة في تقييم الضمانات العقارية المتعلقة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة متضمنة أثر جائحة كوفيد - ١٩. • تقييم احتمال ودقة وملائمة البيانات. • تقييم معقولية واختبار التعديلات اللاحقة للنموذج وخصوصاً في ضوء التقلبات الناتجة بسبب أثر جائحة كوفيد - ١٩. • إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينة من الموجودات التمويلية المنتظمة وغير المنتظمة وفقاً للوائح مصرف قطر المركزي. • تقييم كفاية إفصاحات المجموعة بالرجوع إلى متطلبات معايير المحاسبة ذات الصلة ولوائح مصرف قطر المركزي. 	<p>لقد ركزنا على هذا الأمر نظراً لأن:</p> <ul style="list-style-type: none"> • انخفاض قيمة الموجودات المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان ينطوي على: - متطلبات محاسبية معقدة، تتضمن الافتراضات والتقديرات والأحكام الأساسية لتحديد التعديلات عند الانتقال، - مخاطر النماذج (أي المناهج غير المناسبة وقرارات الصياغة)؛ - قابلية الإدارة للتحيز عند إصدار الأحكام لتحديد نتائج الخسائر الائتمانية المتوقعة، و - متطلبات الإفصاح المعقدة. • أثرت جائحة كوفيد - ١٩ بصورة كبيرة على تحديد الإدارة ل الخسائر الائتمانية المتوقعة. الافتراضات الخاصة بالملح الاقتصادي يشوبها الكثير من الشك مما يزيد من مستوى الحكم المطلوب من المصرف في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ومخاطر التدقيق المصاحبة لها. • يبلغ صافي الموجودات المالية للمجموعة الخاضعة لمخاطر الائتمان في الميزانية العمومية وخارجها ١٩٠,٣ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لذا فهي تشكل جزءاً جوهرياً من بيان المركز المالي الموحد. إضافة إلى ذلك، فإن إجمالي انخفاض القيمة المعترف به من قبل المجموعة عن هذه الموجودات المالية قد بلغ ١,٢٧٢,٧ مليون ريال قطري في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بما نسبته ٤٤,١٪ من صافي ربح المجموعة، ومن ثم جزءاً جوهرياً من بيان الدخل الموحد.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

أمور التدقيق الأساسية (تابع)

كيفية تناول تدقيقنا للأمر	تقييم الاستثمارات المالية – راجع إيضاحات ٣ (د) و٥ (ب) و١١ على البيانات المالية الموحدة
<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا المجال، من بين أمور أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> اختبار الضوابط المفروضة على عملية تقييم الاستثمارات المالية؛ إشراك أخصائي تقييم لتقييم حقوق الملكية المدرجة وأوراق الدين؛ بالنسبة لأسهم حقوق الملكية غير المدرجة، قمنا بتقييم مدى ملاءمة منهجية التقييم المتبعة واختبار الافتراضات الرئيسية مثل مدخلات التسعير وعوامل الخصم وأثر جائحة كوفيد - ١٩. بغرض اختيار مدخلات التسعير المستخدمة قمنا باختبار أنه قد تم الحصول عليها من مصادر خارجية وقد تم إدراجها بصورة صحيحة في نماذج التسعير؛ تقييم كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بتقييم الاستثمارات المالية بالرجوع إلى متطلبات معايير المحاسبة ذات الصلة ولوائح مصرف قطر المركزي. 	<p>لقد ركزنا على هذا الأمر نظراً لأن:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم الاستثمارات المالية ينطوي على متطلبات محاسبية معقدة، بما في ذلك افتراضات وتقديرات وأحكام يستند إليها تحديد القيم العادلة. القيمة الدفترية للاستثمارات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ كانت بمبلغ ٣٣,٢ مليار ريال قطري أو نسبة ١٩,١٪ من إجمالي موجودات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ومن ثم جزءاً جوهرياً من بيان المركز المالي الموحد. نسبة ٦,٤٪ من إجمالي الاستثمارات المالية تشتمل على أسهم حقوق ملكية غير مدرجة بالقيمة العادلة ويتطلب قياسها إجراء تقديرات وأحكام. أثرت جائحة كوفيد - ١٩ بصورة كبيرة على تحديد الإدارة ل الخسائر الائتمانية المتوقعة. الافتراضات الخاصة بالملح الاقتصادي يشوبها الكثير من الشك مما يزيد من مستوى الحكم المطلوب من المصرف في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ومخاطر التدقيق المصاحبة لها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، وعند القيام بذلك، سنأخذ في اعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو إذا اتضح، خلافاً لذلك، أنها يشوبها أخطاء جوهريّة.

بناءً على العمل الذي قمنا به بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتوجب علينا أن نفصح عنها في تقريرنا. ليس لدينا ما نفصح عنه في تقريرنا في هذا الشأن.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف (التقرير السنوي)، ولكنها لا تشتمل على البيانات المالية الموحدة للمصرف وتقرير مدقق الحسابات عليها.

قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، حصلنا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي ويتوقع أن تقدم لنا الأقسام الباقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي شكل من أشكال تأكيد النتيجة في هذا الشأن.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي
(ش.م.ع.ق)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل ووفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولوائح مصرف قطر المركزي وعن أنظمة الرقابة التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، عند الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، ما لم يخطط مجلس الإدارة إما لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافاً للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عالٍ، ولكن لا يضمن ذلك أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن أخطاء جوهرية حال وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان يمكن، بشكل فردي أو جماعي، التوقع بصورة معقولة أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس حكماً مهنيًا ونبقي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق، كما أننا:

نحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.

نحصل على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

نقيم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.

يُبدى نتيجة على مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي
(ش.م.ع.ق)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- نقيّم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات علاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.
- نحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء أعمال التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤلون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة في جملة أمور من بينها ما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الجوهرية في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونعلمهم بجميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة، متى كان ذلك ممكناً.

من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة، تحديد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم أمور التدقيق الأساسية. ونصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يمنع قانون أو لائحة من الإفصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، وفي حالات نادرة جداً، أنه يجب عدم الكشف عن أمر ما في تقريرنا نظراً لأن الآثار السلبية لعدم الكشف عنه قد يتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق. يحتفظ المصرف بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق البيانات المالية الموحدة مع تلك السجلات. اطلعنا على تقرير مجلس الإدارة الذي سيدرج في التقرير السنوي. تتفق المعلومات المالية الواردة فيه مع سجلات المصرف ودفاتره. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات للأحكام المعمول بها لقانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ وقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، أو لبنود النظام الأساسي للمصرف وأيّة تعديلات طرأت عليه خلال السنة يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمصرف أو أدائه كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٢ فبراير ٢٠٢١
الدوحة
دولة قطر

يعقوب حبيقة
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٨٩)
كي بي إم جي بتريخيص
من هيئة قطر للأسواق
المالية: مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاحات	الموجودات
٧,١٨٤,٩٣٢	٨,٣٥٧,٢٨٢	٨	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٣,٥٥٢,٢٨٤	٦,٩١٣,٢٥٨	٩	أرصدة لدى البنوك
١١٣,٧٥٣,٥٩٣	١١٩,٠٧٢,٤٣٢	١٠	موجودات تمويل
٣٣,٤٨٩,٧٦٣	٣٣,٢٤٨,١٠٩	١١	استثمارات مالية
٥٤٤,٧٣٥	١,١٣٣,٦٩٢	١٢	استثمارات في شركات زميلة
٢,١٧٥,٤٥٩	٢,٨٦٢,٥٢٣	١٣	استثمارات عقارية
٤٥١,٧٤٨	٤٦٢,٢٤٧	١٤	موجودات ثابتة
٤٠,٢٠	٣٦٩,٩٨٤	١٥	موجودات غير ملموسة
١,٩٦٦,٤٣٧	١,٩٣٦,٦٤٨	١٦	موجودات أخرى
١٦٣,٥١٩,٢١١	١٧٤,٣٥٦,١٧٥		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات
			الاستثمار غير المقيدة وحقوق الملكية
			المطلوبات
١٤,٣٥٥,٠٦٨	١٣,٨٢٧,٧٤٦	١٧	أرصدة من بنوك
١٤,٩٧٩,٠٨٦	١٧,٤١٥,٦٩٣	١٨	حسابات العملاء الجارية
١,٩٣٣,٨٩٢	١٤,٠٥٨,٦٤٣	١٩	صكوك تمويل
٤,٤٥٠,٣٧٩	٥,١١٩,٧٠٢	٢٠	مطلوبات أخرى
٤٤,٧١٨,٤٢٥	٥٠,٤٢١,٧٨٤		إجمالي المطلوبات
			حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
			حقوق الملكية
٢,٣٦٢,٩٣٢	٢,٣٦٢,٩٣٢	(أ) ٢٢	رأس المال
٦,٣٧٠,١٠	٦,٣٧٠,١٠	(ب) ٢٢	احتياطي قانوني
٢,٣٨٠,٩٣	٢,٤٣٦,٥١٠	(ج) ٢٢	احتياطي مخاطر
٨١,٩٣٥	٨١,٩٣٥	(د) ٢٢	احتياطي عام
٢٤٢,٣٧٧	(١٠٩,٧٨٦)	(هـ) ٢٢	احتياطي القيمة العادلة
(٣١٦,٢٠٤)	(٣٣٦,٣١٣)	(و) ٢٢	احتياطي تحويل عملات أجنبية
٢٦,٨٢٠	٢٦,٨٢٠	(ز) ٢٢	احتياطيات أخرى
١,٢٤٠,٥٣٩	٩٤٥,١٧٣	(ح) ٢٢	أرباح نقدية مقترح توزيعها
٤,٥٥٤,٤٩٨	٦,٣٣٦,٢٤٠	(ط) ٢٢	أرباح مدورة
١٧,١٣٣,٠٠٦	١٨,٣٠٣,٥٢٧		إجمالي الحقوق العائدة للمساهمين في البنك
١,٠٦٦,٣٠٦	٩٠٢,٥٧٦	٢٣	حقوق غير مسيطر عليها
٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٤	صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي
٢٢,٥٩٩,٣١٢	٢٣,٢٠٦,١٠٣		إجمالي حقوق الملكية
١٦٣,٥١٩,٢١١	١٧٤,٣٥٦,١٧٥		إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق الملكية

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٢١ ووقع عليها بالنيابة عنه:

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاحات	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري		
٥,٨٦٧,١٨٦	٥,٩٥٦,٢٠٩	٢٥	الأنشطة المستمرة
١,٠٢٢,٦٣٦	١,٢٠٧,٩٩٦	٢٦	صافي إيرادات أنشطة التمويل
			صافي إيرادات أنشطة الاستثمار
٦,٩٢٩,٨٢٢	٧,١٦٤,٢٠٥		إجمالي صافي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار
٨٦٨,٨٢٣	٨١٧,٠٤٩		إيرادات رسوم وعمولات
(١٧٥,٦٧٠)	(١٥٥,٦٣٣)		مصروفات رسوم وعمولات
٦٩٣,١٥٣	٦٥٨,٤١٦	٢٧	صافي إيرادات رسوم وعمولات
٥٨,٦٠٧	٧٥,٦٩١	٢٨	صافي ربح عمليات النقد الأجنبي
(١,١٩٦)	٣,٤٠٤	١٢	الحصة من نتائج شركات زميلة
٥٧,٨٥٩	٥٣,٢٥٦		إيرادات أخرى
٧,٧٣٨,٢٤٥	٧,٩٥٧,٩٧٢		إجمالي الإيرادات
(٦٤,٦٦٣)	(٦٥٧,٣٥٨)	٢٩	تكاليف الموظفين
(٨٣,٣٦١)	(٩٥,٣٤٨)	١٥,٤	إهلاك وإطفاء
(٣٧٦,٢٢٦)	(٤٧٢,٢٨٥)		حصة حملة الصكوك من الربح
(٣٧٧,٤٩٣)	(٣٣٨,٩٠١)	٣٠	مصروفات أخرى
(١,٤٧٧,٢٤٣)	(١,٥٦٣,٨٩٢)		إجمالي المصروفات
(٩٤,٣٥٣)	(٢١,٧٦٩)	١١	صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية
(٦٢٤,٦٦٩)	(١,٢٢٢,٧٢٩)	١٠	صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات تمويل
-	(٢٢,١٠٠)	١٥	انخفاض قيمة شهرة
(١٤,٩٤١)	(٩,٤٩٣)		خسائر انخفاض قيمة أخرى
٥,٥٢٧,٦٣٩	٥,٠٧٧,٩٨٩		صافي الربح للسنة من العمليات المستمرة قبل الضريبة والعائد لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
(٢,٥٣١,٩٠٠)	(٢,٤٦,٣٦٢)	٢١	ناقصا: العائد على أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
٢,٩٩٥,٧٣٩	٣,٠٣١,٦٢٧		الربح قبل الضريبة
(١١,١٥١)	(٧,٤٠٨)	٣١	مصروف الضريبة
٢,٩٨٤,٥٨٨	٣,٠٢٤,٢١٩		صافي الربح للسنة
٣,٥٥,٤٢٣	٣,٠٦٥,١١٥		صافي ربح / خسارة السنة العائد إلى:
(٧٠,٨٣٥)	(٤٠,٨٩٦)		حقوق المساهمين في البنك
			حقوق غير مسيطرة
٢,٩٨٤,٥٨٨	٣,٠٢٤,٢١٩		صافي الربح للسنة العائد على السهم
١.٢١	١.٢١	٣٤	العائد الأساسي/المخفف للسهم (ريال قطري للسهم)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	إجمالي حقوق الملكية	صكوك مؤهلة كإسناد مالي إضافي	حقوق مسيطر غير عليها	حقوق المساهمين إجمالي	أرباح مدورة	أرباح متفرقة توزيعها	احتياطيات أخرى	احتياطي تحويل عملة أجنبية	احتياطي القيمة العادية	احتياطي عام	احتياطي مخاطر	قانوني احتياطي	رأس المال
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٢,١٥٩,٣١٢	٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٢٦,٣٠٦	١٧,١٣٣,٠٠٦	٤,٥٥٤,٤٩٨	١,٢٤٠,٥٣٩	٢٦,٨٢٠	(٣٦٦,٠٠٤)	٢٤٢,٣٧٧	٨١,٩٣٥	٢,٣٨٠,٠٩٣	٦,٣٧٠,٠٦٦	٢,٣٦٢,٩٣٢
التغيرات في احتياطي تحويل العملات الأجنبية	(٢,٠٠٩)	-	-	(٢,٠٠٩)	-	-	-	(٢,٠٠٩)	-	-	-	-	-
التغير في احتياطي القيمة العادية	(٣٥٢,٦٦٣)	-	-	(٣٥٢,٦٦٣)	-	-	-	-	(٣٥٢,٦٦٣)	-	-	-	-
صافي ربح / خسارة السنة	٣,٠٢٤,٢١٩	-	(٤,٠٨٩٦)	٣,٠٦٥,١١٥	٣,٠٦٥,١١٥	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الأرباح والمصرف المحقق للسنة	٢,٦٧١,٩٤٧	-	(٤,٠٨٩٦)	٢,٦٩٢,٨٤٣	٣,٠٦٥,١١٥	-	-	(٢,٠٠٩)	(٣٥٢,٦٦٣)	-	-	-	-
أرباح نقدية موزعة على المساهمين (إيضاح ٢٢)	(١,٢٤٠,٥٣٩)	-	-	(١,٢٤٠,٥٣٩)	-	(١,٢٤٠,٥٣٩)	-	-	-	-	-	-	-
محول إلى احتياطي المخاطر (إيضاح ٢٢)	-	-	-	-	٥٦,٤١٧	-	-	-	-	-	٥٦,٤١٧	-	-
أرباح نقدية مقترحة توزيعها (إيضاح ٢٢)	-	-	-	-	(٩٤٥,١٧٣)	٩٤٥,١٧٣	-	-	-	-	-	-	-
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٣٩)	(٧٦,٦٢٨)	-	-	(٧٦,٦٢٨)	(٧٦,٦٢٨)	-	-	-	-	-	-	-	-
أرباح على صكوك مؤهلة كإسناد مالي إضافي (إيضاح ٢٤)	(٢٠,٥٠٠)	-	-	(٢٠,٥٠٠)	(٢٠,٥٠٠)	-	-	-	-	-	-	-	-
خسارة من تسوية استثمارات ذات طبيعة حقوق الملكية	(١٥٥)	-	-	(١٥٥)	(١٥٥)	-	-	-	-	-	-	-	-
الحركة في حقوق غير مسيطر عليها	(٨٢,٨٣٤)	-	(٨٢,٨٣٤)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٣,٢٠٦,٤٠٣	٤,٠٠٠,٠٠٠	٩٢,٥٧٦	١٨,٢٠٣,٨٢٧	٦,٣٣٦,٢٤٠	٩٤٥,١٧٣	٢٦,٨٢٠	(٣٣٦,٣١٣)	(١٠٩,٧٨٦)	٨١,٩٣٥	٢,٤٣٦,٥١٠	٦,٣٧٠,٠٦٦	٢,٣٦٢,٩٣٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	إجمالي حقوق الملكية	صكوك مؤهلة كإس مال إضافي	حقوق مسيطر غير عليها	إجمالي حقوق المساهمين في البنك	محددة أرباح	أرباح نقدية مقترح توزيعها	احتياطات أخرى	احتياطي عملة أجنبية	احتياطي القيمة العادية	احتياطي عام	احتياطي مخاطر	احتياطي قانوني	رأس المال
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢٠,٧٣٩,٣٧٧	٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٣١٩,٧١٧	١٥,٤٢٠,٢٩٦	٣,٠٧٢,٢١٨	١,١٧١,٤٦٦	٢٦,٧٢٠	(٣,٤٨,٤٢٤)	١٥٤,٤٥٨	٨١,٩٣٥	٢,٣١٨,٧٧٥	٦,٣٧٠,٦٠٦	٢,٣٦٢,٩٣٢
التغيرات في احتياطي تحويل العملات الأجنبية	٣٢,٢٢٠	-	-	٣٢,٢٢٠	-	-	-	٣٢,٢٢٠	-	-	-	-	-
التغير في احتياطي القيمة العادية	٨٧,٩١٩	-	-	٨٧,٩١٩	-	-	-	-	٨٧,٩١٩	-	-	-	-
صافي ربح / خسارة السنة	٢,٩١٤,٥٨١	-	(٧٠,٨٣٥)	٣,٠٥٥,٤٢٣	٣,٠٥٥,٤٢٣	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الإيراد والمصرف المحقق للسنة	٣,١٤٠,٧٢٧	-	(٧٠,٨٣٥)	٣,١٧٥,٥٦٢	٣,٠٥٥,٤٢٣	-	-	٣٢,٢٢٠	٨٧,٩١٩	-	-	-	-
أرباح نقدية موزعة على المساهمين (إيضاح ٢٢)	(١,١٧١,٤٦٦)	-	-	(١,١٧١,٤٦٦)	-	(١,١٧١,٤٦٦)	-	-	-	-	-	-	-
محول إلى احتياطي المخاطر (إيضاح ٢٢)	-	-	-	-	(٦١,٢٧١)	-	-	-	-	-	٦١,٢٧١	-	-
أرباح نقدية مقترح توزيعها (إيضاح ٢٢)	-	-	-	-	(١,٢٤٠,٥٣٩)	١,٢٤٠,٥٣٩	-	-	-	-	-	-	-
المساهمة في صلبود دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٣٩)	(٧٦,٣٨١)	-	-	(٧٦,٣٨١)	(٧٦,٣٨١)	-	-	-	-	-	-	-	-
أرباح على صكوك مؤهلة كإس مال إضافي (إيضاح ٢٤)	(٢٠,٥٠٠)	-	-	(٢٠,٥٠٠)	(٢٠,٥٠٠)	-	-	-	-	-	-	-	-
الحركة في حقوق غير مسيطر عليها	(٢٦,٥٤٠)	-	(٢٦,٥٤٠)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٢,٥٥٩,٣٣٢	٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٩٣,١٧٦	١٧,٢٥٤,٤٩٨	٤,٠٥٤,٤٩٨	١,٢٤٠,٥٣٩	٢٦,٧٢٠	(٣,٦٢,٤٠٤)	٢٤٦,٣٧٧	٨١,٩٣٥	٢,٣١٨,٧٧٥	٦,٣٧٠,٦٠٦	٢,٣٦٢,٩٣٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاحات	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري		
٢,٩٩٥,٧٣٩	٣,٠٣١,٦٢٧		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			صافي ربح السنة قبل الضريبة
			تعديلات:
٦٢٤,٠٦٩	١,٢٦٢,٧٢٩	١٠	صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات تمويل
٩٤,٣٥٣	٢١,٧٦٩	١١	صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية
-	٢٢,١٠٠		رد خسائر انخفاض في قيمة أدوات مالية أخرى
١٤,٩٤١	٩,٤٩٣		خسائر انخفاض قيمة أخرى
٨٣,٣٦٠	٩٥,٣٤٨	١٥,١٤	إهلاك وإطفاء
(٢٩,٦٤٣)	(١٩١,٧٧٥)		صافي ربح بيع استثمارات مالية
١,١٩٦	(٣,٤٠٤)	١٢	الحصة من نتائج شركات زميلة
١,٥٤٠	٤,٧٣٥		إطفاء قسط صكوك
(٣٨,٠٨٦)	١٧,١٩٤	٢٦	خسارة / (ربح) قيمة عادلة من استثمارات مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٢٢,٠٠٤	٣٤,١٩٤	٢٠	مصرف مكافآت نهاية الخدمة
٣,٧٦٩,٤٧٤	٤,٣٠٤,٠١٠		الربح قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(١٨٣,٠٨٩)	(٤٩,٣٥٥)		التغير في حساب الاحتياطي لدى مصرف قطر المركزي
٧٣,٥٩٤	٤٢,٩١٢		التغير في ارصده لدى البنوك
(١٢,٦٦٣,٦٠٢)	(٦,٥٨١,٥٦٥)		التغير في موجودات تمويل
٥٠٣,٧٤٩	(١٦٩,٣٣١)		التغير في موجودات أخرى
(٢,٨٧٨,٩٠٠)	(٥٢٧,٣٢٣)		التغير في حسابات البنوك
(٤٤١,٧٢١)	٢,٤٣٦,٦٠٧		التغير في حسابات العملاء الجارية
(١,٨٠٨,١٢٣)	(٣٢٨,٨٠٢)		التغير في مطلوبات أخرى
(١١,٤٨١)	(١٣,٣٨٣)	٢٠	مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة
(١٣,١٤٠,١٠٩)	(١,٣٢٧,٢٣٠)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٣,٦٦,٩٤٦)	(٣,١٤١,٩٦٩)		شراء استثمارات مالية
٢,٣٠٤,٨٢٥	٣,٥٥٣,٨٩٥		متحصلات من بيع / استرداد استثمارات مالية
(١٥٣,٦٥٦)	(٥٦,٣٧٦)		شراء موجودات ثابتة
١٢,٦٦٠	١٧,٢٣٥		متحصلات من بيع استثمارات في شركات زميلة
(١٨٢,٩١٠)	(٦٥٥,٥١٥)		(شراء) / استبعاد استثمارات عقارية
٦,٩٩٨	٧,٠٠٠		توزيعات مستلمة من شركات زميلة
(١,٦٢٩,٢٠٩)	(٢٧٥,٧٣٠)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في / من الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
١١,٤٦٤,٢٩٩	٤,٠٨٦,٨١٤		التغير في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
(٢٢١,٩٣٩)	(٨٢,٨٣٤)		صافي الحركة في حقوق غير مسيطر عليها
(١,١٨١,٤٦٦)	(١,٢٤٠,٥٣٩)	٢٢(ط)	أرباح نقدية موزعة على المساهمين
(٢٠٥,٠٠٠)	(٢٠٥,٠٠٠)		أرباح مدفوعة لصكوك مؤهلة كرأس مال إضافي
١,٨١٧,٨٩٨	٣,١٣٠,٤٠٠		صافي المحصل من صكوك تمويل
١١,٦٧٣,٧٩٢	٥,٦٨٨,٨٤١		صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٣,٠٩٥,٣٤٦)	٤,٠٨٥,٨٨١		صافي الزيادة / (الانخفاض) في النقد وما في حكمه
٩,٠٨٧,٦٤٤	٥,٩٩٢,٢٦٨		النقد وما في حكمه في ١ يناير
٥,٩٩٢,٢٦٨	١٠,٠٧٨,١٤٩	٣٥	النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المفيدة الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

التغيرات خلال السنة

ألف ريال قطري	إجمالي القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	رسوم البنك بصفته وكيلًا	مصاريف إدارية	محفوعات أرباح مدفوعة	الإيراد الإجمالي	إعادة تقييم	استثمارات (سحوبات)	كما في يناير ٢٠٢١	الإستثمار
٢٤,٥٧٠	-	-	-	-	-	-	(٤١,٨٦٠)	٦٦,٤٣٠	محفظة عقارية
١,٥٨٥,٢٢٤	(٦,٣٥٥)	(٢٦٢)	(١٦,٣٥٥)	٣٦,٨٨٢	٧,١٥٤	٧٩٧,٩٠٣	٧٠٣,٦٣٧	٧٠٣,٦٣٧	محفظة أوراق مالية، أسهم
١,٦٠٩,٧٩٤	(٦,٣٥٥)	(٢٦٢)	(١٦,٣٥٥)	٣٦,٨٨٢	٧,١٥٤	٧٥٦,٤٤٣	٧٧٠,٦٧	٧٧٠,٦٧	

التغيرات خلال السنة

ألف ريال قطري	إجمالي القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	رسوم البنك بصفته وكيلًا	مصاريف إدارية	محفوعات أرباح مدفوعة	الإيراد الإجمالي	إعادة تقييم	استثمارات (سحوبات)	كما في يناير ٢٠٢٠	الإستثمار
٦٦,٤٣٠	-	-	-	-	-	-	-	٦٦,٤٣٠	محفظة عقارية
٧٠٣,٦٣٧	(٣,٩١٧)	(٢٥٣)	(٩,٧٩٧)	٤٧,٧٢٩	٢٦,٨٨٢	٨٧,٦١٢	٥٥٥,٤٦١	٥٥٥,٤٦١	محفظة أوراق مالية، أسهم
٧٧٠,٦٧	(٣,٩١٧)	(٢٥٣)	(٩,٧٩٧)	٤٧,٧٢٩	٢٦,٨٨٢	٨٧,٦١٢	٦٦١,٧٩١	٦٦١,٧٩١	

تشكل الإيضاحات المرفقة من إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.



موارد أموال الأعمال الخيرية
إيرادات تحظرها الشريعة خلال السنة

استخدمات أموال الأعمال الخيرية
أبحاث وتبرعات واستخدمات أخرى خلال السنة

النقص في الموارد عن الاستخدمات

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١ المنشأة الصادر عنها التقرير

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٢١.

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فالإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. لذلك قامت بإعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

تتضمن البيانات الموحدة للمجموعة البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة الأساسية والشركات ذات الغرض الخاص كما يلي:

مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. («البنك») هو منشأة مقرها في دولة قطر وقد تم تأسيسه بتاريخ ٨ يوليو ١٩٨٢ كمنشأة مساهمة قطرية بموجب المرسوم الأميري رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢. رقم السجل التجاري للبنك هو ٨٣٣٨. عنوان المقر المسجل للبنك هو الدوحة، دولة قطر، ص.ب. ٥٥٩. تشمل البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على البنك وشركاته التابعة (ويشار إليها معاً بـ «المجموعة»). يعمل البنك بصفة أساسية في الأعمال المصرفية للشركات والأفراد والاستثمارات وفقاً لتعليمات الشريعة الإسلامية التي يتم تحديدها بواسطة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ولديه ٢٢ فرع في دولة قطر وفرع واحد في السودان. الشركة الأم للمجموعة هو مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.). كما أن أسهم البنك مدرجة في بورصة قطر.

اسم الشركة	بلد التأسيس	نشاط الشركة الرئيسي	نسبة الملكية الفعلية	
			٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
بيت التمويل العربي	لبنان	أعمال مصرفية	٩٩,٩٩%	٩٩,٩٩%
شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري ذ.م.ع.ق. ("عقار") (1)	قطر	الاستثمار العقاري	٤٩%	٤٩%
درة الدوحة للاستثمار والتطوير العقاري ذ.م.ع.ق. (٢)	قطر	الاستثمار العقاري	٣٩,٨٧%	٨٢,٦١%
شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة (3)	جزر كايمان	إصدار صكوك	١٠%	١٠%
مصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة)	المملكة المتحدة	بنك استثماري	٩٩,٧١%	٩٩,٧١%
كيو إنفست ذ.م.ع.ق.	قطر	بنك استثماري	٥٨,١٧%	٥٨,١٧%

إيضاحات:

- (١) لدى البنك القدرة على الحصول على أغلبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة لشركة عقار بحكم تمثيله أكبر عدد من الأعضاء في المجلس.
- (٢) اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٣ حصلت المجموعة على حق السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة سابقاً وذلك من خلال اتفاقية إدارة مع باقي المساهمين في الشركة. خلال السنة استحوذ البنك على حصة ٤٢,٧٤% إضافية من مساهمين آخرين في الشركة التي تم شراء نسبة ١٦,٢% من أسهمها من طرف ذي علاقة.
- (٣) شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة تم تأسيسها في جزر كايمان كشركة معفاة ذات مسؤولية محدودة لغرض وحيد من إصدار الصكوك لصالح المصرف.

٢ أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

اعتمدت المجموعة تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٠/١٣ بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٢٠ (تاريخ النفاذ)، والذي يُعدّل متطلبات معايير المحاسبة المالية رقم (٣٣) «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة» ومعيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) «اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية» ويتطلب على البنوك اتباع مبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية» فيما تعلق بالاستثمارات من نوع حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. علاوة على ذلك، فإن تعميم مصرف قطر المركزي ٢٠٢٠/١٣ يُعدّل أيضاً متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١ «العرض العام والإفصاح في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية» فيما يتعلق بالتطبيق بأثر رجعي والإفصاحات المتعلقة بالتغيير في السياسة المحاسبية، وبناءً عليه، اعتمد البنك التعميم اعتباراً من تاريخ السريان وتم تطبيق التغييرات على السياسات المحاسبية بأثر مستقبلي من قبل البنك، كما هو موضح في إيضاح ٣ (د) (٣).

تم إعداد البيانات المالية الموحدة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام السارية من تعليمات مصرف قطر المركزي، وبالتالي فإن نتائج السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ليست قابلة للمقارنة تماماً.

بخصوص المسائل التي لا توجد بها معايير أو تعليمات من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تقوم المجموعة بتطبيق معايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المالية المصنفة على أنها «استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية» و«استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» و«أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية» و«الاستثمارات العقارية» (التي تم قياسها بالقيمة العادلة) وبعض موجودات التمويل المصنفة على أنها بـ «القيمة العادلة من خلال بيان الدخل».

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة المستخدمة في أنشطة البنك وفي عرض بياناته المالية. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف.

(د) استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المفصّل عنها للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم الإفصاح عن المعلومات حول الأمور الهامة التي تتضمن افتراضات وأحكام جوهرية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة في الإيضاح ٥.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية الهامة التالية بشكل يتوافق مع جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة وقد تم تطبيقها بشكل متناسق على جميع شركات المجموعة.

(أ) المعايير المحاسبية الجديدة وتفسيراتها

(١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التي يسري مفعولها من ١ يناير ٢٠٢٠

خلال السنة طبقت المجموعة المعايير والتعديلات على المعايير التالية في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. لم ينتج عن تطبيق المعايير والتعديلات على المعايير التالية تغييرات في صافي ربح أو حقوق ملكية المجموعة المعلن عنها سابقاً.

• معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

الهدف من هذا المعيار هو أن يضع مبادئ محسنة للتصنيف والاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن الاستثمارات في الصكوك والأسهم وأدوات الاستثمار المماثلة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية. سيسري مفعول هذا المعيار على استثمارات المؤسسة سواء كانت في صورة سندات دين أو أسهم حقوق ملكية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية رقم ٢٥ السابق «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة».

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) المعايير المحاسبية الجديدة وتفسيراتها (تابع)

(١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التي يسري مفعولها من ١ يناير ٢٠٢٠ (تابع)

• معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة (تابع)

يصنف المعيار الاستثمارات كاستثمارات في أدوات حقوق ملكية وأدوات دين وأدوات استثمار أخرى. الاستثمار في أدوات حقوق الملكية يجب أن يكون بالقيمة العادلة وسيتم إخضاعه لمخصصات انخفاض القيمة حسب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «انخفاض القيمة، الخسائر الائتمانية والارتباطات ذات المخاطر العالية». في ظروف محددة، وعندما تكون المؤسسة غير قادرة على تحديد قياس موثوق به للقيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية، يمكن أن تعتبر التكلفة على أنها أفضل مقارب للقيمة العادلة.

يمكن تصنيف الاستثمار وقياسه بالتكلفة المطفأة، القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو القيمة العادلة خلال بيان الدخل الشامل. فئات التصنيف الآن يحركها اختبارات نموذج الأعمال وسيسمح بإعادة التصنيف فقط على التغيير في نموذج الأعمال وسيتم تطبيقه بأثر رجعي.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، أعادت المجموعة تقييم نموذج الأعمال لبعض الاستثمارات من نوع حقوق الملكية بأثر رجعي اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠ وأعدت تصنيف بعض الاستثمارات وفقاً لذلك، لم يكن لعملية إعادة التقييم المذكورة أعلاه تأثير جوهري على نتائج الفترة السابقة للمجموعة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

طبقت المجموعة معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بدءاً من ١ يناير ٢٠٢٠. سينطبق المعيار بأثر رجعي، مع ذلك سيتم تعديل الأثر التراكمي، إن وجد، المنسوب إلى المساهمين الذين يتلقون الربح والخسارة، بما في ذلك أصحاب الاستثمارات المتعلقين بالفترة السابقة، مع القيمة العادلة للاستثمارات المتعلقة بفترة المساهمين المذكورين.

• معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة (تابع)

نتج عن تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ تغييرات في السياسات المحاسبية للاعتراف والتصنيف والقياس للاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة ومع ذلك ليس لتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ أثر على أي مبالغ أعلن عنها سابقاً في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

• معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ حول وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) في سنة ٢٠١٩. الهدف من هذا المعيار هو وضع المبادئ الخاصة بإعداد تقارير محاسبية ومالية حول أدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) والموجودات والمطلوبات ذات الصلة بوجهات نظر كل من الموكل (المستثمر) والوكيل.

• معيار المحاسبة المالية رقم ٣٤ التقارير المالية لحاملي الصكوك

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٤ التقارير المالية لحاملي الصكوك في سنة ٢٠١٩. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ المحاسبة والتقارير المالية للموجودات والأعمال الأساسية للصكوك للتأكد من تقديم التقارير الشفافة والعدالة لجميع المعنيين وخصوصاً حاملي الصكوك.

• معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠: انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ حول انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية في سنة ٢٠١٧. يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ الخاصة بإعداد تقارير محاسبية ومالية حول انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية لمختلف الموجودات الإسلامية التمويلية والاستثمارية وبعض الموجودات الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات)، وتكوين مخصصات مقابل الالتزامات ذات المخاطر العالية من أجل تمكين مستخدمي البيانات المالية على وجه الخصوص من تقييم المبالغ الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية ذات الصلة بتلك الموجودات والمعاملات وتوقيتها والشكوك حولها بصورة عادلة. سيحل معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ محل معيار المحاسبة المالية رقم ١١ الخاص بالمخصصات والاحتياطات، وأجزاء من معيار المحاسبة المالية رقم ٢٥ حول الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المالية المماثلة فيما يتعلق بانخفاض القيمة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) المعايير المحاسبية الجديدة وتفسيراتها (تابع)

(١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التي يسري مفعولها من ١ يناير ٢٠٢٠ (تابع)

يصنّف معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ الموجودات والتعرضات للمخاطر إلى ثلاث فئات استناداً إلى طبيعة المخاطر التي تنطوي عليها (مثل مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى) ويُحدد ثلاث طرق لتقييم خسائر كل فئة من فئات هذه الموجودات (١) طريقة الخسائر الائتمانية، (٢) طريقة صافي القيمة القابلة للتحقق، (٣) طريقة انخفاض القيمة. في سنة ٢٠١٨ طبقت المجموعة بصورة مبكرة معيار

المحاسبة المالية رقم ٣٠ بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨ استناداً إلى التعميم رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصرف قطر المركزي والذي يلغي بموجبه تعميمه السابق رقم ٩ لسنة ٢٠١٧ المتعلق بلوائح الخسارة الائتمانية المتوقعة. التعديلات ذات الصلة على الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة والمساهمات غير المسيطرة كما في ١ يناير ٢٠١٨ مفصّل عنها في البيانات المالية الموحدة السنوية للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

• معيار المحاسبة المالية رقم ٣٥: احتياطات المخاطر

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٥ «احتياطات المخاطر» في عام ٢٠١٩. يلغي هذا المعيار، بجانب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والارتباطات ذات المخاطر العالية» معيار المحاسبة المالية رقم ١١ «المخصصات والاحتياطات». يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ المحاسبة عن التقارير المالية للاحتياطات التي يتم تكوينها لتخفيف مختلف المخاطر التي يواجهها المعنيون، وهم بصفة أساسية المستثمرون الذين يستهدفون الربح ويتحملون المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ مع السماح بتطبيقه مبكراً فقط لو طبقت المجموعة في وقت مبكر معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والارتباطات ذات المخاطر العالية». تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر هذا المعيار.

• معيار المحاسبة المالية رقم ٣٢: الإجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٢ «الإجارة» في عام ٢٠٢٠. يلغي هذا المعيار معيار المحاسبة المالية رقم ٨ القائم «الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك». يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ تصنيف والاعتراف بمعاملات الإجارة (إجارة الأصل، متضمنة مختلف أشكال

الإجارة المنتهية بالتملك) وقياسها وعرضها والإفصاح عنها والتي يتم الدخول فيها من جانب المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر ومستأجر. يهدف هذا المعيار الجديد إلى معالجة المواضيع التي تواجهها أعمال التمويل الإسلامي فيما يتعلق بالمحاسبة عن التقارير المالية بالإضافة إلى تحتسب المعالجات القائمة بما يتماشى مع الممارسات العالمية. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ مع السماح بتطبيقها مبكراً. تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر هذا المعيار.

• معيار المحاسبة المالية رقم ٣٨: وعد وخيار وتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٨ «وعد وخيار وتحوط» في عام ٢٠٢٠. والهدف من هذا المعيار هو وصف مبادئ المحاسبة والاعتراف والقياس والافصاح فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تستخدم المؤسسات الوعد والخيار بأشكال مختلفة، بعضها مكمل لمعاملات أخرى، في حين أن القليل منه يستخدم كمنتجات أولية. ويهدف هذا المعيار إلى توفير مبادئ محاسبية لكليهما، بالإضافة إلى معاملات التحوط التي تستند عادة إلى الوعد أو الخيار، أو إلى مجموعة منهم أو مزيج منهما. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ مع السماح بتطبيقها مبكراً. تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر هذا المعيار.

(ب) أساس التوحيد

(١) دمج الأعمال

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاتها التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. تتحقق السيطرة عندما تكون للمجموعة عائدات متغيرة أو لها حقوق فيها من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها ولديها المقدرة للتأثير على تلك العائدات خلال سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها. وبصفة خاصة تسيطر المجموعة على مؤسسة مستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

• سيطرة على المؤسسة المستثمر فيها فمثلاً (حقوق قائمة تعطىها القدرة على إدارة الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).

• لها عائدات متغيرة أو حقوق في عائدات متغيرة من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها.

• المقدرة لاستخدام سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) أساس التوحيد (تابع)

(١) دمج الأعمال (تابع)

بصورة عامة، هناك افتراض بأن السيطرة تنتج عن أغلبية حقوق التصويت. لدعم هذا الافتراض وعندما يكون للمجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت الخاصة بالمؤسسة المستثمر فيها أو حقوق مماثلة، تدرس المجموعة جميع الحقائق أو الظروف ذات الصلة لتقدير ما إذا كانت لها سلطة على المؤسسة المستثمر فيها، وتشمل:

- الترتيبات التعاقدية مع الشركاء الآخرين ممن لهم حقوق تصويت في المؤسسة المستثمر فيها.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق تصويت محتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تدل على وجود تغييرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد بيانات شركة تابعة عندما تسيطر المجموعة على الشركة التابعة وتنتهي عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي تسيطر فيه المجموعة على الشركة التابعة حتى التاريخ الذي تنتهي فيه سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تنسب الأرباح والخسائر إلى حاملي أسهم الشركة الأم وإلى الحصص غير المسيطر عليها، حتى لو نتج عن هذا عجز في رصيد الحصص غير المسيطر عليها. تعد هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات والأحداث الأخرى المتشابهة في الحالات المماثلة. عند الضرورة يتم إدخال تعديلات في البيانات المالية للشركات التابعة لتتطابق سياساتها المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة. جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف بين شركات المجموعة والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة يتم استبعادها بالكامل عند التوحيد.

التغيير في حصة ملكية الشركة التابعة بدون فقدان السيطرة يتم احتسابه بطريقة حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على إحدى مؤسساتها التابعة تقوم بإلغاء تحقيق الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة ومكونات حقوق الملكية الأخرى ذات الصلة بتلك المؤسسة التابعة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء الاعتراف في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) أساس التوحيد (تابع)

(٢) الأعمال المجمعة والشهرة

يتم احتساب الأعمال المجمعة باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة أي عملية استحواذ إجمالي المبلغ المحول بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وقيمة أي حصة غير مسيطر عليها في الأعمال التي يتم الاستحواذ عليها. في كل أعمال مجمعة تخار المجموعة أن تقيس الحصة غير المسيطرة عليها في الأعمال المستثمر فيها بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية من صافي الموجودات التي يمكن تعيينها للأعمال المستثمر فيها. تكاليف الاستحواذ المتكبدة تحسب كمصاريف وتدرج في المصاريف الإدارية.

مبدئياً يتم قياس الشهرة بالتكلفة (وهي فائض المقابل المجمع المحول والمبلغ المعترف به للمساهمات غير المسيطرة) وأية مساهمة محتفظ بها سابقاً على صافي الأصول القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المحتملة. لو كانت القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة تزيد عن مجموع للمقابل المحول تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت قد حددت بصورة صحيحة جميع الموجودات المقتناة والمطلوبات المحتملة ومراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي ينبغي الاعتراف بها في تاريخ الاقتناء. لو نتج عن إعادة التقييم فائض للقيمة العادلة لصافي الموجودات المقتناة عن إجمالي المقابل المحول عندها يتم الاعتراف بالربح في بيان الدخل الموحد.

بعد الاعتراف المبدئي يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد خصم أي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. لغرض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة ضمن تجميع الأعمال، منذ تاريخ الاستحواذ، على جميع وحدات الإيرادات النقدية أو مجموعات وحدات الإيرادات النقدية، والتي يتوقع أن تستفيد من تجميع الأنشطة، بغض النظر عن تحويل موجودات أو مطلوبات أخرى من المجموعة إلى تلك الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزء من وحدة إيرادات نقدية ويتم استبعاد جزء من العملية داخل تلك الوحدة، تضم الشهرة المتعلقة بالعملية المستبعدة إلى القيمة الدفترية للعملية وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة من استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة الإيراد النقدي.

(٣) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تخضع لتأثير جوهري من قبل المجموعة. التأثير جوهري هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية للمؤسسة المستثمر فيها ولكنها لا تشمل السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك القرارات. الاعترافات التي يتم مراعاتها لتحديد السيطرة المادية أو السيطرة المشتركة تكون مماثلة للاعترافات الضرورية لتحديد السيطرة على المؤسسات التابعة.

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها مبدئياً بالتكلفة (متضمنة تكاليف المعاملة التي تتعلق بصورة مباشرة بالاستحواذ على الاستثمار في الشركة الزميلة). يتضمن استثمار المجموعة في الشركات الزميلة الشهرة (صافية من أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة) التي يتم تحديدها عند الاستحواذ.

يتم الاعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر اللاحقة للاستحواذ على الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد بينما يتم الاعتراف بالتغيرات في حصتها من الاحتياطي قبل الاستحواذ في حقوق الملكية. تتم تسوية التغيرات المتراكمة اللاحقة للاستحواذ في مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. عندما تتساوى حصة المجموعة في خسائر الشركة الزميلة مع مساهمتها في الشركة الزميلة أو تزيد عنها، بما في ذلك أية ذمم مدينة أخرى غير مضمونة، فإن المجموعة لا تقوم بالاعتراف بأية خسائر إضافية إلا إذا أبرمت المجموعة اتفاقاً قانونياً أو قامت بسداد دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

تحدد المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي ما إذا كان هنالك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. في هذه الحالة تقوم المجموعة باحتساب قيمة الانخفاض بالفرق بين القيمة العادلة في الشركة الزميلة والقيمة الحالية ويقوم بتحقيق الفرق في القيمة في بيان الدخل الموحد.

يتم حذف المكاسب فيما بين شركات المجموعة الناتجة من التعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بمقدار مساهمة المجموعة في الشركات الزميلة. يتم أيضاً استبعاد الخسائر فيما بين شركات المجموعة إلا إذا وفرت المعاملة دليلاً على انخفاض قيمة الموجود المحول. لإعداد البيانات المالية الموحدة يتم تطبيق نفس السياسات المحاسبية للتعاملات المماثلة والأحداث الأخرى التي لها في نفس الظروف. مكاسب وخسائر انخفاض الملكية في الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل الموحد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) أساس التوحيد (تابع)

(٣) الشركات الزميلة (تابع)

تحدد حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة من واقع البيانات المالية المعدة في تاريخ لا يسبق تاريخ أعداد المركز المالي الموحد بأكثر من ثلاثة أشهر، معدلة بما يتفق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

(٤) إدارة الأموال

تقوم المجموعة بإدارة موجودات محتفظ بها في وحدات مدارة وكيانات استثمار أخرى بالنيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الكيانات غير مضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة باستثناء عند وجود سيطرة للمجموعة على الكيان.

(ج) العملات الأجنبية

(١) معاملات وأرصدة بالعملات الأجنبية

تتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية أو تلك التي تتطلب سدادا بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ تنفيذ المعاملة.

تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات غير ذات الطبيعة النقدية المالية بالعملات الأجنبية والتي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. كما تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات غير ذات الطبيعة النقدية والتي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تواريخ المعاملات. المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية ذات القيمة العادلة غير النقدية واستثمارات المساهمين يتم إدراجها في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد.

يتم أدرج فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناتجة عن تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف بتاريخ بيان المركز المالي في بيان الدخل الموحد.

(٢) العمليات الأجنبية

النتائج والمركز المالي لجميع شركات المجموعة التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها إلى عملة العرض كما يلي:

• يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض باستخدام سعر الإقفال بتاريخ بيان المركز المالي.

• إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط المقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات).
• يتم الاعتراف بجميع فروق صرف العملة في حقوق الملكية.

فروق صرف العملات الناشئة من الطرق المذكورة أعلاه يتم التقرير عنها في حقوق الملكية ضمن «احتياطي تحويل عملات أجنبية».

عند التوحيد، يتم أخذ فروق صرف العملات الناشئة من تحويل صافي الاستثمار في الشركات الأجنبية والقروض وأدوات العملة الأخرى المخصصة كتحوطات لهذه الاستثمارات إلى «حقوق الملكية». عند الاستبعاد الكلي أو الجزئي للعملية الأجنبية يتم الاعتراف بهذه الفروق في بيان الدخل الموحد كجزء من مكسب أو خسارة البيع. تعامل الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة من الاستحواذ على منشأة أجنبية كموجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال الفوري. عندما يكون سداد بند نقدي مدين أو دائن للعملية الأجنبية غير مخطط له وغير محتمل في المستقبل المنظور، تعتبر أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناشئة من هذا البند النقدي على أنها تشكل جزء من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية ويتم الاعتراف بها في حقوق الملكية وعرضها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

(د) الاستثمارات المالية

تشمل الاستثمارات المالية على استثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

(١) التصنيف

بموجب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة»، يتم تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:

(أ) أدوات حقوق ملكية

(ب) أدوات دين (متضمنة أدوات الدين النقدية وغير النقدية)

(ج) وأدوات استثمارات أخرى

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(د) الاستثمارات المالية (تابع)

(١) التصنيف (تابع)

أدوات حقوق الملكية

ما لم تتم ممارسة خيارات الاعتراف المبدئي غير قابلة للإلغاء المنصوص عليها في الفقرة ١٠ من المعيار يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات لاحقا على أنها مقاسة إما (١) بالتكلفة المطفأة؛ (٢) القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ أو (٣) القيمة العادلة من خلال بيان الدخل وذلك على أساس كل من:

(أ) نموذج أعمال البنك لإدارة الاستثمارات؛ و

(ب) خصائص التدفق النقدي المتوقع للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامية.

التكلفة المطفأة

يجب قياس استثمار بالقيمة العادلة من خلال التكلفة المطفأة في حالة استيفاء كل الشرطين التاليين:

(أ) يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بمثل هذا الاستثمار بغرض تحصيل تدفقات نقدية متوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة؛ و
(ب) يمثل الاستثمار إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائدي فعلي معقول قابل للتحديد

القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

يجب قياس استثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في حالة استيفاء كل الشرطين التاليين:

(أ) يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه بتحصيل كل من التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار؛ و

(ب) يمثل الاستثمار إما أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائدي فعلي معقول قابل للتحديد

القيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو لو كان قد تم التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي.

التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي

قد تقوم المجموعة باختيار غير قابل للإلغاء لتخصيص استثمار محدد عند الاعتراف الأولي كونه:

(أ) أداة حقوق ملكية كانت بخلاف ذلك تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ و

(ب) أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى، مقاسة القيمة العادلة من خلال بيان الدخل لو كان القيام بذلك يزيد أو يخفض على نحو كبير عدم الانسجام في القياس أو الاعتراف قد ينشأ بخلاف ذلك من قياس الأصول أو الالتزامات ذات الصلة أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر منها على أساس مختلفة.

(٢) الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة، على سبيل المثال، التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع موجود وفي ذلك التاريخ تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة، ويتم إلغاء تحقيق الاستثمارات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جزء كبير من جميع مخاطر وعوائد الملكية.

(٣) القياس

القياس المبدئي

يتم القياس المبدئي للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الاستحواذ على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ المركز المالي ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الاعتراف المبدئي تقاس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصاً خسارة الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الاعتراف أو خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في بيان الدخل الموحد.

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية السياسية المطبقة قبل إصدار تعميم مصرف قطر المركزي ٢٠٢٠/١٣، يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. عندما يتم بيع الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو انخفاض قيمتها أو تحصيلها أو التخلص منها بأي طريقة أخرى، يتم

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(د) الاستثمارات المالية (تابع)

(٣) القياس (تابع)

تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

السياسة المطبقة بعد إصدار تعميم مصرف قطر المركزي ٢٠٢٠/١٣، يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

قد تخطر المجموعة أن تعرض ضمن القيمة العادلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية بعض لاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي يحتفظ بها للمتاجرة. يتم الاختيار على أساس كل أداة منفردة عند الاعتراف المبدئي وهو اختيار غير قابل للإلغاء. الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية المذكورة لا يعاد تصنيفها لاحقاً على الإطلاق في بيان الدخل الموحد، ويتضمن ذلك الاستبعاد. مع ذلك فإن الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في احتياطيات القيمة العادلة يتم تحويلها إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) لا يعلن عنها بصورة منفصلة من التغيرات الأخرى في القيمة العادلة. توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على تلك الاستثمارات، يستمر الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد، ما لم تمثل بصورة واضحة استرداداً للجزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

بينما بالنسبة للاستثمارات ذات طبيعة أدوات دين و المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجود أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منه مدفوعات السداد الأصلية مضافاً إليه أو مخصوماً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي

المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصاً أي تخفيض لخسارة الانخفاض في القيمة. كما يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً متماً لمعدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجود أو سداد التزام بين طرفين (بائع ومشتري) مطلعين وراغبين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية. وتقيس المجموعة القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة باستخدام سعر إقفال السوق لتلك الأداة. بالنسبة للاستثمار الذي ليس لديه سعر متداول بالسوق، يتم تحديد تقرير معقول للقيمة العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة الحالية بالسوق لأداة أخرى، والتي هي مماثلة لها إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. تحدد المجموعة قيم البنود المماثلة للنقد عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية على معدلات الربح الحالية لعقود ذات شروط أو مخاطر مماثلة.

(هـ) موجودات تمويل

تشتمل موجودات تمويل على تمويل ملتزم بالشريعة تقدمه المجموعة بمدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. تتضمن هذه الموجودات، التمويل المقدم من خلال المرابحة والمضاربة والمشاركة والمساومة والإجارة والاستصناع والوكالة وطرق التمويل الإسلامي الأخرى. يتم إثبات موجودات التمويل بتكلفتها المطفأة ناقصاً مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة (إن وجدت) باستثناء بعض المرابحة التي تصنف وتقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المرابحة والمساومة

ذمم المرابحة والمساومة المدينة هي مبيعات بشروط مؤجلة. تقوم المجموعة بترتيب معاملات المرابحة والمساومة عن طريق شراء السلعة (التي تمثل موضوع المرابحة) وبيعها إلى المرابح (المستفيد) بهامش ربح على التكلفة. يتم سداد سعر البيع (التكلفة زائداً هامش الربح) في أقساط من جانب المرابح على مدى فترة زمنية متفق عليها. يتم إثبات ذمم المرابحة المدينة بالصافي من الأرباح المؤجلة ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). استناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي يقوم البنك بتطبيق قاعدة إلزام مصدر أمر الشراء بوعده في البيع بالمرابحة وعدم الدخول في أية معاملة مرابحة لا يتعهد فيها مصدر أمر الشراء بقبول البضائع في حالة وفائها بالموصفات.

يتم عرض الذمم المدينة من المساومة بصافي الأرباح المؤجلة ومخصص انخفاض القيمة (إن وجد). عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف وقياس الذمم المدينة من المرابحة وفقاً لما يلي:

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(هـ) موجودات تمويل (تابع)

- بالتكلفة المطفأة عندما ينتج، في تواريخ محددة، عن الشروط التعاقدية للذمم المدينة من المرابحة تدفقات نقدية التي ليست إلا مدفوعات لأصل الدين وريح عن أصل المبلغ القائم؛ أو
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عندما لا ينتج، في تواريخ محددة، عن الشروط التعاقدية للذمم المدينة من المرابحة تدفقات نقدية ليست إلا مدفوعات لأصل الدين وريح عن أصل المبلغ القائم. مدفوعات لأصل الدين وريح عن أصل المبلغ القائم.

المضاربة

تمويل المضاربة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. ويتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

المشاركة

تمويلات المشاركة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. يتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الإجارة

تنشأ ذمم الإجارة المدينة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والإجارة الفورية للأصل بالتكلفة مضافا إليها ربح متفق عليه (وهي تشكل القيمة العادلة في مجملها). يتم سداد المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة، يتم تسجيل ذمم الإجارة المدينة بإجمالي الحد الأدنى من مدفوعات الإجارة ناقصا الإيراد المؤجل (وهي تشكل التكلفة المطفأة في مجملها) ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الاستصناع

الاستصناع هو عقد بيع تتصرف فيه المجموعة بصفتها «الصانع» (البائع) مع «المستصنع» (المشتري) وتقوم بمزاولة تصنيع أو اقتناء منتج استنادا إلى المواصفات المستلمة من المشتري بناء على سعر متفق عليه.

الوكالة

تمثل عقود الوكالة اتفاقية وكالة بين طرفين. يقوم أحد الطرفين، وهو الذي يوفر التمويل (الموكل) بتعيين الطرف الآخر (الوكيل) لاستثمار أموال الموكل في معاملة تلتزم بالشريعة الإسلامية. يستخدم الوكيل الأموال استنادا إلى طبيعة العقد وهو يقدم عائدا متوقعا للموكل. تثبت عقود الوكالة بالتكلفة المطفأة.

(و) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

(١) الاعتراف والقياس المبدئي

تعترف المجموعة مبدئيا بالأرصدة لدى البنوك وموجودات التمويل وحسابات العملاء الجارية وأرصدة حسابات البنوك وصكوك التمويل وبعض الموجودات والمطلوبات الأخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. جميع الموجودات والمطلوبات المالية يتم الاعتراف بها مبدئيا في تاريخ السداد وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

يقاس الأصل أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها، بالنسبة للبند الذي لا يكون بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تكاليف المعاملة التي تنسب بصورة مباشرة إلى استحوازه أو إصداره.

بعد القياس المبدئي، تقاس الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي بعد استبعاد أي قيم تم إعدامها ومخصص انخفاض القيمة.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجود المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيرا من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل للإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بالموجود مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمنا أي موجود جديد يتم الحصول عليه ناقصا أي مطلوب جديد يتم تحمله) في بيان الدخل الموحد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(و) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (تابع)

(٢) إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجود المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيراً من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل للإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بالموجود مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمناً أي موجود جديد يتم الحصول عليه ناقصاً أي مطلوب جديد يتم تحمله) في بيان الدخل الموحد.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم فيها بتحويل موجودات معترف بها في بيان مركزها المالي ولكنها تحتفظ إما بجميع أو جزء كبير من المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لجزء منها. في حالة الاحتفاظ بجميع أو جزء كبير من المخاطر والعوائد عندها لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجودات المالية وتحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجود إلى حد مشاركتها المستمرة والتي يتم تحديدها بالحد الذي تتعرض فيه إلى التغييرات في قيمة الموجود المحول.

في بعض المعاملات تحتفظ المجموعة بالتزام خدمة الموجود المالي مقابل الرسوم. يتم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي عندما يحقق معايير إلغاء الاعتراف. يتم تحقيق موجود أو التزام في عقد خدمة استناداً إلى ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من (موجود) كاف أو أقل من (التزام) كاف لأداء الخدمة. تلغي المجموعة الاعتراف بالتزام مالي عند التفرغ من أو إلغاء أو انتهاء التزاماتها التعاقدية.

(٣) المقاصة

يتم إجراء مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما يكون هناك حق قانوني أو شرعي قابل للتنفيذ

لمقاصة المبالغ المعترف بها وترغب المجموعة إما في السداد على أساس الصافي أو في تحقيق الموجود وسداد الالتزام في نفس الوقت.

(٤) تعديل الموجودات والمطلوبات المالية الموجودات المالية

في حالة تعديل أحكام الموجود المالي تقيم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة على نحو كبير. في حالة اختلاف التدفقات النقدية على نحو كبير عندها تعتبر الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية التعاقدية من الموجود المالي الأصلي على أنها قد انتهت. في هذه الحالة يلغى الاعتراف عن الموجود المالي الأصلي ويتم الاعتراف بموجود مالي جديد بالقيمة العادلة ويتم إعادة احتساب معدل ربح فعلي جديد للموجود. نتيجة لذلك يعتبر تاريخ إعادة التفاوض على أنه تاريخ الاعتراف المبدئي لغرض احتساب انخفاض القيمة، متضمناً غرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

لو لم تكن التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة على نحو كبير عندها لن ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف بالموجود المالي. في هذه الحالة تعيد المجموعة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للموجود المالي استناداً إلى التدفقات النقدية المعدلة للموجودات المالية وتعترف بالمبلغ الناشئ عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية على أنه ربح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. في حالة القيام بهذا التعديل بسبب الصعوبات المالية لدى الطرف المقابل الذي تم تمويله عندها يتم عرض الربح أو الخسارة بجانب خسائر الانخفاض في القيمة. في حالات أخرى يتم عرضه في صافي الدخل من أنشطة التمويل.

المطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف عن مطلوب مالي عندما يتم تعديل أحكامه وتصبح التدفقات النقدية للمطلوب المعدل مختلفة على نحو كبير. في هذه الحالة يتم الاعتراف بمطلوب مالي جديد بالقيمة العادلة استناداً إلى الأحكام المعدلة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي المنتهي والمطلوب المالي الجديد بأحكام معدلة في بيان الدخل الموحد.

(ز) انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية)

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية والتي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

- الموجودات المالية التي هي أدوات دين؛
- عقود الضمان المالي الصادرة؛ و
- التزامات القروض الصادرة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ز) انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) (تابع)

يتم استخدام انخفاض القيمة والخسارة الائتمانية المتوقعة بصورة تبادلية في كل هذه البيانات المالية الموحدة.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي لعمر الخسائر الائتمانية المتوقعة، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً:

- أوراق استثمار الديون التي تقرر أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير؛ و
 - الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد المخاطر الائتمانية لها بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي بها.
- تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ينتج عن الأحداث الافتراضية على أداة مالية ممكنة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح للخسائر الائتمانية. تقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية غير منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للجهة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية التي تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: بالفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- التزامات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تمت إعادة التفاوض على شروط الموجود المالي أو تعديلها أو استبدال أحد الموجودات المالية القائمة بوجود جديد بسبب الصعوبات المالية للمقرض، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب استبعاد الموجود المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي إلى استبعاد الموجودات القائمة، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الموجود المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الموجودات القائمة؛
- إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالموجود القائم، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الموجود المالي القائم في وقت استبعاده. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الموجودات المالية القائمة التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف بها إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

تقوم المجموعة، في تاريخ كل تقرير، بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة الائتمانية أم لا. يعتبر الموجود المالي «منخفض ائتمانياً» عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي.

تتضمن الأدلة على أن موجود مالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبة مالية كبيرة للمقرض أو المصدر؛
- مخالفة العقد مثل حالات التعثر أو التأخر؛
- إعادة هيكلة موجود تمويلي من قبل المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتأخذ بغيرها؛
- أصبح من المحتمل أن المقرض سيدخل في حالة إفلاس أو أي حالة إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط لورقة مالية بسبب صعوبات مالية.

(ح) النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه أوراقاً نقدية وعمليات معدنية بالبنوك وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصارف مركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ والتي تخضع لمخاطر غير هامة من التغييرات في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من جانب المجموعة في إدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما في حكمه في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة المطفأة.

(ط) الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية التي يتم الاحتفاظ بها بغرض الإيجار أو لأغراض الزيادة الرأسمالية يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي تغيير عليها في حقوق الملكية كاحتياطي قيمة عادلة. أية خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة قياس

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ط) الاستثمارات العقارية (تابع)

الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة يتم تسجيلها في بيان المركز المالي الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة حتى نفاذ الرصيد المتوفر في الاحتياطي وفي الحالة التي تزيد فيها الخسائر عن الرصيد المتوفر يتم إدراج الخسائر في بيان الدخل الموحد. الخسائر أو الأرباح الغير محققة الناتجة من إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة. في حالة وجود خسائر غير محققة مسجلة سابقا في بيان الدخل الموحد في سنة مالية سابقة، يتم إدراج الأرباح غير المحققة في بيان الدخل الموحد للسنة إلى الحد اللازم لعكس الخسائر السابقة المسجلة في بيان الدخل الموحد. أي زيادة في هذه الأرباح عن خسائر السنة السابقة يتم إضافته إلى احتياطي القيمة العادلة.

(ي) أدوات إدارة المخاطر

تدخل المجموعة في أدوات المشتقات المالية الإسلامية لإدارة التعرض لمخاطر سعر الصرف الأجنبي، بما في ذلك وعد لشراء / بيع العملات من جانب واحد. ويتم تحويل هذه المعاملات وفقا لأسعار الصرف السائدة.

(ك) الموجودات الثابتة

الاعتراف والقياس

تقاس بنود الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة. تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة لاقتناء الموجود. تتضمن تكلفة الموجودات المكونة داخليا تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف متعلقة بصفة مباشرة لجعل الموجودات في حالة عمل وفقا لأغراض الاستخدام المطلوبة منها وتكاليف تفكيك وإزالة البنود وإرجاع الموقع الكائنة عليه إلى وضعه السابق وتكاليف الاقتراض المرسمة.

تتم رسملة البرنامج المشتري الذي يشكل جزءا مكملا لوظيفة المعدات ذات الصلة كجزء من تلك المعدات. عندما يكون لأجزاء بند الموجودات الثابتة أعمار إنتاجية مختلفة، تتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) للموجودات الثابتة.

الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أحد بنود الموجودات الثابتة يتم تحديدها بمقارنة متحصلات البيع مع القيمة الدفترية للموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالصافي في الإيرادات الأخرى / المصروفات الأخرى في بيان الدخل الموحد.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد مكونات الموجودات الثابتة في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في ذلك المكون للمجموعة وإمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للموجودات الثابتة في بيان الدخل الموحد عند تكبدها. يتم الاعتراف بالاستهلاك في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدره لكل جزء من بند الموجودات الثابتة حيث أن هذه هي أفضل مقارب يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الأصل وهي تستند إلى تكلفة الأصل ناقصا قيمته الباقية المقدره. يتم استهلاك الموجودات المستأجرة بموجب إيجارات تمويلية على مدى فترة الإيجار أو أعمارها الإنتاجية، أيهما أقصر. لا يتم إهلاك الأرض.

الأعمار الإنتاجية المقدره للسنة الحالية وسنوات المقارنة على النحو التالي:

٢٠ سنة	مباني
٣-٥ سنوات	معدات تقنية المعلومات
٥-٧ سنوات	أثاث وتركيبات
٥ سنوات	سيارات

تتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم الباقية للموجودات في تاريخ بيان المركز المالي، وتسويتها مستقبلاً إن كان ذلك ملائماً.

(ل) الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة عند اقتناءها المبدئي بشكل منفصل بالتكلفة. تكلفة الموجودات الغير الملموسة التي تم اقتناءها في جميع الأعمال يمثل القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس الموجودات الغير ملموسة بالتكلفة ناقص الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة، الموجودات الغير ملموسة المطورة داخليا باستثناء تكاليف التطوير المحملة لا يتم رسملتها ويتم عكس التكاليف في بيان الدخل الموحد في السنة التي تم فيها تحمل التكاليف.

يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الغير ملموسة كمحددة أو غير محددة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ل) الموجودات غير الملموسة (تابع)

الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة يتم إطفائها على مدى الأعمار الاقتصادية ويتم تقدير الانخفاض في القيمة عند وجود مؤشرات على أن الموجود غير الملموس قد انخفضت قيمته. فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات التي لها أعمار إنتاجية محددة يتم مراجعتها في كل سنة مالية. التغييرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو طريقة الاستخدام المتوقعة يتم المحاسبة عليها بتغير فترة الإطفاء أو الطريقة، كما هو مناسب، ويتم اعتبارها متغيرات في التقديرات المحاسبية.

كما يلي:

شهرة	علامات تجارية	برمجيات
غير محددة	محددة (١٠ سنوات)	محددة (٣-٥ سنوات)
يتم اختبار انخفاض القيمة إما بشكل فردي أو على مستوى الوحدة المولدة للنقد	مطفاة على أساس القسط الثابت على مدى فترات توافرها	مطفاة على أساس القسط الثابت على مدى فترات توافرها
مولدة داخليا أو مشتراه	مشتراه	مشتراه

(م) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات المجموعة الغير مالية في تاريخ بيان المركز المالي لتحديد وجود مؤشر على الانخفاض في القيمة، في حاله وجود أي مؤشر يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد. بالنسبة للشهرة والموجودات الغير ملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة أو التي ليست متوفرة حاليا للاستخدام، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد في كل سنة وفي نفس الوقت يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة إذا زادت القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المدرة للنقد عن القيمة المقدرة القابلة للاسترداد. المبلغ القابل للاسترداد للموجود أو لوحده المدرة للنقد هي قيمة قيد الاستخدام وقيمه العادلة ناقصا تكاليف البيع، أيهما أكثر. عند تقدير القيمة قيد الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس التقديرات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للموجود أو للوحدة المنتجة للنقد.

لغرض اختبار انخفاض القيمة يتم تجميع الموجودات التي لا يمكن اختبارها بصورة فردية معا في أصغر مجموعة من الموجودات التي تنتج تدفقات نقدية داخلية من الاستخدام تكون مستقلة بصورة أكبر من التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات أو الوحدات المدرة للنقد الأخرى. بدون الإخلال

باختبار سقف القطاع التشغيلي، لأغراض اختبار انخفاض قيمة الشهرة، يتم تجميع الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها بحيث يعكس المستوى الذي يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة فيه المستوى الأدنى الذي يتم فيه رصد الشهرة لأغراض التقارير الداخلية. يتم تخصيص الشهرة المستحوذ عليها في تجميع أعمال على مجموعات من الوحدات المنتجة للنقد التي يتوقع أن تستفيد من منافع التجميع.

لا تنتج موجودات المجموعة كشركة تدفقات نقدية داخلية منفصلة ويتم استخدامها من قبل أكثر من وحدة واحدة منتج للنقد. يتم تخصيص موجودات الشركة على الوحدات المنتجة للنقد على أساس معقول ومنسجم ويتم اختبار انخفاض قيمتها كجزء من اختبار الوحدة المنتجة للنقد التي تم تخصيص الموجود لها.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها فيما يتعلق بالوحدات المدرة للنقد أولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة المخصصة للوحدة المدرة للنقد (مجموعة الوحدات المنتجة للنقد) ومن ثم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المدرة للنقد (مجموعة الوحدات المدرة للنقد) بالتناسب.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(م) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تابع)

لا يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة. فيما يتعلق بالموجودات الأخرى يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في الفترات السابقة في كل تاريخ تقرير لتحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات تدل على نقص أو انتفاء خسارة الانخفاض في القيمة. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة لو كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للموجود للقيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي بعد أي إهلاك أو إطفاء، في حالة عدم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

(ن) حسابات العملاء الجارية

يتم الاعتراف بالأرصدة في الحسابات الجارية عند استلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالمبلغ المستلم من قبل المجموعة في وقت التعاقد. في نهاية فترة التقرير تقاس هذه الحسابات بالتكلفة المطفأة.

(س) حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هي أموال تحتفظ بها المجموعة ويمكن استثمارها حسب تقديرها الخاص. يفوض صاحب حساب الاستثمار المجموعة لاستثمار أموال صاحب حساب الاستثمار بالصورة التي ترى المجموعة أنها مناسبة بدون وضع قيود بخصوص متى وكيف وما هو الغرض الذي يجب أن تُستثمر فيه الأموال. يقوم المصرف باحتساب أتعاب الإدارة (أتعاب مضارب) على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، من إجمالي الدخل من حسابات الاستثمار فإن الدخل المنسوب إلى أصحاب الحسابات يتم تخصيصه على حسابات الاستثمار بعد طرح المخصصات والاحتياطيات وخصم حصة المجموعة كمضارب في الربح. يتم تحديد تخصيص الدخل من جانب إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الربح المسموح بها حسب أحكام وشروط حسابات الاستثمار المطلق.

(ع) توزيع الربح بين حقوق أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين

تلتزم المجموعة بتوجيهات مصرف قطر المركزي كما يلي:

- يتم التوصل إلى صافي الربح بعد الأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة المالية ويتم توزيعها بين أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة والمساهمين.
- تحتسب حصة ربح أصحاب حسابات الاستثمار على أساس أرصدة إيداعاتهم اليومية على مدار السنة بعد خصم حصة المضاربة المتفق عليها والمعلنة للمجموعة.
- في حالة وجود مصروف أو خسارة تنشأ من إهمال المجموعة بسبب عدم التزامه بلوائح وتوجيهات مصرف قطر المركزي، عندها يجب عدم تحمل تلك المصروفات أو الخسائر من جانب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق. يخضع هذا الموضوع إلى قرار مصرف قطر المركزي.
- في الحالة التي تكون فيها نتائج المجموعة في نهاية السنة صافي خسائر عندها سيقوم مصرف قطر المركزي، بصفته الجهة المسؤولة عن تحديد مسؤولية البنك عن هذه الخسائر، باتخاذ قرار عن كيفية معالجة هذه الخسائر بدون الإخلال بقواعد الشريعة الإسلامية.
- بسبب تجميع أموال الاستثمارات مع أموال المجموعة لأغراض الاستثمار، لن يتم إعطاء أولوية لأي طرف عند تخصيص الربح.

(ف) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة الموجودات التي تم اقتناؤها بأموال مدفوعة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما يعادلها والتي تتم إدارتها من قبل المجموعة بصفقتها كمدير استثمار استناداً إلى إما عقد مضاربة أو عقد وكالة. حسابات الاستثمار المقيدة هي بصورة حصرية للاستثمار في مشاريع محددة حسب توجيهات أصحاب حسابات الاستثمار. الموجودات التي يتم الاحتفاظ بها بهذه الصفة لا يتم تضمينها في موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

(ص) صكوك تمويل

يمثل تمويل الصكوك مساهمة مشتركة في ملكية موجودات أو منافع أو خدمات تحمل ربحاً نصف سنوي ثابت وتستحق بعد ٥ سنوات من تاريخ الإصدار. يتم الاعتراف بهذا الربح على نحو دوري وحتى تاريخ الاستحقاق. يتم إثبات الصكوك بالتكلفة المطفأة. يتم تصنيف هذه الصكوك كبنود منفصل في البيانات المالية الموحدة ضمن بند «صكوك تمويل».

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ت) الاعتراف بالإيرادات

المراوحة والمساومة

يتم الاعتراف بالربح من معاملات المراوحة والمساومة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد تعاقدياً ويمكن تحديد مبلغه عند بدء المعاملة. يتم تحقيق هذا الدخل على أساس التناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. عندما يكون دخل العقد غير قابل للتحديد ولا يمكن تحديد مبلغه يتم الاعتراف به عندما يكون الاعتراف مؤكداً على نحو معقول أو عند تحققه فعلياً. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

المضاربة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المضاربة عندما ينشأ الحق في استلام الدفعات أو عند توزيع المضاربة بينما يتم تحميل الخسائر على بيان الدخل الموحد عند الإعلان عن ذلك من جانب المضارب. في حالة خسارة رأس المال قبل البدء في الأعمال دون وجود إهمال أو تقصير من قبل المضارب يتم عندئذ خصم الخسائر من رأس مال المضاربة وتعامل كخسارة للمجموعة. في حالة الإنهاء أو التسبيل فإن الجزء غير المدفوع من قبل المضارب يسجل كذمم مدينة تستحق من المضارب.

المشاركة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المشاركة عندما يحين الحق في استلام الدفعات أو عند التوزيع.

الإجارة

يتم الاعتراف بالدخل من الإجارة على أساس التناسب الزمني على مدى فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الاستصناع

يتم الاعتراف بالإيراد وهامش الربح في بيان الدخل الموحد للمجموعة وفقاً لطريقة نسبة الإنجاز أو طريقة المقاوله المنتهية مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين إجمالي الإيرادات (سعر الشراء النقدي) والتكاليف التقديرية للمجموعة. بمجرد أن تصبح الخسائر على عقود الاستصناع متوقعة تقوم المجموعة بالاعتراف بتلك الخسائر.

الوكالة

يتم الاعتراف بالدخل من ودائع الوكالة على أساس التناسب الزمني بغرض جني معدل عائِد دوري ثابت استناداً إلى الرصيد القائم.

(ق) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو حكمي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام.

(ر) منافع الموظفين

(١) خطة المساهمات المحددة

تحتسب المجموعة مخصص لاشتراكات في صندوق

التقاعد الذي تديره الدولة بالنسبة للموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد ويتم إدراج المصروف الناتج عن ذلك ضمن تكلفة الموظفين ضمن المصروفات العمومية والإدارية في بيان الدخل الموحد. ليس لدى المجموعة أية التزامات دفع أخرى بمجرد دفع المساهمة. يتم الاعتراف بالمساهمات عند حلول موعد استحقاقها.

(٢) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لسياسات المجموعة. تحتسب المكافأة بناءً على راتب الموظف وفترة الخدمة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

(٣) منافع الموظفين قصيرة الأجل

تقاس مكافآت نهاية الخدمة قصيرة الأجل للموظفين على الأساس غير المخصص ويتم دفعها عند تقديم الخدمة ذات الصلة. يتم الاعتراف بالمطلوب للمبلغ المتوقع دفعه بموجب خطط الحافز النقدي قصير الأجل أو خطط مشاركة الربح لو كان لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي بدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمة سابقة تم تقديمها من جانب الموظف ومن الممكن قياس الالتزام بصورة موثوق بها.

(ش) رأس المال والاحتياطيات

توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم اعتمادها من جانب مساهمي البنك.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ت) الاعتراف بالإيرادات (تابع)

الإيرادات من خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية يتم الاعتراف بإيرادات خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية المصرفية (التي يتم عرضها في إيرادات الرسوم والعمولات)، متضمنة رسوم الودائع ورسوم التسويق والأداء حسب الأحكام التعاقدية عندما يتم تقديم الخدمة وتحقيق الإيراد. يكون ذلك في العادة عندما تقوم المجموعة بأداء جميع التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة ومن المحتمل على نحو كبير أن تتدفق المنافع الاقتصادية من المعاملة للمجموعة. يتم تحديد التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة استناداً إلى الأحكام المتفق عليها في العقود لكل معاملة. يستند تقييم ما إذا كانت المنافع الاقتصادية من المعاملة ستصب في مصلحة المجموعة على مدى الارتباطات المؤكدة الملزمة المستلمة من الأطراف الأخرى.

إيرادات الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيرادات الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءاً متمازجاً لمعدل الربح الفعلي على الأصل المالي المسجل بالتكلفة المطفأة ويتم إدراجها في قياس معدل الربح الفعلي للموجود المالي. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى متضمنة رسوم خدمة الحسابات وعمولات المبيعات وعمولات دراسة الجدوى ورسوم الإدارة والترتيب والمشاركة في التمويل عند أداء الخدمات ذات الصلة بها.

إيراد توزيعات الأرباح

يتم تحقيق إيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام الإيراد.

(ث) مصروف الضريبة

يتم احتساب الضرائب استناداً إلى القوانين واللوائح الضريبية في الاختصاصات التي تعمل فيها المجموعة. مبلغ الضريبة المستحقة الدفع أو المستلمة هو أفضل تقدير لمبلغ الضريبة التي يتوقع دفعها أو استلامها والذي يعكس الشك المتعلق بضرائب الدخل. يشمل مصروف الضريبة على ضريبة عالية وضريبة مؤجلة. يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والضريبة المؤجلة في بيان الدخل الموحد فيما عدا إلى الحد الذي تتعلق فيه بنود معترف بها مباشرة في حقوق الملكية. الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقعة سدادها أو استلامها من دخل أو خسارة السنة الخاضعة للضريبة باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وتتم تسويتها مع الضريبة المستحقة الدفع فيما يتعلق بسنوات سابقة.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. لا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة إلى:

- الفروق المؤقتة بين الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات في معاملة لا تعتبر بمثابة تجميع أعمال ولا تؤثر على بيان الدخل الموحد المحاسبي أو الخاضع للضريبة.
- الفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في شركات تابعة إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه ألا يتم عكسها في المستقبل المنظور،
- الفروق المؤقتة الناشئة من الاعتراف المبدئي بالشهرة.

تقاس الضريبة المؤجلة بالمعدلات الضريبية التي يتوقع تطبيقها على الفروق المؤقتة عند عكسها استناداً إلى القوانين المطبقة أو يتم تطبيقها على نحو واسع في تاريخ التقرير.

تتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة لو كان هناك حق قانوني قابل للتطبيق في مقاصة المطلوبات الضريبية الحالية مقابل الموجودات الضريبية الحالية وهي تتعلق بالضرائب التي يتم تحصيلها من نفس الاختصاص الضريبي على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة أو على منشآت ضريبية مختلطة ولكنه يقصد منها سداد مطلوبات وموجودات ضريبة عالية على أساس الصافي أو سيتم تحقيق موجوداتها ومطلوباتها الضريبية في نفس الوقت.

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة بالنسبة للخسائر الضريبية غير المستخدمة والأرصدة الضريبية والفروق المؤقتة المسموح بخصمها إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه توفر أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها في مقابلها. تتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة في كل تاريخ تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح من غير المحتمل معه تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

(خ) العائدات على السهم

يقوم البنك بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية بالبنك بعد خصم الربح المستحق للصكوك المؤهلة كرأس مال إضافي على العدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائدات المخففة للأسهم بتسوية الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية والعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ذ) التقرير القطاعي

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى بالمجموعة والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل لجنة الإدارة بالمجموعة (بصفتها كبير صانعي القرار التشغيلي) بهدف وضع قرارات عن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية متميزة.

(أ أ) الضمان المعاد حيازته

يتم إثبات الضمانات المعاد حيازتها مقابل سداد الموجودات المالية ضمن بيان المركز المالي الموحد تحت بند «موجودات أخرى» بقيمتها العادلة، ويتم المحاسبة عنها بما يتماشى مع سياسة المجموعة الخاصة بالاستثمارات العقارية كما في إيضاح 3 (ط).

(ب ب) الإيرادات التي تحظرها الشريعة

تلتزم المجموعة بعدم تحقيق أية إيرادات من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية، وعليه تقوم بتجنب أية إيرادات من مصادر غير شرعية في حساب خيري يتم استخدامه من قبل المجموعة للصرف على أنشطة اجتماعية مختلفة متضمنة البحوث والدراسات الشرعية حسب ما تحدده هيئة الرقابة الشرعية.

(ج ج) مطلوبات وكالات

تقبل المجموعة ودائع من العملاء بموجب عقد وكالة والتي بموجبها يتم الاتفاق على الأرباح المستحقة للعملاء، لا يوجد أي قيود على المجموعة لاستخدام الأموال التي وردت في إطار اتفاقيات عقود الوكالة. تسجل قيمة الوكالات الدائنة بالتكلفة إضافة إلى الأرباح المستحقة.

(د د) الضمانات المالية

تقوم المجموعة في سياق العمل الاعتيادي، بإصدار ضمانات مالية تشمل على اعتمادات مستنديه وخطابات ضمان وخطابات قبول. تدرج هذه الضمانات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة وهي الرسوم المستلمة في تاريخ إصدار الضمان، ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى العمر الإنتاجي للضمان المالي. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب هذا الضمان بالقيمة

المطفأة أو المصروفات التقديرية المطلوبة لسداد أي التزامات مالية تنشأ في تاريخ بيان المركز المالي أيهما أعلى. تحدد هذه التقديرات بناء على الصفقات المماثلة والخسائر المتكبدة تاريخياً ومدعومة بتقديرات الإدارة.

(ه ه) المطلوبات المحتملة

تتضمن المطلوبات المحتملة خطابات الضمان والاعتمادات المستنديه والتزامات المجموعة فيما يتعلق بتعهدات أحادية الجانب لشراء/بيع عملات وغيرها. هذه المطلوبات غير مدرجة في بيان المركز المالي الموحد، ولكن تم الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة.

(و و) أرقام المقارنة

فيما عدا في الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير أو يتطلب خلاف ذلك يجب الإبلاغ أو الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة.

(و و) أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتضمن المشتقات التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الموجودات والمطلوبات المشتقة التي لم يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات للمتاجرة. تقاس المشتقات التي يحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد. تقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر إضافة إلى بعض الأدوات المالية غير المشتقة كأدوات تحوط في العلاقات المؤهلة للتحوط. عند التخصيص المبدئي للتحوط تقوم المجموعة رسمياً بتوثيق العلاقة بين الأداة أو الأدوات المشتقة للتحوط والبنود المتحوط لها، متضمناً هدف واستراتيجية إدارة المخاطر عند القيام بالتحوط بجانب الطريقة التي سيتم استخدامها لتقييم فعالية علاقة التحوط. تقوم المجموعة بإجراء تقييم عند البدء في علاقة التحوط وعلى نحو مستمر أيضاً للتعرف على ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة (أدوات) التحوط ذات فعالية عالية في مقاصة التغيرات في القيمة العادلة للتدفقات النقدية لل بند (البنود) المتحوط لها خلال الفترة التي يتم تخصيص التحوط لها وما إذا كانت النتائج الفعلية لكل تحوط تقع ضمن مدى نسبة تتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٢٥ في المائة. تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحوط التدفق النقدي بالنسبة لمعاملة متوقعة إذا كان احتمال حدوث المعاملة المتوقعة عاليًا ويشكل تعرضاً لاختلافات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على الربح أو الخسارة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(و و) أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الاسلامية (تابع)

المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط (تابع)

اختارت المجموعة الاستمرار في تطبيق متطلبات المحاسبة التحوطية الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. فيما يلي عرض لعلاقات التحوط.

تحوطات القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو ارتباط مؤكد قد يؤثر على بيان الدخل الموحد، يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للمشتقة مباشرة في بيان الدخل الموحد بجانب التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له التي تعود إلى الخطر المتحوط له. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتهي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. يتم إطفاء أية تسوية حتى ذلك الوقت على البند المتحوط له باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي في بيان الدخل الموحد كجزء من معدل الفائدة الفعلي للبند على مدى عمره المتبقي.

تحوطات التدفقات النقدية

عند تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط التغير في التدفقات النقدية العائد إلى خطر محدد مصاحب للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو معاملة متوقعة على نحو كبير يمكن أن تؤثر على بيان الدخل الموحد فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به في الدخل الشامل الأخر في احتياطي التحوط. يعاد تصنيف المبلغ المعترف به في نفس الفترة كتحوط للتدفقات النقدية إلى بيان الدخل الموحد لإعادة التصنيف في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الدخل الموحد وبمعدل البند في بيان الدخل الشامل. أي جزء غير فعال في التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به مباشرة في بيان الدخل الموحد. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتهي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. في التحوط المتوقف لمعاملة متوقعة فإن المبلغ التراكمي المعترف به في الدخل الشامل الأخر من الفترة التي يصبح فيها التحوط فعالا يعاد تصنيفه

من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد كتسوية إعادة تصنيف عندما تحدث المعاملة المتوقعة وتأثر على بيان الدخل. في حالة عدم توقع حدوث المعاملة المتوقعة يعاد تصنيف الرصيد المتبقي في الدخل الشامل الأخر مباشرة إلى بيان الدخل الموحد كتسوية إعادة تصنيف.

٤ إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ولمحة عامة

الأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية جميع الموجودات والالتزامات المالية للمجموعة تتضمن الموجودات المالية النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية وأرصدة لدى البنوك والاستثمارات المالية وموجودات تمويل ومشتقات الأدوات المالية وموجودات أخرى محددة تتضمن الالتزامات المالية حسابات العملاء الجارية وأرصدة حسابات البنوك وصكوك تمويل ومطلوبات أخرى محددة. كما تتضمن الأدوات المالية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والمطلوبات المحتملة والتعهدات المدرجة ضمن بنود خارج الميزانية العمومية.

إدارة المخاطر

تعرض المجموعة للمخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية
- المخاطر الأخرى

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر أعلاه وأهداف المجموعة وسياساتها وعملياتها لقياس وإدارة المخاطر ورأس المال للمجموعة. تشمل أعمال المجموعة على تحمل مخاطر بالصورة المستهدفة وإدارتها بصورة مهنية. الوظائف الأساسية لإدارة المخاطر بالمجموعة هي تحديد جميع المخاطر الرئيسية بالمجموعة وقياس تلك المخاطر وإدارة مراكز الخطر وتحديد السقوف. تقوم المجموعة بالمراجعة المنتظمة لسياسات وأنظمة المخاطر لديها لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات بالسوق.

هدف المجموعة هو تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة، تعرف المجموعة المخاطر على إنها احتمال الخسائر أو الأرباح الضائعة، والتي قد تكون ناجمة عن عوامل داخلية أو خارجية.

٤ إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ولمحة عامة (تابع)

إطار إدارة المخاطر

يتولى أعضاء مجلس الإدارة («المجلس») المسؤولية العامة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للمجموعة والإشراف عليه.

شكل المجلس عدة لجان متخصصة تقوم بتقديم تقاريرها للمجلس مباشرة كما تقوم نيابة عن المجلس بدعم كفاءة أعمال الإدارة والتي تتضمن أساساً من اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر ولجنة السياسات والإجراءات ولجنة التعويضات والمزايا. تتكون اللجنة التنفيذية من أعضاء في المجلس بمشاركة الرئيس التنفيذي للمجموعة بالإضافة إلى كبار المسؤولين عن تداول المعلومات والبيانات المطروحة للنقاش. وقد قام المجلس بتعيين اللجنة التنفيذية لمساعدته في القيام بمسؤولياته وذلك لتمكين اللجان من ممارسة صلاحيات من خلال: التفويض الممنوح لها بين اجتماعات المجلس حول المسائل العاجلة التي يتم الاحتفاظ بها عادة لقرار المجلس نفسه. وتنفيذ المسؤوليات التي يفوض بها المجلس، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وفي حين أن المجلس له السلطة النهائية فيما يتعلق بالمسائل الائتمانية، فإن اللجنة التنفيذية، بموجب التفويض الحالي من المجلس، هي المسؤولة عن تطبيق سياسة الائتمان والاستثمار في سبيل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجلس.

اللجنة التنفيذية هي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة. يأتي على رأس مهام اللجنة التنفيذية ومسؤولياتها تزويد المجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة والمراجعة المنتظمة لأداء وأعمال مختلف القطاعات والنشاور مع إيداء الرأي للمجلس في القرارات الاستراتيجية وإعداد قرارات منح الائتمان التي تكون ضمن صلاحياتها. تعمل اللجنة على وضع مقترحات خطط عمل المجموعة تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.

إن الهدف الرئيسي لعمل لجنة السياسات والإجراءات هو دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات ونظم وموازنات وإجراءات أدلة العمل تتكفل اللجنة بأن تسيير سياسات وممارسات المصرف وفقاً للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام والاعتراف من أن الإجراءات الوظيفية متوائمة مع أهداف وعمليات المؤسسة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً مراقبة أداء المصرف الفصلي على ضوء خطة العمل الاستراتيجية والموازنات المعتمدة. ويشمل لك مراجعة وتعزيز تطوير الأعمال ومواءمة المنتجات وتوزيع الموارد

لمختلف قطاعات العمل بالمصرف، وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الانحراف عن السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المعايير القياسية ورفعها لإدارة المصرف من حين لآخر لاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة، وهي مسؤولة أيضاً عن رسم سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على القيم التي تمثل إليها المجموعة وشعارها.

إن لجنة الترشيحات والمكافآت هي المسؤولة عن وضع سياسة المكافآت لجذب الموظفين والمحافظة عليهم وتحفيزهم وإدارة أعلى مستوى من الكفاءة لديهم والمهارات اللازمة لتحقيق أهداف البنك على أساس سنوي. إن اللجنة مسؤولة عن التأكد من أنها توازن بين مصالح المساهمين والبنك وموظفيه. وتجتمع اللجنة عدة مرات خلال السنة لأداء مهامها والالتزام بها بالتفويض الممنوح لها.

إن الهدف الرئيسي لعمل لجنة التدقيق والمخاطر هو مساعدة المجلس على استيفاء متطلبات الحوكمة والالتزامات الرقابية المنوطة بها. ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية، ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين ونظم سلوك العمل للمجموعة. كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس.

هدف لجنة التدقيق والمخاطر هو مساعدة مجلس الإدارة على استيفاء ضوابط الحوكمة والقيام بالمسؤوليات المتعلقة بالمجموعة. تشمل هذه على إدارة المخاطر والتقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية ووظائف التدقيق الداخلي والخارجي وعملية رصد الالتزام بالقوانين واللوائح ولائحة تسيير أعمال المجموعة. دور المجموعة هو تقديم التقارير لمجلس الإدارة وتوفير المشورة المناسبة والتوصيات حول أمور متعلقة بلائحة لجنة التدقيق والمخاطر بغرض تسهيل عملية اتخاذ القرار من قبل المجلس.

لجنة التدقيق والمخاطر تتم مساعدتها في هذه المهام من قبل إدارتي التدقيق الداخلي والالتزام. بالإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه، فقد قامت الإدارة بتكوين عدة لجان داخلية متعددة المهام مثل لجنة الإدارة ولجنة الائتمان والاستثمار ولجنة الموجودات والالتزامات (ALCO) ولجنة الأصول الخاصة وهي مسؤولة عن تطوير ومراقبة سياسات المخاطر في مجالها المحدد.

تقدم مجموعة إدارة المخاطر والتي تعمل بصورة مستقلة برفع تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي وتقوم

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مقدمة ولمحة عامة (تابع)

إطار إدارة المخاطر (تابع)

لجنة التدقيق والمخاطر بمساعدة المجلس على الرقابة على الأعمال.

سياسات وإجراءات مجموعة المخاطر تم وضعها للتعرف على وتحليل المخاطر التي يواجهها المصرف، وذلك لوضع حدود مناسبة للمخاطر وسبل الرقابة وكذلك لمتابعة المخاطر الخاصة بالحدود الموضوعية يتم مراجعة السياسات والنظم الخاصة بمجموعة المخاطر بشكل دوري ومستمر لكي تعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات وكذلك التغيرات في الخدمات المقدمة.

يحدد بيان قابلية تحمل المخاطر درجة تحمل البنك للمخاطر التي تتراجم في إطار من سقف المخاطر أو الأهداف أو المقاييس الخاصة بفئات المخاطر الرئيسية من خلال البنك والمجموعة المصرفية. ومن ثم، فإن وضع القابلية للمخاطرة يضمن إدارة المخاطر بشكل استباقي في إطار العمل.

يقوم مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية للبنك بمراجعة واعتماد قابلية المخاطر وإطار العمل على أساس سنوي للتأكد من توافقه مع بيئة عمل البنك ومتطلبات أصحاب المصلحة والاستراتيجية. يتم تحديد مستويات تحمل المخاطر على مستويات مختلفة من المحفزات، مع خطط واضحة ومحددة للتصعيد وخطط العمل.

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق أحد العملاء أو الطرف المقابل للموجودات المالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد المجموعة خسائر مالية وتنشأ هذه المخاطر بشكل أساسي من موجودات التمويل وأرصدة لدى البنوك واستثمارات مالية وموجودات أخرى محددة. يشتمل الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان للمجموعة على التالي:

- وضع هيكل صلاحيات وسقوف للموافقة على تجديد الأنشطة التمويلية.
- مراجعة وتقييم مخاطر التعرض الائتماني وفقاً لهيكل الصلاحيات والسقوف قبل اعتماد التسهيلات للعملاء. وتخضع عمليات التجديد ومراجعة الأنشطة التمويلية لنفس عملية المراجعة.
- تنويع أنشطة التمويل والاستثمار.
- الحد من التركيز الائتمانية في القطاعات الصناعية والمواقع الجغرافية ولدى الأطراف الأخرى.
- المراجعة المستمرة لمدي الالتزام بالسقوف المعتمدة للتعرض فيما يتعلق بالأطراف الأخرى والقطاعات والبلدان ومراجعة السقوف بما يتماشى مع استراتيجية إدارة المخاطر وتوجهات السوق.
- وجود إطار شامل لسقوف مخاطر الائتمان التي

تقوم بمراقبة الجودة الشاملة لمحفظه الائتمان للبنك بالإضافة إلى المحافظ الأساسية. بالإضافة إلى ذلك يتم تحديد مستويات مخاطر تركز محددة على مستوى المنتج، والجغرافيا، والأطراف الأخرى والتي تندرج في المنظمة المعنية.

تتولى لجنة الائتمان والاستثمار المسؤولية اليومية عن جميع الأمور المتعلقة بمخاطر الائتمان، بما في ذلك تفسير وتطبيق سياسة الائتمان والاستثمار ومراقبة محفظة التعرض وحدود الدول. تقوم لجنة الائتمان والاستثمار بمراجعة وإدارة سياسات مخاطر الموجودات والموافقات والتعرضات والاسترداد المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر الامتثال. وهي تعمل كمنتدى عام لمناقشة أي جانب من جوانب المخاطر التي تواجهه أو التي من المحتمل أن تواجه المصرف مما يؤدي إلى إضرار بسمعة المصرف أو خسارة مالية له. كما تشرف أيضاً على عمليات لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة الموجودات الخاصة.

إضافة إلى ذلك، تدير المجموعة مخاطر التعرض الائتماني بالحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً وتحديد مدة التعرض. قد تعتمد المجموعة في بعض الحالات إلى إنهاء عمليات معينة أو التنازل عنها لأطراف أخرى لتخفيف مخاطر الائتمان.

وتجري مراجعة منتظمة لوحدات الأعمال، والسياسات الائتمانية للمجموعة من قبل إدارتي التدقيق الداخلي/الخارجي والالتزام.

(أ) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحفوظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر قائمة المركز المالي. يظهر الحد الأقصى للمخاطر بإجمالي الأرصدة قبل تأثير التخفيف عن طريق استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية والضمانات.

التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بموجودات مالية مسجلة في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٦,٤٤٢,٤٩٢	٦,٣٧١,٣٩٥	أرصدة لدى بنوك مركزية
٣,٥٥٢,٢٨٤	٦,٩١٣,٢٥٨	أرصدة لدى بنوك
١١٣,٧٥٣,٥٩٣	١١٩,٠٧٢,٤٣٢	موجودات تمويل
٣,٩٠٦,٧١٦	٣,٢٧٥,١٦١	استثمارات مالية - دين
١٥٤,٦٥٥,٨٥	١٦٢,٦٣٢,٢٤٦	التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى كما يلي:
١,٩٧٨,٣٥٥	١,٧٤٤,٠٢٢	خطابات ضمان
٥,١٤٨,٢٤٤	٧,٠٢٧,٣٠٧	تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
٤,١٦٧,٨٦٠	٥,٩٠١,٠٩٤	اعتمادات مستنديه
٢,٢٩٤,٤٥٩	٢٣,٦٧٢,٤٢٣	

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بموجودات مالية مسجلة في بيان المركز المالي الموحد (تابع)

يمثل الجدول أعلاه سيناريو أسوأ الحالات لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به لتعزيزات الائتمانية الأخرى المرفقة. بالنسبة للموجودات المسجلة في بيان المركز المالي الموحد، استندت المخاطر الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الواردة في بيان المركز المالي الموحد. الحد الأقصى للتعرض للخطر الائتماني المتعلق بالضمان المالي هو أقصى قيمة يمكن للبنك أن يدفعها في حالة استدعاء الضمان.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بضمان مالي هو كامل المبلغ الذي قد يكون بإمكان المجموعة دفعه في حالة استدعاء الضمان. الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالتزام تمويل هو المبلغ الكامل للالتزام. في كلتا الحالتين فإن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر أكبر بكثير من المبلغ المعترف به كمطلوبات في بيان المركز المالي الموحد.

(٢) تركيز مخاطر الائتمان لموجودات مالية ذات تعرض لمخاطر الائتمان القطاعات الجغرافية

يحلل الجدول التالي مخاطر ائتمان المجموعة بقيمتها الدفترية (بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي تعزيز ائتماني آخر) بحسب المناطق الجغرافية. استناداً إلى مقر إقامة أطرافها المقابلة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
٦,٢١٧,٥٧٠	-	١٢٣,٣٣٤	١٤,٥٨٨	٦,٤٤٢,٤٩٢
أرصدة لدى بنوك مركزية				
١,٤٥٧,١٨١	٣٦٦,١٢٨	٢٨٣,١٧١	١,٤٤٥,٨٠٤	٣,٥٥٢,٢٨٤
أرصدة لدى بنوك				
١٥,١١١,٦٨٥	٦٦٦,١٤٥	٣٨٠,٨٥٥	٧,٦٠٠,٤٢٨	٢٣,١٦٩,١١٣
موجودات تمويل				
٣٠,٤٣,٦٥٧	٤٣٠,٤٩٥	٢٨,٧٦٣	٤٣,٨٠١	٣٠,٩٦,٦١٦
استثمارات مالية - دين				
١٤٢,٨٢٩,٥٧٣	١,٤٥٧,٧٦٨	٨٦,١٢٣	٩,٥٥١,٦٦١	١٥٤,٦٥٥,١٥٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
٥,٩٨٧,٠٤٨	-	٢٩٩,١٩٢	٨٥,١٥٥	٦,٣٧١,٣٩٥
أرصدة لدى بنوك مركزية				
٥,٣٧٧,٦٩٤	٢١,٠١٧	١٥٠,٦٦٨	١,٣٦٣,٨٧٩	٦,٩١٣,٢٥٨
أرصدة لدى بنوك				
١١,٠٧١,٨٥١	١,٢٠٨,٠٤٦	٢٦٣,٢٨٥	٧,٤٢٩,٢٥٠	١٩,٩٧٢,٤٣٢
موجودات تمويل				
٢٩,٤٧٥,٢٨٥	٣٩٣,٢٥٠	٢٢,٦١٣	٣٨٤,٢٣٨	٣٠,٢٧٥,٦١٦
استثمارات مالية - دين				
١٥١,١١١,٨٧٨	١,٦٢٢,٠٨٨	٧٣٥,٧٥٨	٩,٢٦٢,٥٢٢	١٦٢,٦٣٢,٢٤٦

بنود خارج الميزانية العمومية				
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
١,٦٦٦,١٠٩	١٦,٩٦٦	١١,١٩٠	٣٢٤,٩٠	١,٩١٨,٣٥٥
خطابات ضمان				
٤,٩٤٥,٧٠	٥٥,٩٧٦	٢,١٤٥	١٤٥,٥٣	٥,١٤٨,٢٤٤
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة				
١,٦٠,٦٦٩	-	٤,٦٨٨	٣,٠٢٢,٩٠٣	٤,٦٣٨,٢٦٠
اعتمادات مستنديه				
١٦,٧٣١,٤٤٨	٧٢,٩٤٢	١٨,٢٣	٣,٤٧٢,٠٤٦	٢٠,٢٩٤,٤٥٩

بنود خارج الميزانية العمومية				
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
١,٥٦١,٧٣٢	١٥,٨٦٤	١٠,٤٩٦	١٥٥,٩٣٠	١,٧٤٤,٠٢٢
خطابات ضمان				
٦,٩٩١,٠٩٩	١٧,٣٩١	٥٠,٧٩	١٣,٧٣٨	٧,٠٢٢,٣٠٧
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة				
١,١٩١,٨٩٠	-	-	٤,٧٠٩,٢٠٤	٥,٩٠١,٠٩٤
اعتمادات مستنديه				
١٨,٧٤٤,٧٢١	٣٣,٢٥٥	١٥,٥٧٥	٤,٨٧٨,٨٧٢	٢٣,٦٧٢,٤٢٣

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٢) تركيز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

قطاعات الصناعة

فيما يلي تحليل قطاعات الصناعة طبقاً للحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة من عناصر المركز المالي الموحد. يظهر الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالقيمة الإجمالية قبل احتساب تأثير التخفيف من خلال استبعاد العمليات المتقابلة واتفاقيات الضمانات.

صافي التعرض للمخاطر ٢٠١٩	صافي التعرض للمخاطر ٢٠٢٠	ممولة وغير ممولة
٥٥,٥٣٢,٧٧٠	٥٢,٧٧٣,٩٣١	حكومة
٦,٧٣٣,٢٣٩	١٠,١٨٠,٣١٤	المؤسسات غير المصرفية
٦,٨٤٣,٣٢١	٧,٩١٣,١٩٢	صناعة
١٣,٥٤٦,٩٤٨	١٣,٥٠٠,٩٣٤	تجارية
١٦,٨٩٨,١١٠	١٨,٨١٠,١٢٩	خدمات
٤,٣٣٦,٠٩٨	٥,٥٢٠,١٤٢	مقاولات
٢١,٣٤٩,٤٥٥	٢١,٨٣٢,٣٦٣	عقارات
٢٤,١١,٩١٧	٢٥,٧٩٤,٧٦٢	أفراد
٥,٣١٣,٢٢٧	٦,٣٠٦,٤٧٩	أخرى
٢٠,٢٩٤,٤٥٩	٢٣,٦٧٢,٤٢٣	مطلوبات محتملة
١٧٤,٩٤٩,٥٤٤	١٨٦,٣٠٤,٦٦٩	الإجمالي

التعرض لمخاطر الائتمان

يعرض الجدول تحليل للأطراف المقابلة عن طريق تعيين وكالة تصنيف:

٢٠١٩	٢٠٢٠	درجات متساوية
٦٢,٥٧٣,٧٣٥	٦٢,١٦٩,٠٠٠	AAA إلى AA-
٦,٨٩١,٢٦٧	٨,٣٣٧,١٠٥	A+ إلى A-
٨٢,٣٣,٢٦١	٩١,٢٩٩,٥٨١	BBB إلى BBB-
١٨,٣٠٦,٣٨٩	١٩,٤٥٠,٨١٢	BB+ إلى B-
٥,١٤٩,٨٩٢	٥,٠٤٨,١٧١	غير مصنفة
١٧٤,٩٤٩,٥٤٤	١٨٦,٣٠٤,٦٦٩	الإجمالي

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٣) الجودة الائتمانية

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع مجموعة آلية التقييم الداخلي لعلاقة التصنيف ضمن الموجودات التمويلية. تستخدم المجموعة مقياس يتراوح من ١ إلى ١٠ للعلاقة الائتمانية، إذ تدل الدرجات ١-٧ على ائتمان عام، و٨ و٩ و١٠ تدل على ائتمان متعثر. يتم منح جميع الائتمانات تصنيفاً وفقاً لمعايير محددة. تسعى المجموعة باستمرار لإدخال تحسينات على منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وأكثر من ذلك في حالة الموجودات المتعثرة.

تحليل الجودة الائتمانية

يقدم الجدول التالي تفاصيل عن الجودة الائتمانية:

٢٠١٩					٢٠٢٠				
الإجمالي	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	الموجودات التمويلية العاملة (الدرجات من ١ إلى ٧)	الإجمالي	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	الموجودات التمويلية العاملة (الدرجات من ١ إلى ٧)
١٢٢,٨٣٦,٧٦١	-	١٧,٧١٢,٦٦٨	١٥,١٢٤,٩٣٣	المبلغ الإجمالي	١٢٩,٠٤٢,٦٢٣	-	٢٠,٣٨٥,٧٨٤	١٠٨,٦٥٦,٨٣٩	المبلغ الإجمالي
(٧,٨٣٣,٠٩٤)	-	(١,٤٧٠,٨١٢)	(٦,٣٦٢,٢٨٢)	الربح المؤجل	(٧,٧٤٩,٢١٩)	-	(١,٤٦٧,٠١٣)	(٦,٢٨٢,٢٠٦)	الربح المؤجل
١١٥,٠٠٣,٦٦٧	-	١٦,٢٤١,٨٥٦	٩٨,٧٦١,٨١١	القيمة الدفترية	١٢١,٢٩٣,٤٠٤	-	١٨,٩١٨,٧٧١	١٠٢,٣٧٤,٦٣٣	القيمة الدفترية
١,٥٤١,٣٩٣	١,٥٤١,٣٩٣	-	-	المتعثرة (الدرجات من ٨ إلى ١٠) المبلغ الإجمالي	١,٧٧٦,٦٤٦	١,٧٧٦,٦٤٦	-	-	المتعثرة (الدرجات من ٨ إلى ١٠) المبلغ الإجمالي
(٢٦,٣٣٢)	(٢٦,٣٣٢)	-	-	الربح المؤجل	(٢٤,٤٢٤)	(٢٤,٤٢٤)	-	-	الربح المؤجل
١,٥١٥,٠٦١	١,٥١٥,٠٦١	-	-	القيمة الدفترية	١,٧٥٢,٢٢٢	١,٧٥٢,٢٢٢	-	-	القيمة الدفترية
(٢,٦٩٨,٦٨٧)	(١,٤٤٨,٦١٣)	(٦٥٠,٣٧٧)	(٦٠٠,٣٧٧)	مخصص انخفاض القيمة	(٣,٩٠١,٩٨٨)	(١,٥٤٥,٧١٥)	(٦٨٩,٠٩٣)	(١,٦٦٦,٢٩٠)	مخصص انخفاض القيمة
(٦٦,٤٤٨)	(٦٦,٤٤٨)	-	-	الربح المعلق	(٧٢,٠٩٦)	(٧٢,٠٩٦)	-	-	الربح المعلق
١١٣,٧٥٣,٥٩٣	-	١٥,٥٩١,٨١٩	٩٨,٦١,٧٧٤	صافي القيمة الدفترية	١١٩,٠٧٢,٤٣٢	١٣٤,٤١١	١٨,٢٢٩,٦٧٨	١٠٠,٧٠٨,٣٤٣	صافي القيمة الدفترية

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٣) الجودة الائتمانية (تابع)

٢٠١٩				
الإجمالي	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	استثمارات مالية - دين (التكلفة المطفأة)
٣,٧٩٩,٨٩٣	-	٧٨,٥٢٣	٣,٧٢١,٣٧٠	عاملة (AAA إلى B- و NR)
١٢,٠٥٧	١٢,٠٥٧	-	-	دون المستوى (CCC+ إلى D)
٣,٩١,٩٥٠ (١٠,٢٢٦)	١٢,٠٥٧ (٩٤,٨٥٠)	٧٨,٥٢٣ (٤,٣٣٧)	٣,٧٢١,٣٧٠ (١,٣٩٠)	مخصص انخفاض القيمة
٣,٨٠٦,٧٢٤	٧,٠٠٧	٧٤,١٨٦	٣,٧٢٠,٣٣١	القيمة الدفترية
مستحق من بنوك مركزية				
١,٦٦,٤٩٢	-	-	١,٦٦,٤٩٢	عاملة (AAA إلى B- و NR)
-	-	-	-	دون المستوى (CCC+ إلى D)
١,٦٦,٤٩٢ (٢١٨,٠٠٠)	-	-	١,٦٦,٤٩٢ (٢١٨,٠٠٠)	مخصص انخفاض القيمة
١,٤٤٢,٤٩٢	-	-	١,٤٤٢,٤٩٢	القيمة الدفترية
مستحق من بنوك				
٣,٥٥٢,٣٢٩	-	٢٢٢,٥٦٠	٣,٣٢٥,٧٦٩	عاملة (AAA إلى B- و NR)
٢,٠٤٧	٢,٠٤٧	-	-	دون المستوى (CCC+ إلى D)
٣,٥٧٢,٩٧٦ (٢,٠٤٧)	٢,٠٤٧ (٢,٠٤٧)	٢٢٢,٥٦٠ (٧)	٣,٣٢٥,٧٦٩ (٣٨)	مخصص انخفاض القيمة
٣,٥٥٢,٢٨٤	-	٢٢٢,٥٥٣	٣,٣٢٥,٧٣١	القيمة الدفترية
التزامات القروض والضمان المالي				
٢,٢٥٩,٥٥٩	-	٧٣٢,٦٠	١,٥٢٦,٩٥٣	عاملة (درجات 1 إلى 7)
٣٤,٩٠٠	٣٤,٩٠٠	-	-	متعثرة (درجات من 8 إلى 10)
٢,٢٩٤,٤٥٩ (٤١,٤٦)	٣٤,٩٠٠ (١٤,٩٢٠)	٧٣٢,٦٠ (٦,٤٨٥)	١,٥٢٦,٩٥٣ (١٩,٦٤١)	مخصص انخفاض القيمة
٢,٢٥٣,٤١٣	١٩,٩٨٠	٧٢٦,١٢١	١,٥٠٧,٣٢٢	القيمة الدفترية

٢٠٢٠				
الإجمالي	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	استثمارات مالية - دين (التكلفة المطفأة)
٣,٠٥١,٣٦٥	-	٧١,٨٤٢	٢,٩٧٩,٥٢٣	عاملة (AAA إلى B- و NR)
١٢,٠٥٧	١٢,٠٥٧	-	-	دون المستوى (CCC+ إلى D)
٣,١٥٣,٤٢٢ (١٠٠,٤٥)	١٢,٠٥٧ (٩٨,١٢٦)	٧١,٨٤٢ (١,٦٦٦)	٢,٩٧٩,٥٢٣ (٢٥٣)	مخصص انخفاض القيمة
٣,٠٥٣,٣٧٧	٣,٩٣١	٧٠,١٧٦	٢,٩٧٩,٢٧٠	القيمة الدفترية
مستحق من بنوك مركزية				
١,٠٧٢,٢٠٣	-	-	١,٠٧٢,٢٠٣	عاملة (AAA إلى B- و NR)
٥١٧,١٩٢	٥١٧,١٩٢	-	-	دون المستوى (CCC+ إلى D)
١,٥٨٩,٣٩٥ (٢١٨,٠٠٠)	٥١٧,١٩٢ (٢١٨,٠٠٠)	-	١,٠٧٢,٢٠٣ (٢١٨,٠٠٠)	مخصص انخفاض القيمة
١,٣٧١,٣٩٥	٢٩٩,١٩٢	-	١,٠٧٢,٢٠٣	القيمة الدفترية
مستحق من بنوك				
١,٩١٣,٨١٩	-	٤,٥٥٩	١,٩٠٩,٢٦٠	عاملة (AAA إلى B- و NR)
٢,٠٤٧	٢,٠٤٧	-	-	دون المستوى (CCC+ إلى D)
١,٩٣٤,٤٦٦ (٢١,٢٠٨)	٢,٠٤٧ (٢,٠٤٧)	٤,٥٥٩ (٠)	١,٩٠٩,٢٦٠ (٥٦٠)	مخصص انخفاض القيمة
١,٩١٣,٢٥٨	-	٤,٥٥٩	١,٩٠٨,٦٩٩	القيمة الدفترية
التزامات القروض والضمان المالي				
٢٣,٥٢٢,٧٥٦	-	٥٤٤,٧٥٨	٢٢,٩٧٧,٩٩٨	عاملة (درجات 1 إلى 7)
١٤٩,٦٦٧	١٤٩,٦٦٧	-	-	متعثرة (درجات من 8 إلى 10)
٢٣,٦٧٢,٤٢٣ (٥٠,٥٢٤)	١٤٩,٦٦٧ (٣٣,٣٤٩)	٥٤٤,٧٥٨ (٢,٨٢٩)	٢٢,٩٧٧,٩٩٨ (١٤,٣٤٦)	مخصص انخفاض القيمة
٢٣,٦٢١,٨٩٩	١١٦,٣١٨	٥٤١,٩٢٩	٢٢,٩٦٣,٦٥٢	القيمة الدفترية

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٣) الجودة الائتمانية (تابع)

النقد وما في حكمه

تحتفظ المجموعة بنقد وما في حكمه بمبلغ ٣,٠٢٣ مليون ريال قطري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢,٧٠١ مليون ريال قطري في ٢٠١٩). يتم الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه لدى بنوك مركزية ومؤسسات مالية في الأطراف المقابلة مصنفة في التصنيفات AA- إلى AA+ الأقل استناداً إلى تصنيفات من وكالات خارجية فيما عد مبلغ ٦٠٢ مليون ريال قطري (٤٤٣ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٩) غير مصنفة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٢٠١٩، لم تتخطى أي من الموجودات المالية في فئة موجودات أخرى موعد استحقاقها أو تنخفض قيمتها ولم يتم الاعتراف بأي مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة مقابلها.

الضمانات الإضافية

تحصل المجموعة على ضمانات إضافية وتعزيزات ائتمانية أخرى في سياق الأعمال العادية من الأطراف المقابلة. وبصفة عامة، لم يكن هناك خلال السنة تدهور ملحوظ في جودة الضمانات الإضافية المحتفظ بها من قبل المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات الإضافية للمجموعة.

القيمة العادلة للضمانات الإضافية المحتفظ بها مقابل موجودات التمويل منخفضة القيمة الائتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ هي ١١,٧ مليون ريال قطري (١٢,٦ مليون ريال قطري في ٢٠١٩).

إن قيمة المبلغ التعاقدي للموجودات المالية المشطوبة خلال الفترة، خاضعاً لنشاط الإنفاذ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ هو ٢٢,٣ مليون ريال قطري (٧٦,٧ مليون ريال قطري في ٢٠١٩).

موجودات التمويل المعاد جدولتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة ترتيبات لتمديد فترة السداد واعتماد خطط إدارية خارجية وتعديل وتأجيل السداد. تستند سياسات وممارسات إعادة الهيكلة إلى مؤشرات أو معايير وبحسب تقدير الإدارة فإنه من المرجح جداً استمرار الدفع. تتم مراجعة هذه السياسات على نحو مستمر. موجودات التمويل المعاد التفاوض بشأنها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت قيمتها ٣,١ مليون ريال قطري (٨,٩ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٩). تتمثل هذه الأرصدة أساساً في تمويل بصيغة الإجارة والاستئجار تم إعادة هيكلتها عند اكتمال الموجودات المتعلقة بها وبناء على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

(4) الضمان المعاد حيازته

يتم بيع العقارات المعاد حيازتها في أقرب وقت عملي ممكن مع استخدام المتحصلات لتخفيض المديونية القائمة. يتم تصنيف العقارات المعاد حيازتها في بيان المركز المالي الموحد ضمن الموجودات الأخرى.

(٥) سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب موجود تمويل أو رصيد الاستثمار في أدوات ذات طبيعة دين وأية مخصصات خاصة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن الموجود التمويل أو الضمان الخاص به غير قابل للتحصيل وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للعميل/ المصدر مثل عدم مقدرة العميل/ المصدر على سداد الالتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات التمويلية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموماً على مركز تجاوز المنتج المحدد لموعد استحقاقه.

(٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كان خطر التخلف عن سداد أداة مالية قد ازداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد لا لزوم له. وهذا يشمل المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بما في ذلك نظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وتصنيف المخاطر الخارجية، إن وجدت، وحالة الحسابات المتأخرة في السداد، والحكم الائتماني، وحيثما كان ممكناً، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضاً بتحديد أن التعرض للمخاطر شهد زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة ترى أنها تدل على ذلك وقد لا يعكس تأثيرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

- انخفاض درجتين للتصنيف من ١ إلى ٤ أو انخفاض درجة واحدة للتصنيفات من ٥ إلى ٦.
- التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الاثني عشر شهراً الماضية.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تابع)

(ج) التسهيلات متأخرة السداد بعدد ٦٠ يوما كما في تاريخ التقرير.

(د) أي سبب آخر وفقا لتقدير الإدارة أن الأدلة على حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

تصنيف مخاطر الائتمان

يتم تحديد تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى خطر التعثر. تختلف هذه العوامل بناءً على طبيعة التعرض ونوع المقرض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، والتي قد تؤدي إلى نقل تعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة.

وضع هيكل المدة لاحتمالية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج تحليلية لتحليل البيانات المجمعة ووضع تقديرات للتعرضات لمخاطر احتمالية التعثر وكيفية توقع تغييرها نتيجة لمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية في مختلف المناطق الجغرافية التي يتعرض فيها المجموعة لمخاطر.

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للقرض قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغيير في ظروف السوق واحتفاظ العميل وعوامل أخرى لا تتصل بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. القرض القائم والذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الاعتراف عنه والاعتراف بدلا عنه بقرض معاد التفاوض عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكنا، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلا عن حيازة الضمانات الإضافية، إن وجدت. قد يتضمن هذا توفير ترتيبات دفع وتوثيق اتفاقية قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفاوض عليها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنه من المرجح أن تحدث جميع المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها لأسباب ائتمانية في الـ ١٢ شهرا الماضية تحت المرحلة ٢.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجود المالي متعثر عندما:

- يكون من غير المرجح أن يدفع الطرف الذي يتم تمويله التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحويل الضمان (لو كان يتم الاحتفاظ بأي ضمان)؛ أو

- يكون الطرف الذي يتم تمويله قد تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من ٩٠ يوما بخصوص أي التزام ائتماني هام للمجموعة؛ أو
- تم التصنيف الداخلي على أنه ٨ أو ٩ أو ١٠ بما يتماشى مع تصنيفات مصرف قطر المركزي لفئات دون القياسية أو المشكوك في تحصيلها أو الخسارة على التوالي.

عند تقييم ما إذا كان المقرض متعثرا تدرس المجموعة المؤشرات:

- الكمية أي مركز تجاوز موعد الاستحقاق وعدم الدفع لأي التزام آخر من جانب نفس المصدر إلى المجموعة؛ و
 - استنادا إلى البيانات المطورة داخليا والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.
- قد تتغير مدخلات التقييم لما إذا كانت الأداة المالية متعثرة ومدى أهميتها عبر الزمن لتعكس التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة

يتضمن تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان (SICR) وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على حد سواء المعلومات المستقبلية. أجرى البنك تحليل الارتباط التاريخي وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. تم اختبار هذه المتغيرات الاقتصادية لكل من اتجاه الارتباط ومستوى الارتباط بمحفظة البنك الخاصة ومعدلات التخلف عن السداد على مستوى السوق.

تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التعثر و التعرض عند التعثر و الخسارة عند التعثر باختلاف الأداة المالية. يتم تحديث تنبؤات هذه المتغيرات الاقتصادية («السيناريو الاقتصادي الأساسي») من التوقعات الاقتصادية العالمية. بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بالدول والتوقعات الاقتصادية التي تنشرها بشكل دوري وحدة الاستخبارات الاقتصادية، والتي تقدم أفضل عرض تقديري للاقتصاد وأسعار السلع خلال الفترة القادمة إلى خمس سنوات. يتم الحصول على توقعات متغير الاقتصاد الكلي حتى العمر المتبقي للتعرضات بعد خمس سنوات من خلال تحليل السلاسل الزمنية، أي المتوسط المتحرك / متوسط الارتداد حسب الاقتضاء. يتم الحصول على تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على احتمالية التعثر باستخدام النموذج الهيكلي «-merton vasicek» لجميع المحفظة باستثناء محفظة التجزئة. يتم إجراء تحليل الانحدار لالتقاط آثار متغيرات الاقتصاد الكلي المستقبلية على محفظة التجزئة.

انتشرت جائحة فيروس كورونا («كوفيد-١٩») عبر مناطق

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تابع)

جغرافية مختلفة حول العالم، مما تسبب في تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية. تسبب كوفيد-١٩ في حالة من عدم اليقين في البيئة الاقتصادية العالمية. أعلنت السلطات المالية والنقدية، المحلية والدولية، عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة.

تراقب مجموعة المصرف الموقف عن كثب وقامت بتنشيط تخطيط استمرارية الأعمال وممارسات إدارة المخاطر الأخرى لإدارة تعطيل الأعمال المحتمل الذي قد يحدثه تفشي كوفيد-١٩ على عملياتها وأدائها المالي. بالإضافة إلى ذلك، تتركز عمليات مجموعة المصرف في الاقتصادات التي تعتمد نسبياً على أسعار النفط الخام. خلال فترة التقرير المالي، شهدت أسعار النفط تقلبات غير مسبوقة.

أجرى البنك تقييماً لتأثيرات كوفيد-١٩ في ضوء التعليمات المتاحة من كل من معايير المحاسبة المالية (FAS) و مصرف قطر المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والتي نتج عنها تغييرات في منهجية وأحكام خسارة الائتمان المتوقعة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

أخذ البنك في الاعتبار تأثير حالات عدم اليقين المحتملة بسبب الوباء من خلال بناء السيناريو المُجهد والأوزان. استخدم البنك أحدث التوقعات الاقتصادية المنشورة في أكتوبر ٢٠٢٠، والتي تتضمن تأثير الانكماش الاقتصادي الناجم عن الجائحة. ومن ثم، لم يتم النظر في المزيد من التأكيد على السيناريو الأساسي لإدراج آثار الجائحة. تم اعتبار كل الاحتمالات التراكمية لجميع سيناريو الانكماش المعقول مع الأخذ في الاعتبار توقعات السيناريو الأساسي كنقطة انطلاق بمثابة الوزن الاحتمالي للسيناريو المُجهد لمعالجة مخاوف الانكماش الاقتصادي بسبب الجائحة.

كما أولت مجموعة المصرف اعتباراً خاصاً للتأثير ذي الصلة لـ كوفيد-١٩ على العوامل النوعية والكمية عند تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتقييم مؤشرات انخفاض قيمة التعرضات في القطاعات المحتمل تأثرها. وقد أدى ذلك إلى خفض التصنيف المرحلي لبعض التعرضات والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصصات انخفاض القيمة ذات الصلة.

بالإضافة إلى السيناريو الاقتصادي الأساسي، يقدم فريق مخاطر الائتمان بالبنك سيناريوهات أخرى محتملة إلى جانب ترجيح السيناريو. يتم تعيين عدد السيناريوهات الأخرى المستخدمة بناءً على تحليل كل نوع منتج رئيسي لضمان تسجيل الأحداث المعقولة. يتم إعادة تقييم عدد السيناريوهات وخصائصها في تاريخ كل تقرير. في ١ يناير ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بالنسبة لجميع المحافظ، خلص البنك إلى أن ثلاثة سيناريوهات تصور بشكل مناسب أوجه عدم اليقين في توقعات الاقتصاد الكلي، أي السيناريو الأساسي: النظر في تذبذبات الاقتصاد الكلي المنشورة والسيناريو المحسن والسيناريو المجهد: النظر في المدى الطويل مصطلح التقلب الملحوظ في توقعات الاقتصاد الكلي. يتم تحديد ترجيحات السيناريو من خلال مجموعة من التحليل الإحصائي وأحكام ائتمان الخبراء، مع مراعاة مجموعة النتائج المحتملة التي يمثلها كل سيناريو مختار. تعتبر أوزان السيناريو التي تم أخذها في الاعتبار لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ هي السيناريو الأساسي: ٧٥٪، والسيناريو المحسن: ١٠٪ والسيناريو المُجهد: ١٥٪. يتم إجراء تقييم SICA بناءً على تقييم مخاطر الائتمان وفقاً لقاعدة QCB وتقييم الإدارة تحت كل من السيناريوهات الأساسية، والسيناريوهات الأخرى، مضروبة في ترجيحات السيناريو ذات الصلة. يحدد هذا ما إذا كانت الأداة المالية بأكملها في المرحلة ١ أو المرحلة ٢ أو المرحلة ٣ وبالتالي ما إذا كان يجب تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو مدى الحياة. بعد هذا التقييم، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على أنها إما الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة (المرحلة ٢). يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة هذه عن طريق تشغيل كل سيناريو من خلال نموذج خسائر الائتمان المتوقعة ذات الصلة وضررها في ترجيح السيناريو المناسب.

كما هو الحال مع أي تذبذبات اقتصادية، فإن احتمالية التنبؤ الأساسي تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة. يعتبر البنك أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقدير للنتائج المحتملة ويتم اعتبار السيناريوهات على أنها تلتقط أوجه عدم اليقين في التنبؤ الأساسي.

افتراضات اقتصادية متغيرة

كانت أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ هي التغيير في حجم الصادرات، ونمو ائتمان القطاع الخاص وأسعار النفط (سعر النفط ٢٠٢١: ٤٧ دولاراً للبرميل، ٢٠٢٢: ٥٣ دولاراً للبرميل)، (ائتمان القطاع الخاص) التركيز (%): ٢٠٢١: ٧٥، ٧٣، ٢٢: ٢٠٢٢: ٧٣، ٢٥ (%). و (تغير الحجم / الخسارة (%): ٢٠٢١: ٢٢، ٢٢ (%): ٢٠٢٢: ١٦، ٦٥ (%).

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تابع)

افتراضات اقتصادية متغيرة (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي هيكل المصطلحات للمتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر؛
- الخسارة عند التعثر؛
- قيمة التعرض عند التعثر.

تستمد هذه المعايير عمومًا من النماذج الإحصائية التي تم وضعها داخليًا وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء ويتم استكمالها ببيانات احتمالية التعثر الخارجية عند توفرها. الخسارة عند التعثر هو حجم الخسارة المحتملة في حالة التعثر عن السداد. تقدر المجموعة معلمات الخسارة عند التعثر بناءً على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة بنسبة ٥٠٪ قيمة التعرض عند التعثر بما يتماشى مع مقررات لجنة بازل التي اقترحت قيمة التعرض عند التعثر غير المضمون بنسبة ٤٥٪. تأخذ نماذج قيمة الخسارة عند التعثر في الاعتبار القيمة الإضافية المتوقعة ويفترض البنك أن النسبة العالية جدًا للخصومات المطبقة على قيمة الضمان وفقاً لمصرف قطر المركزي تعوض أي عوامل أخرى تؤثر على قيمة الخسارة عند التعثر كعامل خصم أو استرداد أو تكاليف إدارية.

يتضمن تقدير الخسارة عند التعثر:

- معدل الاسترداد: يتم تعريفه على أنه نسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمانات الأساسية في وقت التخلف عن السداد، كما يمثل معدل الاسترداد المتوقع من مطالبة عامة على أصول الفرد للجزء غير المضمون من التعرض / النسبة المئوية المحددة من لجنة بازل) الخسارة عند التعثر (%).

- سعر الخصم: يتم تعريفه على أنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا تتحقق في يوم التخلف عن السداد معدلة حسب القيمة الزمنية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر من موجود مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة للالتزامات الإقراض والضمانات المالية، تشتمل قيمة التعرض عند التعثر على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

مخصص الخسارة

يعرض الجدول التالي تسويات بين رصيد الافتتاح والإغلاق لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل المبالغ المقارنة حساب المخصص للخسائر الائتمانية وتعكس أساس القياس وفقاً لمعيار المحاسبة المالية ذي الصلة.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

مخصص الخسارة (تابع)

٢٠١٩			
إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
٢,١٢٩,٨٠٤	١,١٩٩,٧٨٠	٧٢٠,٩٢٣	٢٠٩,١١٠
٤٣,٤٣٧	-	-	٤٣,٤٣٧
٢,١٧٣,٢٤١	١,١٩٩,٧٨٠	٧٢٠,٩٢٣	٢٥٢,٥٤٧
-	-	-	-
-	(٤٠,٧٦٢)	٤٤,١٨٢	(٣,٤٢٠)
-	٦,٨٤٧	(٥,٢٢٣)	(١,٢٢٤)
٦٢٤,٠٦٩	٣٧٨,١٩٧	(١٠٩,٤٥٢)	٣٥٥,٢٢٤
(٩٩,٣٩٠)	(٩٦,٢٠٢)	-	(٣,١٨٨)
٧٦٧	٧٥٣	٧	٧

٢,١٧٣,٢٤١ ١,١٩٩,٧٨٠ ٧٢٠,٩٢٣ ٢٥٢,٥٤٧

٢٠٢٠			
إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
٢,٦٩٨,٦٨٧	١,٤٤٨,٦٠٣	٦٥٠,٣٣٧	٦٠٠,٣٤٧
-	-	-	-
٢,٦٩٨,٦٨٧	١,٤٤٨,٦٠٣	٦٥٠,٣٣٧	٦٠٠,٣٤٧
-	-	-	-
-	(٣٦,٥٨٤)	٣٨,٥٥٥	(١,٩٧١)
-	٢٩,٤٦٦	(٢٨,٦٨٠)	(٧٨٦)
١,٢٦٢,٧٢٩	١٦٤,٥٢٤	٢٩,١٩٥	١,٠٦٩,٠١٠
(٦٠,٣٠٦)	(٦٠,٣٠٦)	-	-
(١٢)	٢	(١٤)	-

٢,٦٩٨,٦٨٧ ١,٤٤٨,٦٠٣ ٦٥٠,٣٣٧ ٦٠٠,٣٤٧

الموجودات التمويلية

الرصيد في ١ يناير
تعديلات القيمة العادلة

التحويلات للمرحلة ١

التحويلات للمرحلة ٢

التحويلات للمرحلة ٣

مخصص انخفاض القيمة
للفترة، بالصافي

المبالغ المستردة/ المشطوبة

تحويل وتعديلات عملات أجنبية

الرصيد في ٣١ ديسمبر

٢٠١٩			
إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
١١٢,٩١٣	١٠٦,١٧٧	٤,٦٠٢	٢,١٣٤
(١٢,٦٨٧)	(١١,٣٢٧)	(٢٦٥)	(١,٩٥٠)
-	-	-	-
١٠٠,٢٢٦	٩٤,٨٥٠	٤,٣٣٧	١,٣٩٠

١٠٠,٢٢٦ ٩٤,٨٥٠ ٤,٣٣٧ ١,٣٩٠

٢٠٢٠			
إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
١٠٠,٢٢٦	٩٤,٨٥٠	٤,٣٣٧	١,٠٣٩
٤٩٦	٣,٢٧٦	(٢,٦٧١)	(١٠٩)
(٦٧٧)	-	-	(٦٧٧)
١٠٠,٠٤٥	٩٨,١٢٦	١,٦٦٦	٢٥٣

١٠٠,٠٤٥ ٩٨,١٢٦ ١,٦٦٦ ٢٥٣

أدوات دين مسجلة بالتكلفة المطفأة

الرصيد في ١ يناير
مخصص انخفاض القيمة
للفترة، بالصافي

تحويل وتعديلات عملات أجنبية

الرصيد في ٣١ ديسمبر

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

مخصص الخسارة (تابع)

٢٠١٩				
إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	
-	-	-	-	
٢١٨,٠٠٠	-	-	٢١٨,٠٠٠	
٢١٨,٠٠٠	-	-	٢١٨,٠٠٠	

٢٠٢٠				
إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	مستحق من بنوك مركزية
٢١٨,٠٠٠	-	-	٢١٨,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير
-	٢١٨,٠٠٠	-	(٢١٨,٠٠٠)	التحويلات للمرحلة ٣
-	-	-	-	تحويل وتعديلات عملات أجنبية
٢١٨,٠٠٠	٢١٨,٠٠٠	-	-	الرصيد في ٣١ ديسمبر

٢٠١٩				
إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٢٠,٨٣٣	٢٠,٦٤٧	-	١٨٦	
(١٤١)	-	٧	(١٤٨)	
-	-	-	-	
٢٠,٦٩٢	٢٠,٦٤٧	٧	٣٨	

٢٠٢٠				
إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	مستحق من بنوك
٢٠,٦٩٢	٢٠,٦٤٧	٧	٣٨	الرصيد في ١ يناير
١٥	-	(٧)	٢٢	مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي
-	-	-	-	تحويل وتعديلات عملات أجنبية
٢١,٢٠٨	٢٠,٦٤٧	-	٥٦	الرصيد في 31 ديسمبر

٢٠١٩				
إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٩٠,٧٨٩	٢٠,١٩٩	١٤,٤٠٣	٥٦,١٨٧	
-	-	-	-	
-	-	-	-	
-	-	-	-	
١٥,٠٨٢	١٤,٧٠١	(٧,٩١٨)	٨,٢٩٩	
(١٩,٩٨٠)	(١٩,٩٨٠)	-	-	
(٤٤,٨٤٥)	-	-	(٤٤,٨٤٥)	
٤١,٠٤٦	١٤,٩٢٠	٦,٤٨٥	١٩,٦٤١	

٢٠٢٠				
إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	الائتمان خارج الميزانية العمومية الخاضع لمخاطر الائتمان
٤١,٠٤٦	١٤,٩٢٠	٦,٤٨٥	١٩,٦٤١	الرصيد في ١ يناير
-	-	(١٣)	١٣	التحويلات للمرحلة ١
-	-	١٠٢	(١٠٢)	التحويلات للمرحلة ٢
-	٩٥٥	(٨٠٣)	(١٥٢)	التحويلات للمرحلة ٣
٩,٤٧٨	١٧,٤٧٤	(٢,٩٤٢)	(٥,٠٥٤)	مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي
-	-	-	-	المبالغ المستردة/ المشطوبة
-	-	-	-	تحويل وتعديلات عملات أجنبية
٥٠,٥٢٤	٣٣,٣٤٩	٢,٨٢٩	١٤,٣٤٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المجموعة من مقابلة التزاماتها عند حلول موعد استحقاقها، مثال على ذلك، نتيجة لسحب ودائع العملاء أو النقد اللازم للارتباطات التعاقدية أو التدفقات النقدية الخارجة الأخرى مثل استحقاقات أدوات الدين أو طلب التأمينات النقدية بالنسبة لأدوات إدارة المخاطر وخلافها. ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى نقص الموارد المالية المتاحة لتمويل العملاء وأنشطة المتاجرة والاستثمارات. في ظل الظروف القاسية قد ينتج عن عدم توفر السيولة تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الموجودات أو احتمال عدم المقدرة على الوفاء بارتباطات التمويل. إن المخاطر التي لا يمكن للمجموعة أن تقوم بمعالجتها موجودة في جميع العمليات التشغيلية المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث المحددة الخاصة بالمؤسسة وأحداث على مستوى السوق بأكمله ويتضمن ذلك أحداث ائتمان واندماج واستحواذ والصدمات المنتظمة والكوارث الطبيعية بالإضافة إلى غيرها.

(أ) إدارة مخاطر السيولة

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات السائلة عالية الجودة والتي تتكون إلى حد كبير من صكوك مصرف قطر المركزي واستثمارات متاجرة قصيرة الأجل، والودائع بين البنوك قصيرة الأجل، كما تحتفظ المجموعة باحتياطي قانوني لدى مصرف قطر المركزي. تراقب إدارة مخاطر السوق مخاطر السيولة للبنك على أساس يومي من خلال لوحة إدارة السيولة التي تلتقط العديد من مؤشرات السيولة في ظل ظروف السوق العادية والمتوترة على حد سواء. تشمل لوحة إدارة السيولة على النقاط التي سوف تساعد مسبقاً في تحديد نقص السيولة، والإجراءات العلاجية التي سيتم اتخاذها في إطار كل حالة جنباً إلى جنب مع الأشخاص المسؤولين. جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة أعضاء مجلس الإدارة و (ALCO).

تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات المصرف المركزي على ضوء بازل ٣ من خلال نسبتين رئيسيتين نسبة تغطية السيولة (LCR) لمراقبة المرونة قصيرة الأجل (٣٠ يوم) لسيولة البنك ونسبة الرافعة المالية غير المعتمدة على المخاطر كمقياس إضافي موثوق معتمداً على متطلبات رأس المال. نسبة السيولة محسوبة على أساس توجيهات مصرف قطر المركزي هي ١٠١,٩٩٩٪ (١٠٥,٣٩٩٪ في ٢٠١٩).

(ب) التعرض لمخاطر السيولة

القياس الرئيسي الذي يتم استخدامه من جانب المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مثال على ذلك، إجمالي الموجودات على إجمالي الالتزامات تبعاً لتواريخ استحقاقهم. يتضمن صافي الموجودات السائلة النقد وما يعادله واستثمار في أدوات ذات طبيعة دين والتي يوجد لها سوق نشط ناقصا الودائع من البنوك وأدوات ذات طبيعة دين والقروض الأخرى والارتباطات التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم استخدام احتساب مماثل، ولكنه غير مطابق، لقياس التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعة من مصرف قطر المركزي.

(٣) تحليل الاستحقاق

يتم إجراء تحليل سيولة موجودات ومطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق للمجموعة على أساس الفترة المتبقية في ٣١ ديسمبر إلى تاريخ استحقاقاتها التعاقدية. في حالة عدم وجود استحقاق تعاقدية متفق عليه للموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، يتم عندئذ تحليل الاستحقاق بناء على الاستحقاقات المتوقعة.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

(٣) تحليل الاستحقاق (تابع)

المجموع	أكثر من ٣ سنوات	سنة - ٣ سنوات	٦ أشهر - سنة	٣-٦ أشهر	حتى ٣ أشهر	٢٠٢٠
٨,٣٥٧,٢٨٢	٥,١٦٦,١٣٧	-	١,١٢٦,١٤٥	-	٢,١١٥,٠٠٠	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٦,٩١٣,٢٥٨	-	-	-	١,٢٤٠	٦,٩١٢,٠١٨	أرصدة لدى البنوك
١١٩,٠٧٢,٤٣٢	٢٥,٧١٢,٠٤٣	١٩,٠٢٢,٢٦٩	٨,٨٦٦,٣٠٨	٢٥,٩١٣,٥٣١	٣٩,٥٥٨,٢٨١	موجودات تمويل
٣٣,٢٤٨,١٠٩	٢٤,٥٢٩,٧٦٣	٥,٧٦٠,٢٨٥	١,٦٧٢,١١٣	٩٤٠,٨٣١	٣٤٥,١١٧	استثمارات مالية
١,١٣٣,٦٩٢	١,١٣٠,٢٥٧	-	-	-	٣,٤٣٥	استثمارات في شركات زميلة
٢,٨٦٢,٥٢٣	٢,٨٦٢,٥٢٣	-	-	-	-	استثمارات عقارية
٤٦٢,٢٤٧	٣٦٢,٨٦٢	٩٣,٦٦٦	٥,٣٠٧	٢٥٤	١٥٨	موجودات ثابتة
٣٦٩,٩٨٤	٣٠٤,٣٤٤	٦٤,٣٩٩	٨٠٨	١٩١	٢٤٢	موجودات غير ملموسة
١,٩٣٦,٦٤٨	١,٥٥٤,٦٢٥	٤٤,١٠٨	٢٠,٥١٩	٨,٩٩٩	١٢٨,٣٩٧	موجودات أخرى
١٧٤,٣٥٦,١٧٥	٦١,٥٧٢,٥٥٤	٢٤,٩٨٤,٧٢٧	١١,٨٧٦,٢٠٠	٢٦,٨٦٥,٠٤٦	٤٩,٠٦٢,٦٤٨	إجمالي الموجودات

المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة

المطلوبات						
١٣,٨٢٧,٧٤٦	٤٥٤,٦٤٧	٤,٨٥٤,٧٣٦	١,١٢٢,٦٥٤	٤,٥٠٠,٥٠٥	٢,٨٩٥,٢٠٤	أرصدة حسابات البنوك
١٧,٤١٥,٦٩٣	١٥,١٣٤	١٨,٩٧٦	١,٣١١	١٠١	١٧,٣٨٠,١٧١	حسابات العملاء الجارية
١٤,٠٥٨,٦٤٣	٩,٢٨٢,٠٠٠	٤,١٦٨,٣٦٠	-	٦٠٨,٢٨٣	-	صكوك تمويل
٥,١١٩,٧٠٢	٦٠٣,١٣٠	٥٤٨,٢٠٦	٨٧٧,٠٨٦	٥٩,٥٦٨	٣,٠٣١,٧١٢	مطلوبات أخرى
٥,٤٢١,٧٨٤	١٠,٣٥٤,٩١١	٩,٥٩٠,٢٧٨	٢,٠٠١,٠٥١	٥,٦٦٨,٤٥٧	٢٣,٣٠٧,٠٨٧	إجمالي المطلوبات
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة						
١٠,٧٢٨,٢٨٨	١٧,٠٤٦	١,٩٧٤,٩٧٦	١٧,٢٠٣,١١٤	١٢,٠٦٠,٣٧٢	٦,٣١٨,٨٦١	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
١٥,١١٥,٠٧٢	١٠,٥٢٥,٣٧٦	٢,٠٦٥,٢٥٤	١٩,٢٠٤,٦٦٥	١٧,٢٢٨,٨٢٩	٨٣,٦٢٥,٩٤٨	إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
٢٣,٢٠٦,١٠٣	٥١,٤٧,١٧٨	٤,٤١٩,٤٧٣	(٧,٣٣٣,٤٦٥)	٩,٦٣٦,٢١٧	(٣٤,٥٦٣,٣٠٠)	فجوة الاستحقاق

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

(٣) تحليل الاستحقاق (تابع)

المجموع	أكثر من ٣ سنوات	٣ سنوات - سنة	٦ أشهر - سنة	٣-٦ أشهر	حتى ٣ أشهر	٢٠١٩
٧,١٨٤,٩٣٢	٤,٦٠٩,٢٨٣	-	٦٥٩,٨٧٥	-	١,٩١٥,٧٧٤	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٣,٥٥٢,٢٨٤	-	-	-	٣٣,٨٣٠	٣,٥١٨,٤٥٤	أرصدة لدى البنوك
١١٣,٧٥٣,٥٩٣	٢٢,٧٣٤,٤٣١	١٨,٤٣٣,٠٢٧	٦,٨١٧,٨٢٥	٢١,٦٤٨,٥٢٥	٤٤,١١٩,٧٨٥	موجودات تمويل
٣٣,٢٧١,٦٦٣	٢٧,٣١٠,٠٠١	٤,١٩٩,٨٢٩	٨٠٨,١٢٦	٥٤٦,٤٦٠	٦٢٥,٣٤٧	استثمارات مالية
٥٤٤,٧٣٥	٥٤١,٣٠٠	-	-	-	٣,٤٣٥	استثمارات في شركات زميلة
٢,١٧٥,٤٥٩	٢,١٧٥,٤٥٩	-	-	-	-	استثمارات عقارية
٤٥١,٧٤٨	٣٥٨,٢٥٠	٩١,٥٦٥	١,٧٤٩	١٥٠	٣٤	موجودات ثابتة
٤٠٠,٢٦٠	٣٨٦,٦٠٥	١٣,٠٨٨	٢٢٠	٣٤١	٦	موجودات غير ملموسة
١,٩٦٦,٤٣٧	١,٢٦٦,٦٨٦	٢٠٢,٥٤٧	١١٦,٩٣٨	٦٤,٤٤٨	٣٤٥,٨١٨	موجودات أخرى
١٦٣,٥١٩,٢١١	٥٩,٣٣٢,١٠٥	٢٢,٩٤٠,٠٥٦	٨,٤٢٤,٧٣٣	٢٢,٢٩٣,٧٥٤	٥٠,٥٢٨,٦٥٣	إجمالي الموجودات

المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة

المطلوبات						
١٤,٣٥٥,٠٦٨	٢٤٢,٦٤٩	٥٢٦,٤٥٥	١,٣٨٨,٩٠٧	١,١٩,٨٨٤	١١,١٧٧,١٧٣	أرصدة حسابات البنوك
١٤,٩٧٩,٠٨٦	-	-	-	-	١٤,٩٧٩,٠٨٦	حسابات العملاء الجارية
١,٠٩٣٣,٨٩٢	٤,٧٨٢,٢٩٢	٣,٢٧٦,٠٠٠	٢,٨٧٥,٦٠٠	-	-	صكوك تمويل
٤,٤٥٠,٣٧٩	٤٧٣,٨٢٥	٣٦٨,٦٠٣	٤٦٥,٥٥٨	١٦٢,٧٥١	٢,٩٧٩,٦٤٢	مطلوبات أخرى
٤٤,٧١٨,٤٢٥	٥,٤٩٨,٧٦٦	٤,١٧١,٠٥٨	٤,٧٣٠,٠٦٥	١,١٨٢,٦٣٥	٢٩,١٣٥,٩٠١	إجمالي المطلوبات
٩٦,٦٤١,٤٧٤	١,١٣٨,٤٣٤	٨,٢٤,٤٥٥	١٦,٨٤٧,٠٠٦	١٢,٤١٢,٤١٨	٥٨,٢١٩,٥٧١	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
١٤,٣٥٩,٨٩٩	٦,٣٧٦,٢٠٠	١٢,١٩٥,١٠٣	٢١,٥٧٧,٠٧١	١٣,٥٩٥,٠٥٣	٨٧,٣٥٥,٤٧٢	إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
٢٢,١٥٩,٣١٢	٥٢,٤٧٦,٨١٥	١,٧٤٤,٩٥٣	(١٣,١٥٢,٣٣٨)	٨,٦٩٨,٧٠١	(٣,٦٠٨,٨١٩)	فجوة الاستحقاق

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

(٣) تحليل الاستحقاق (تابع)

تحليل استحقاق التدفقات النقدية غير المخصصة

أكثر من ٣ سنوات	سنة- ٣ سنوات	٦ أشهر -سنة	٦-٣ أشهر	حتى ٣ أشهر	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصصة	القيمة الدفترية	٢٠٢٠
مطلوبات مالية غير مشتقة							
٢٩٥,٤٦٢	٥,١٥٧,٨٥٣	٩٦٦,٣٢١	٤,٧٦٥,٩٢٣	٢,٩١٦,٢٣٩	١٤,١٠١,٧٩٨	١٣,٨٢٧,٧٤٦	أرصدة حسابات البنوك
١٥,١٣٥	١٨,٩٧٦	١,٣١١	٤٧,٧٩٤	١٧,٣٣٢,٤٧٨	١٧,٤١٥,٦٩٣	١٧,٤١٥,٦٩٣	حسابات العملاء الجارية
٩,٨٤٨,٦٠	٤,٧٢٢,٠٨٠	١٣٢,٥٥٠	٧١٢,٠٧٠	-	١٥,٤١٥,٣١٠	١٤,٠٥٨,٦٤٣	صكوك تمويل
٤٢٨,١٣٥	١٤٢,٩٥٢	٥٥٣,٠٤٤	٧٨٨,٣٩٤	٢,٨١٥,٨٧٩	٤,٧٢٨,٤٠٥	٥,١١٩,٧٠٢	مطلوبات أخرى
١,٥٨٧,٣٤٢	١٠,٠٤١,٨٦١	١,٦٥٣,٢٢٦	٦,٣١٤,١٨١	٢٣,٠٦٤,٥٩٦	٥١,٦٦٦,٢٠٦	٥٠,٤٢١,٧٨٤	إجمالي المطلوبات
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة							
١٧٧,٢٢٠	١١,٦٢١,٩٥٦	١٧,٨٦٦,٩١٣	١٢,٤٠١,١١٤	٧٧,٩١٣,٣٧٦	١١٩,٩٨٠,٥٧٩	١٠,٧٢٨,٢٨٨	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
١,٧٦٤,٥٦٢	٢١,٦٦٣,٨١٧	١٩,٥٢٠,١٣٩	١٨,٧١٥,٢٩٥	١٠,٩٧٧,٩٧٢	١٧١,٦٤١,٧٨٥	١٥١,١٥٠,٧٧٢	

أكثر من ٣ سنوات	سنة- ٣ سنوات	٦ أشهر -سنة	٣-٦ أشهر	حتى ٣ أشهر	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصصة	القيمة الدفترية	٢٠١٩
مطلوبات مالية غير مشتقة							
٢٥٩,٢٢٤	٥٩٢,١٧	١,٣٢٢,٦٦٩	١,٢٠٧,٢٩٩	١١,٢٢٦,٤٩٨	١٤,٦٠٧,٧٠٧	١٤,٣٥٥,٠٦٨	أرصدة حسابات البنوك
-	-	-	-	١٤,٩٨٢,٠٠٠	١٤,٩٨٢,٠٠٠	١٤,٩٧٩,٠٨٦	حسابات العملاء الجارية
٥,٦٦٨,٦٦٠	٣,٦٦٩,٦٧٠	٣,١٥٩,٢١٠	-	-	١١,٩٩٧,١٤٠	١,٩٣٣,٨٩٢	صكوك تمويل
٤٧٣,٨٢٥	٣٦٨,٦٠٣	٤٦٦,٢٣٣	١٦٢,٧٥١	٢,٩٧٩,٦٤٢	٤,٤٥١,٠٥٤	٤,٤٥٠,٣٧٩	مطلوبات أخرى
٥,٩٠١,٣٠٩	٤,٦٣٠,٤٤٠	٤,٩٤٨,١١٢	١,٣٧٠,٠٥٠	٢٩,١٨٨,١٤٠	٤٦,٠٣٧,٩٠١	٤٤,٧١٨,٤٢٥	إجمالي المطلوبات
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة							
١,١٩٩,٥٤٠	٨,٧٠٥,٥٤٣	١٧,٥٦٣,١٨٤	١٢,٨٧٠,٦٦٩	٥٩,٥٤٠,٩٧٦	٩٩,٨٧٩,٩١٢	٩٦,٦٤١,٤٧٤	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
٧,١٠٠,٨٤٩	١٣,٣٣٥,٨٣٣	٢٢,٥١١,٢٩٦	١٤,٢٤٠,٧١٩	٨٨,٧٢٩,١١٦	١٤٥,٩١٧,٨١٣	١٤١,٣٥٩,٨٩٩	

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق وهي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تنجم مخاطر السوق من مراكز مفتوحة في معدلات الربح ومؤشرات العملات والأسهم وكل ما يتعرض لتغيرات عامة أو محددة في السوق والتقلب في مستوى التغيرات في معدلات أو أسعار السوق مثل معدلات الربح وتوزيعات الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. تتركز مخاطر السوق الناجمة عن أنشطة المتاجرة وغير المتاجرة في مجموعة الخزينة ويتم مراقبتها بشكل يومي قبل إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر. يتم رفع تقارير بشكل منتظم إلى لجنة الأصول والخصوم (ALCO) ورؤساء وحدات العمل.

تم إجراء مراجعة وإصلاح شامل لمعدلات أسعار الفائدة عالمياً. هناك شك بخصوص توقيت وطرق الانتقال لاستبدال المعدلات الموجودة لأسعار الفائدة فيما بين البنوك بالأسعار البديلة.

نتيجة لهذه الشكوك تم إتباع أحكام محاسبية هامة في تحديد ما إذا كانت بعض علاقات محاسبة التحوط للتحوط من تغير أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة بسبب التغيرات المتوقعة في أسعار الفائدة فيما بين البنوك ستستمر في التحفظ على محاسبة التحوط كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. لا زال يتم استخدام أسعار الفائدة فيما بين البنوك في تقييم الأدوات ذات الاستحقاقات التي تتجاوز التاريخ النهائي المتوقع لأسعار الفائدة فيما بين البنوك. لذا ترى المجموعة أن الهيكل الحالي للسوق يدعم الاستمرار في محاسبة التحوط كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تنشأ المحافظ الغير متداولة بشكل أساسي من إدارة معدل الربح المرتبط بموجودات ومطلوبات قطاعي الأفراد والشركات بالمجموعة. تنشأ المحافظ لغير المتاجرة من مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسهم التي تنشأ من استثمارات المجموعة في أدوات ذات طبيعة دين وأدوات حقوق الملكية.

(١) إدارة مخاطر السوق

تسند الصلاحية الكلية عن مخاطر السوق إلى لجنة الموجودات والالتزامات (ALCO). إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر هي المسؤولة عن وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق (تخضع لمراجعة وموافقة مجلس الإدارة / لجنة الموجودات والالتزامات) والمراجعة اليومية لتطبيقها. الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر السوق هو تحديد وتصنيف وإدارة مخاطر السوق بطريقة مناسبة لضمان وحماية مصالح جميع المساهمين. تنظر

المجموعة إلى إدارة مخاطر السوق ككفاءة أساسية والغرض منها ليس لتحديد مخاطر السوق، ولكن بدلا من ذلك تعظيم المفاضلة بين المخاطر/ العائد ضمن حدود واضحة المعالم. وجود مخاطر السوق يتطلب قياس حجم التعرض. هذا الإجراء هو مقدمة أساسية لإدارة المخاطر التي تتمثل في تخفيض التعرض والتحوط أو الحفاظ على رأس مال كاف لحماية المجموعة من خطر ضعف القدرة التشغيلية.

(٢) التعرض لمخاطر السوق - محافظ المتاجرة

الأداة الأساسية المستخدمة لقياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن محافظ المتاجرة للمجموعة هي القيمة المعرضة للمخاطر (VaR). القيمة المعرضة للمخاطر في محافظ المتاجرة هي الخسارة المقدرة التي ستقع على المحفظة على مدى فترة محددة من الزمن (فترة الاحتفاظ) من تغيرات سلبية للسوق باحتمالية محددة (مستوى الثقة). نموذج القيمة المعرضة للمخاطر المستخدم من قبل المجموعة يستند إلى مستوى ثقة بنسبة ٩٩٪ ويفترض فترة الاحتفاظ هي ١٠ أيام. يستند نموذج القيمة المعرضة للمخاطر بشكل رئيسي إلى المحاكاة التاريخية. بالأخذ في الاعتبار بيانات السوق للسنتين السابقتين والعلاقات الملاحظة بين أسواق وأسعار مختلفة، يقدم النموذج نطاق واسع من السيناريوهات المستقبلية المنطقية الحدوث لتغيرات أسعار السوق.

بالرغم من أن نموذج القيمة المعرضة للخطر (VaR) هو أداة هامة لقياس مخاطر السوق إلا أن الافتراضات التي يستند إليها النموذج ينتج عنها بعض القيود وتتضمن ما يلي:

- تفترض فترة الاحتفاظ البالغة ١٠ أيام أنه من الممكن أن يتم التحوط أو الاستبعاد للمراكز خلال هذه الفترة. قد لا ينطبق ذلك على الموجودات غير القابلة للسيولة أو في الحالات التي يشهد فيها السوق نقص شديد في السيولة.
- إن مستوى الثقة بنسبة ٩٩٪ لا يعكس الخسائر التي يمكن أن تقع بعد هذا المستوى. حتى ضمن النموذج المستخدم فإن هناك احتمال بنسبة ١٪ أن تتجاوز الخسائر القيمة المعرضة للخطر.
- يتم احتساب القيمة المعرضة للخطر بشكل يومي ولا يعكس التعرض الذي قد يحدث للمراكز خلال المتاجرة اليومية.
- استخدام البيانات التاريخية كأساس لتحديد النطاق المحتمل للعوائد المستقبلية قد لا يغطي دائما كافة السيناريوهات المحتملة، خاصة تلك ذات الطبيعة الاستثنائية.

يخضع الهيكل العام لحدود القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. يتم تخصيص سقوف للقيمة المعرضة للمخاطر لمحافظ المتاجرة. تتم مراقبة القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) وإبلاغ الإدارة العليا بها يوميا.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

(٢) التعرض لمخاطر السوق - محافظ المتاجرة (تابع)

فيما يلي ملخص لمركز القيمة المعرضة للخطر لمخاطر المتاجرة للمجموعة في ٣١ ديسمبر وخلال السنة:

حد أدنى	حد أقصى	متوسط	في ٣١ ديسمبر
١٣,٦٦٦	٢٤,٠٨٢	١٨,٧٥٢	٢١,١٠٣
١,٣١٩	١٧,٣٥٨	١٣,٤٣٢	١٧,٣٣٥

مخاطر سعر السهم ١٠ أيام (VaR) %٩٩: ٢٠٢٠
مخاطر سعر السهم ١٠ أيام (VaR) %٩٩: ٢٠١٩

المحتملة ضمن كل محفظة متاجرة. إضافة إلى ذلك فإن المجموعة تستخدم نطاقا واسعا من اختيارات الجهد لتجسيد الأثر المالي لمختلف السيناريوهات الاستثنائية للسوق، في الفترات التي تحدث فيها قلة سيولة ممتدة في السوق، على محافظ المتاجرة الفردية والمركز الكلي للمجموعة.

(٣) التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ لغير المتاجرة

المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها محافظ غير المتاجرة هي مخاطر الخسارة الناتجة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية، بسبب التغييرات في معدلات الربح في السوق. تتم إدارة مخاطر معدلات الربح بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات معدلات الربح والحصول على حدود موافق عليها مسبقا لنطاقات إعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والالتزامات هي الجهة المراقبة للالتزام بهذه الحدود وتساندها الخزينة المركزية للمجموعة ضمن أنشطة رقابتها اليومية.

فيما يلي ملخص لمركز فجوة معدل الربح للمجموعة على المحافظ لغير المتاجرة:

قيود نموذج القيمة المعرضة للخطر يتم بفاكل مراكز وقياس الحساسية، متضمنة حدودا لمعالجة مخاطر التركيز

إعادة تسعير خلال

سعر الربح % الفعلي	غير حساسة للربح	أكثر من خمس سنوات	١-٥ سنوات	٣-١٢ شهر	أقل من ٣ أشهر	القيمة الدفترية
-	٤,٩٣٩,٤٨١	٢٧,٠٩٧	١٥١,٨٧٩	-	٣,٢٣٨,٨٢٥	٨,٣٥٧,٢٨٢
٠,٤٧%	٧٦٢,٧٢٢	-	-	٥٢,٧٤٨	٦,٩٧٧,٨٨٨	٦,٩٧٧,٨٨٨
٤,٥٤%	١,٧٧٦,٨٢١	١,٤٦١,٦٨٠	١٠,٧٦٥,٠٦١	٤١,٥٤٣,٣٠٤	٣٣,٥٢٥,٥٦٦	١١٩,٠٧٢,٤٣٢
٣,٣٧%	٣,١٠٦,٤٧٧	٣,٧٣٤,٨٠٦	١٠,٩١٣,٣٧٥	١٥,٣٢٨,٨١٢	١٦٤,٦٣٩	٣٣,٢٤٨,١٠٩
-	١,٥٨٥,٥٠١	٥,٢٢٣,٥٨٣	٢١,٨٣٠,٣١٥	٥٦,٩٢٤,٨٦٤	٧٣,٠٢٦,٨١٨	١٦٧,٥٩١,٠٨١
١,٠٢%	-	-	٤١٤,٨٥٦	٥,١٨٦,٧٠٥	٨,٢٢٦,١٨٥	١٣,٨٢٧,٧٤٦
٢,٥٧%	-	-	٨,٥٣٨,١٨٠	٦٢,٢٨٣	٥,٤٥٨,١٨٠	١٤,٥٨٠,٦٤٣
-	-	-	٨,٩٥٣,٠٣٦	٥,٢٤٨,٩٨٨	١٣,٦٨٤,٣٦٥	٦٧,٨٨٦,٣٨٩
١,٧٧%	-	-	١١,١٤٥,٤٤١	٢٩,٢٦٣,٩٩٧	٦,٣١٨,٨٥٠	١٠,٧٢٨,٢٨٨
-	-	-	٢٠,٠٩٨,٤٧٧	٣٤,٥١٢,٩٨٥	٧٤,٠٠٣,٢١٥	١٢٨,٦٤,٦٧٧
-	١,٥٨٥,٥٠١	٥,٢٢٣,٥٨٣	١,٧٣١,٨٣٨	٢٢,٤١١,٨٧٩	(٩٧٦,٣٩٧)	٣٨,٩٧٦,٤٠٤
-	١,٥٨٥,٥٠١	١٥,٨٠٩,٠٨٤	١٧,٥٤٠,٩٢٢	٣٩,٩٥٢,٨٠١	٣٨,٩٧٦,٤٠٤	-

نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
أرصدة لدى بنوك
موجودات تمويل
استثمارات مالية
أرصدة بنوك
صكوك تمويل
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
فجوة حساسية معدل الربح
فجوة حساسية معدل الربح المتراكم

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

(٣) التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ لغير
المتاجرة (تابع)

إعادة تسعير خلال

القيمة الدفترية	أقل من ٣ أشهر	٣-١٢ شهر	١-٥ سنوات	أكثر من خمس سنوات	غير حساسة للربح	سعر الربح % الفعلي
٧,١٨٤,٩٣٢	٢,٥٧٥,٦٤٩	-	-	٨,٨٣٥	٤,٦٠٠,٤٤٨	-
٣,٥٥٢,٢٨٤	٢,٨٥٥,٧١٩	٥٠,٣٨٧	-	-	٦٤٦,١٧٨	٢,٦%
١١٣,٧٥٣,٥٩٣	٦٧,٣١٧,٢٧٤	٣٢,٧٥٢,٣٥١	١٠,٧٦٢,٨٠٤	١,٠٤٤,٨٣٣	١,٨٧٦,٣٣١	٥,٢٦%
٣٣,٤٨٩,٧٦٣	٣٤١,٠٠٠	١٣,٩٣١,٥٤٤	٤,٢٣٧,١٥١	١٢,٦٩٩,٥٨١	٢,٢٨٠,٤٨٧	٤,٠٤%
١٥٧,٩٨٠,٥٧٢	٧٣,٨٩,٦٤٢	٤٦,٧٣٤,٢٨٢	١٤,٩٩٩,٩٥٥	١٣,٧٥٣,٢٤٩	٩,٤٠٣,٤٤٤	-
١٤,٣٥٥,٠٦٨	١١,٧٣٧,٠٤٧	٢,٤٠٨,٧٩٠	٢٠٩,٢٣١	-	-	٢,٤٥%
١,٩٣٣,٨٩٢	٢,٦٩١,٧٨٠	٢,٧٣٠,٠٠٠	٥,٥١٢,١١٢	-	-	٣,٤%
٢٥,٢٨٨,٩٦٠	١٤,٤٢٨,٨٢٧	٥,٣٣٨,٧٩٠	٥,٧٢١,٣٤٣	-	-	-
٩٦,٦٤١,٤٧٤	٥٨,٢١٩,٥٨٢	٢٩,٢٥٩,٤١٤	٩,١٦٢,٤٧٨	-	-	٢,٧٢%
١٢١,٩٣٠,٤٣٤	٧٢,٦٤٨,٤٠٩	٣٤,٣٩٨,٢٠٤	١٤,٨٨٣,٨٢١	-	-	-
٣٦,٠٥٠,١٣٨	٤٤١,٢٣٣	١٢,٣٣٦,٠٧٨	١١٦,١٣٤	١٣,٧٥٣,٢٤٩	٩,٤٠٣,٤٤٤	-
-	٣٦,٠٥٠,١٣٨	٣٥,٦٠٨,٩٠٥	٢٣,٢٧٢,٨٢٧	٢٣,١٥٦,٦٩٣	٩,٤٠٣,٤٤٤	-

٢٠١٩

نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

أرصدة لدى بنوك

موجودات تمويل

استثمارات مالية

أرصدة بنوك

صكوك تمويل

حقوق ملكية أصحاب حسابات
الاستثمار غير المقيدة

فجوة حساسية معدل الربح

فجوة حساسية معدل
الربح المتراكم

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

(٣) التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ لغير المتاجرة (تابع)

تحليل الحساسية (تابع)

إن إدارة مخاطر معدلات الربح مقابل حدود فجوة معدل الربح تكملها مراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لمختلف السيناريوهات المعيارية وغير المعيارية لمعدلات الربح. السيناريوهات المعيارية التي تؤخذ في الاعتبار بشكل شهري تتضمن ١٠٠ نقطة أساس لهبوط أو صعود متناظر في كافة منحنيات العائدات حول العالم و٥٠ نقطة أساس صعوداً أو هبوطاً في أكبر من جزء الاثني عشر شهرا في كافة منحنيات العائدات. فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة لزيادة أو نقصان في معدلات ربح السوق بافتراض عدم وجود حركة لا متماثلة في منحنيات العائدات ومركز مالي ثابت:

حساسية صافي الربح	زيادة متناظرة ١٠٠ نقطة أساس	نقصان متناظر ١٠٠ نقطة أساس
٢٠٢٠ في ٣١ ديسمبر	١٨٤.٢٨ مليون	(١٨٤.٢٨ مليون)
٢٠١٩ في ٣١ ديسمبر	١٣٤.٨٤ مليون	(١٣٤.٨٤ مليون)

تدار المراكز الشاملة لمخاطر معدل الربح لغير المتاجرة من قبل إدارة الخزينة للمجموعة، والتي تستخدم الاستثمارات المالية والدفعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات إدارة المخاطر لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة. تستخدم أدوات إدارة المخاطر لإدارة مخاطر معدلات الربح.

(٤) التعرض لمخاطر السوق الأخرى - محافظ لغير المتاجرة

التعاملات بالعملة الأجنبية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بنتائج المراكز الهيكلية لصرف العملات الأجنبية على صافي استثمارات المجموعة في الشركات التابعة الأجنبية والفروع الأجنبية. إن سياسة المجموعة هي فقط التحوط من مثل هذه المخاطر عندما يكون لعدم القيام بذلك أثراً هاماً على معدلات رأس المال التنظيمي للمجموعة وشركاتها التابعة المصرفية. نتائج هذه السياسة هي أن التحوط بشكل عام يصبح ضرورياً فقط عندما يكون معدل المخاطر الهيكلية في عملة بعينها إلى موجودات مرجحة بالمخاطر مسجلة بتلك العملة تختلف بشكل جوهري عن معدل رأس المال للمنشأة قيد النظر. تقوم المجموعة إضافة إلى مراقبة القيمة المعرضة للمخاطر

فيما يتعلق بالعملة الأجنبية بمراقبة أية مخاطر تركز فيما يتعلق بأية عملة فردية بخصوص تحويل تعاملات العملة الأجنبية والموجودات والمطلوبات النقدية إلى العملة الوظيفية المعنية للمجموعة وفيما يتعلق بتحويل العمليات الأجنبية إلى عملة العرض للمجموعة.

صافي التعرض المفتوح لمخاطر العملة الأجنبية ٣١ ديسمبر (ألف ريال قطري)

صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٤,٢١٥	٢,٨٠٨	جنيه إسترليني
(١٢,٣٨٨,٩٩٠)	(٢٠,٢٦٠,٢٤٣)	دولار
١,١٩٧	(١٧,٥٣٥)	يورو
٢٢٩,٣٠١	١١٧,٠٠٥	عملات أخرى

تم تثبيت سعر صرف الريال القطري للدولار الأميركي وتعرض المجموعة لمخاطر العملة محدود بذلك القدر، تقوم المجموعة باستخدام عقود تبادل أجل بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية من أجل الحد من مخاطر تقلب العملات الأخرى.

يبين الجدول التالي تأثير التغير المنطقي الممكن حدوثه في معدلات صرف العملات مقابل الريال القطري على صافي الربح للسنة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المتغيرة:

زيادة / (انخفاض)

٢٠١٩	٢٠٢٠	التغير بنسبة ٥٪ في معدل صرف العملة
٢١١	١٤٠	جنيه إسترليني
(٦١٩,٤٥٠)	(١,٠١٣,٠١٢)	دولار
٥١٠	(٨٧٧)	يورو
١١,٤٦٥	٥,٨٥٠	عملات أخرى

مخاطر سعر السهم

مخاطر سعر السهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم والأسهم الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر سعر السهم غير المتاجر به من أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر سعر السهم (تابع)

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر سعر السهم وفيما يلي تحليل الحساسية لتلك المخاطر:

الأثر على الربح والخسارة		الأثر على حقوق المساهمين		التغير في أسعار الأسهم %	مؤشرات الأسواق
٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠		
٢,٠٤٨	٩,٦٧٨	٢٧,٤٥٢	١٥,٨٩٦	+/- ١٠%	بورصة قطر
-	-	٩٦٩	٩١٠	+/- ١٠%	سوق البحرين للأوراق المالية

تم إعداد التحليل أعلاه على افتراض بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية إلى آخره. ويستند إلى الارتباط التاريخي لأسهم حقوق الملكية بالمؤشر ذي الصلة. قد تكون التغيرات الفعلية مختلفة عن المعروضة أعلاه.

(هـ) المخاطر التشغيلية

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والكوادر والنظم أو من أحداث خارجية، والتي تشمل ولكن لا تقتصر على، المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال الشرعي؛ إلا أنها لا تغطي مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية. إن هدف المجموعة هو وضع هيكل لإطار عمل قوي وديناميكي ومستدام لإدارة المخاطر التشغيلية لتحديد وتقييم وقياس ومراقبة وضبط و التقرير عن المخاطر. تقع المسؤولية الرئيسية عن تطوير وتنفيذ الضوابط لمعالجة المخاطر التشغيلية على الإدارة العليا من خلال كل وحدة أعمال والوحدات الوظيفية. يتم دعم هذه المسؤولية من خلال تطوير معايير على مستوى المجموعة ككل لإدارة مخاطر التشغيل في المجالات التالية:

- تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها بصورة منتظمة
- إدارة الحوادث والوقائع، و وضع حلول للمشاكل ورفع تقارير المخاطر بصورة مستمرة على مستوى البنك.
- الإنذار المبكر بزيادة التعرض للمخاطر من خلال رصد مؤشرات المخاطر الرئيسية.
- الفصل بين الواجبات والرقابة الثنائية.
- مطابقة ومراقبة العمليات.
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية وغيرها من المتطلبات القانونية.
- السياسات والإجراءات المناسبة.
- تطوير خطط التعافي من الكوارث وخطط استمرارية العمل.

(و) إدارة رأس المال

رأس المال النظامي

إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل الحرص على ثقة المستثمر والمقرض والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضا الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى والمنافع والضمان الذين يمكن الحصول عليهما بمركز رأس مال متين.

لقد التزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي خلال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجيا.

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لإرشادات لجنة بازل ٣ التي تم تبنيها من قبل مصرف قطر المركزي كما اعتمد من مصرف قطر المركزي. مركز رأس المال النظامي للمجموعة بموجب بازل ٣ ولوائح مصرف قطر المركزي في ٣١ ديسمبر كما يلي:

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(و) إدارة رأس المال (تابع)

رأس المال النظامي (تابع)

٢٠١٩	٢٠٢٠
بازل ٣	بازل ٣

١٦,١٧٩,٠١٨	١٨,٠٩٠,٥٨٨	حقوق الملكية المشتركة من الفئة ١
٢٠,٢٢٠,٠٤٢	٢٢,١٤٠,٥١٧	رأس المال من الفئة ١
١,٣٠٢,٢١٤	١,٤٤٢,٠٦٠	رأس المال من الفئة ٢
٢١,٥٢٢,٢٥٦	٢٣,٥٨٢,٥٧٧	إجمالي رأس المال النظامي

الموجودات المرجحة بالمخاطر

٢٠١٩	٢٠٢٠
بازل ٣	بازل ٣

١٠,٨٩٥,١٤٩	١١,٣٧٠,٥١١	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان
٣٧٢,١٧٢	٣١٣,٢٧٥	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق
٩,١٣٦,٧٠٧	٩,٨٩٧,٩٢٥	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية
١١,٤٠٤,٢٨	١٢,٥٨١,٧١١	إجمالي موجودات مرجحة بالمخاطر
٢١,٥٢٢,٢٥٦	٢٣,٥٨٢,٥٧٧	رأس المال النظامي
٪١٤,٧	٪١٤,٩	نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة ١ *
٪١٩,٥	٪١٩,٤	نسبة كفاية إجمالي رأس المال

الحد الأدنى لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال بموجب بازل ٣ حسب لوائح مصرف قطر المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على النحو التالي:

الحد الأدنى حسب مصرف قطر المركزي الفعلي

٪٦,٠٠	٪١٤,٩	نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة ١ بدون احتياطي رأس المال
٪٨,٥٠	٪١٤,٩	نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة ١ متضمنة احتياطي رأس المال
٪١٠,٥٠	٪١٨,٢	نسبة رأس المال من الفئة ١ متضمنة احتياطي رأس المال
٪١٢,٥٠	٪١٩,٤	إجمالي نسبة رأس المال متضمنة احتياطي رأس المال
٪١٣,٥٠	٪١٩,٤	إجمالي رأس المال متضمنا احتياطي رأس المال والاحتياطي المحلي النظامي للبنوك الهامة
٪١٤,٥٠	٪١٩,٤	إجمالي رأس المال متضمنا احتياطي رأس المال والاحتياطي المحلي النظامي للبنوك الهامة ومصروف عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي حسب المركز ٢

وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠١٩/٢٤، لا يوجد أي تغيير جوهري على الأعباء الحالية المترتبة عن إجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) للمجموعة بناءً على قواعد مخاطر معدل الربح في دفتر البنك (PRRBB)، والتي تسري اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

٥ استخدام التقديرات والأحكام

(أ) المصادر الرئيسية للشك حول التقديرات

تقوم المجموعة بإجراء تقديرات وافتراسات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الصادر عنها التقرير. يتم إجراء تقييم مستمر للتقديرات والأحكام وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد على أنها معقولة بالنظر إلى الظروف.

(ب) مخصص خسائر الائتمان

تقييم ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للموجود المالي زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي وإدخال معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع إيضاح ٤ (ب) (٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة لمزيد من المعلومات.

٥ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(أ) المصادر الرئيسية للشك حول التقديرات (تابع)

(٢) تحديد القيم العادية

إن تحديد القيمة العادية للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها سعر سوق يمكن تحديده باستخدام أساليب التقييم التي تم شرحها في السياسات المحاسبية الهامة، بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير متكرر، والتي تمتاز بشفافية قليلة في السعر، فإن القيمة العادية لها تكون أقل موضوعية وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام استناداً إلى مخاطر السيولة والتركز والشك حول عوامل السوق وافتراضات التسعير ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة بحد ذاتها.

تحدد القيمة العادية لكل استثمار على حده وفقاً لسياسات التقييم العامة وهي كالتالي:

(١) بالنسبة للاستثمارات المدرجة، تحدد القيمة العادية بالرجوع إلى أفضل أسعار عرضه مدرجة في السوق عند إقفال اليوم في تاريخ بيان المركز المالي.

(٢) بالنسبة للاستثمارات غير المدرجة، تحدد القيمة العادية بالرجوع إلى أحدث عمليات البيع أو الشراء الهامة مع أطراف أخرى والتي تمت أو هي في طور الانتهاء، عند عدم وجود عمليات حديثة قد تمت أو هي في طور الانتهاء، عندئذ تحدد القيمة العادية بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لاستثمارات مماثلة، أما بالنسبة لغيرها، فإن القيمة العادية تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية

المتوقعة أو غيرها من طرق التقييم ذات الصلة. (٣) بالنسبة للاستثمارات التي لها تدفقات نقدية ثابتة أو من الممكن تقديرها، فإن القيمة العادية تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الأرباح الحالية لاستثمارات مماثلة في الشروط والخصائص. المتوقعة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الأرباح الحالية لاستثمارات مماثلة في الشروط والخصائص.

(٤) بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس القيمة العادية لها باستخدام أي من الطرق الواردة أعلاه فإنها تسجل بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

(١) تقييم الأدوات المالية

السياسة المحاسبية للمجموعة المتعلقة بقياس القيمة العادية تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة. تقوم المجموعة بقياس القيم العادية باستخدام

القيمة العادية وفقاً للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس:

• المستوى ١: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
• المستوى ٢: أساليب تقييم استناداً إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مثل المشتقات من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها باستخدام أسعار سوق مدرجة في السوق النشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطاً أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.

• المستوى ٣: أساليب تقييم باستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها أو أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها استناداً إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادية للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعامل. تقوم المجموعة بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى بتحديد القيم العادية باستخدام أساليب التقييم.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة بأدوات مماثلة حيث تتوفر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها وطرق تقييم أخرى. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم معدلات فائدة خالية من المخاطر وقياسية وتوزيعات ائتمان وطرق أخرى مستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار الصكوك والأسهم ومعدلات صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار مؤشرات الأسهم والتغيرات المتوقعة للأسعار وارتباطاتها. إن هدف أساليب التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ بيان المركز المالي والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق وفق معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية.

كما أخذت مجموعة المصرف في الاعتبار التأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعلنة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، والتي تعتبر أفضل تقييم لإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو التي يمكن ملاحظتها. ومع ذلك، لا تزال الأسواق متقلبة والمبالغ المسجلة تظل حساسة لتقلبات السوق.

٥ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

(٢) تصنيف الموجود المالي

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية السنة وفق مستوى القيمة العادلة الذي يصنف فيه قياس القيمة العادلة:

قياس القيمة العادلة باستخدام

مدخلات أخرى لا يمكن ملاحظتها (المستوى ٣)	مدخلات أخرى يمكن ملاحظتها (المستوى ٢)	أسعار السوق في أسواق مالية نشطة (المستوى ١)	الإجمالي
---	--	--	----------

٢٠٢٠

- ٢٢٩,٩٠٣ - ٢٢٩,٩٠٣

أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (موجودات):

استثمارات مالية:

-	-	٩٦,٧٧٩	٩٦,٧٧٩	استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	-	١٧,٧٧٠	١٧,٧٧٠	استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	٢٠٤,٠١٤	-	٢٠٤,٠١٤	استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٧٤٤,١٨٧	٢٢٩,١٥٣	-	٩٧٣,٣٤٠	استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	-	٧٦١,٨٣٥	٧٦١,٨٣٥	استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٢٩٧,٧٤٧	٨٤٣,٢٤٧	-	١,١٤٠,٩٩٤	استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٥١٢,٢٧٥	-	-	٥١٢,٢٧٥	موجودات تمويل مصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

- ١٩٨,١٩٩ - ١٩٨,١٩٩

أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مطلوبات):

٥ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

(٢) تصنيف الموجود المالي (تابع)

قياس القيمة العادلة باستخدام

مدخلات أخرى لا يمكن ملاحظتها (المستوى ٣)	مدخلات أخرى يمكن ملاحظتها (المستوى ٢)	أسعار السوق في أسواق مالية نشطة (المستوى ١)	الإجمالي
---	--	--	----------

٢٠١٩

أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (موجودات):

استثمارات مالية:

—	٣٧٥,٤٣٤	—	٣٧٥,٤٣٤	استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
—	٨,٠٦٧	٧,٦٦٠	٧٨,٧٢٧	استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
—	—	١٩,٨٨٣	١٩,٨٨٣	استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
—	٨٥,١١٠	—	٨٥,١١٠	استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٨٨٣,٦٨٧	٤٠٦,٦٨٠	—	١,٢٩٠,٣٦٧	استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
—	٢٥,٢٩٢	٤١٥,٤٠١	٤٤٠,٦٩٣	استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٣٩٤,٢٧٦	٣٧٨,٩٨٣	—	٧٧٣,٢٥٩	استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٥١٣,٤٤٥	—	—	٥١٣,٤٤٥	موجودات تمويل مصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
—	٦٤,٥٢٦	—	٦٤,٥٢٦	أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مطلوبات):

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والتي تم قيدها بالتكلفة المطفأة تساوي القيمة الدفترية، ولذلك لم تدرج ضمن جدول مستويات القيمة العادلة، فيما عدا الاستثمارات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة والتي تبلغ قيمتها العادلة ٣,٢١٥ مليون ريال قطري (٣,٠٠٧ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٩) والتي تم التوصل إليها باستخدام المستوى ١ من ترتيب القيمة العادلة. تفاصيل تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية تم الإفصاح عنها بالإيضاح رقم ٧. خلال سنتي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ لم تكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والثاني لقياسات القيمة العادلة ولم يتم إجراء تحويلات إلى المستوى ٣ من ترتيب القيمة العادلة.

٥ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

(٢) تصنيف الموجود المالي (تابع)

يورد الجدول أدناه المعلومات حول المدخلات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ في قياس الأدوات المالية المصنفة على أنها في المستوى ٣ في ترتيب القيمة العادلة:

مدى المدخلات

٢٠١٩	٢٠٢٠	المدخلات المستخدمة	تقنية التقييم	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
%٠ to %٣	%٠ to %٣	معدل النمو	التدفقات النقدية المخصومة	
%٦ to %٨	%٧ to %٩	معدل الخصم		

يوضح الجدول أدناه التسويات بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية للاستثمارات ضمن المستوى ٣ والتي تم قيدها بالقيمة العادلة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المبيعات / التحويلات	المشتريات	إجمالي الربح / (الخسارة) المسجلة في بيان الدخل الموحد	في ١ يناير ٢٠٢٠	استثمارات في حقوق الملكية
٢٩٧,٧٤٧	(٩٧,٢٦١)	٢٢,٤٠٤	(٢١,٦٧٣)	٣٩٤,٢٧٧	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٧٤٤,١٨٧	(٣١٢,٧٢١)	١٨٣,٠٣٧	(٩,٨١٨)	٨٨٣,٦٨٩	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٥١٢,٢٧٥	-	-	(١,١٦٩)	٥١٣,٤٤٤	موجودات تمويل مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
١,٥٥٤,٢٠٩	(٤٠٩,٩٨٢)	٢٠٥,٤٤١	(٣٢,٦٦٠)	١,٧٩١,٤١٠	

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المبيعات / التحويلات	المشتريات	إجمالي الربح / (الخسارة) المسجلة في بيان الدخل الموحد	في ١ يناير ٢٠١٩	استثمارات في حقوق الملكية
٣٩٤,٢٧٧	(٥٢,١٣)	٤,٣٣٩	٤٤١,٩٥١	-	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٨٨٣,٦٨٩	(٥٩٨,٨٦١)	٤٥,٧٨٥	(٥,١٩٢)	١,٤٤١,٩٥٧	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٥١٣,٤٤٤	(٥١,٨٢٤)	٥٧,٢٥٤	١٣,٠٨٥	٤٩٤,٩٢٩	موجودات تمويل مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
١,٧٩١,٤١٠	(٧٠٢,٦٩٨)	١٠٧,٣٧٨	٤٤٩,٨٤٤	١,٩٣٦,٨٨٦	

٥ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

(٣) الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر لموجوداتها غير الملموسة لاحتساب الإطفاء. يتم تحديد هذه التقدير بعد وضع اعتبار للمنافع الاقتصادية المتوقعة تلقيها من استخدام الموجودات غير الملموسة.

الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة لا تطفأ ولكنه يجري اختبارها سنويا لانخفاض القيمة. تتم مراجعة تقييم العمر غير المحدد سنويا لتحديد ما إذا كان من الممكن الاستمرار في دعم العمر غير المحدد. في حالة ذلك، فإنه يجري تغيير العمر الإنتاجي من غير المحدد إلى المحدد على أساس مستقبلي.

(٤) الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والمعدات لاحتساب الإهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد وضع اعتبار للاستخدام المتوقع للأصل والبلى والتقاعد الفعلي والتقاعد الفني والتجاري.

(٥) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقيم المجموعة ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على انخفاض القيمة بالنسبة لجميع الموجودات غير المالية في تاريخ كل تقرير. يتم اختبار جميع الموجودات غير المالية لانخفاض القيمة عندما تتوفر مؤشرات على أنه من المحتمل أن تصبح القيم الدفترية غير قابلة للاسترداد. عند القيام بإجراء احتساب للقيمة قيد الاستخدام يجب على الإدارة أن تقدر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجود وأن تختار معدل الخصم المناسب بغرض احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

٦ القطاعات التشغيلية

لدى المجموعة أربعة قطاعات تشغيلية كما هو موضح أدناه وهي تمثل القطاعات الاستراتيجية للمجموعة. تقدم القطاعات الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة وتدار بشكل منفصل بناء على إدارة المجموعة وهيكل التقارير الداخلية. يقوّم الرئيس التنفيذي بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل قطاع استراتيجي بشكل شهري. يشرح الملخص التوضيحي التالي العمليات في كل قطاع يصدر عنه التقرير في المجموعة.

الأعمال المصرفية للشركات

تشتمل على الخدمات المقدمة لمستثمري المؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات المالية والكيانات الاستثمارية.

الأعمال المصرفية للأفراد

تشتمل على الخدمات المقدمة للعملاء الأفراد من خلال الفروع المحلية للمصرف والتي تشمل حسابات جارية وتوفير وبطاقات ائتمانية وخطوط الائتمان الشخصية ورهون.

وحدات المجموعة الأخرى

الخزينة والاستثمار والتمويل ووظائف مركزية أخرى.

شركات تابعة محلية ودولية

تشتمل على شركات المجموعة التابعة المحلية والدولية والتي تم توحيدها في البيانات المالية للمجموعة.

يقاس الأداء بناء على ربح القطاع قبل الضريبة الذي تم إدراجه في تقارير الإدارة الداخلية التي تمت مراجعتها من قبل الرئيس التنفيذي. يستخدم ربح القطاع لقياس الأداء حيث ترى الإدارة أن معلومات هذه هي المعنية بشكل كبير بتقييم نتائج قطاعات معينة ذات صلة بمنشآت أخرى تعمل في مثل هذه المجالات.

تم إدراج المعلومات التي تتعلق بالنتائج والموجودات

٦ القطاعات التشغيلية (تابع)

معلومات عن القطاعات التشغيلية

المجموع	شركات تابعة محلية ودولية	وحدات المجموعة الأخرى	الخدمات المصرفية للأفراد	الخدمات المصرفية للشركات	٢٠٢٠
٧,١٦٤,٢٠٥	١٩٣,٨١٨	٧٩٨,٦٦٩	١,٦٦٦,٠٨٨	٤,٥٠٥,٦٣٠	إيرادات خارجية: صافي إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار
٦٦١,٤١٦	٥٥,٧١٠	٩٥,٩٠٥	٢١٦,٦٦٧	٢٩٣,١٣٤	صافي إيرادات رسوم وعمولات
٧٥,٦٩١	١٥,٤٣٠	٦٠,٢٦١	-	-	صافي ربح عمليات النقد الأجنبي
٣,٤٠٤	(٤٦)	٣,٤٥٠	-	-	الحصة من نتائج شركات زميلة
٥٣,٢٥٦	١٦,٦٤٠	٣٦,٦١٦	-	-	إيرادات أخرى
٧,٩٥٧,٩٧٢	٢٨١,٥٥٢	٩٩٤,٩٠١	١,٨٨٢,٧٥٥	٤,٧٩٨,٧٦٤	إجمالي إيرادات القطاع
(٤٧٢,٢٨٥)	-	(٤٧٢,٢٨٥)	-	-	حصة حملة الصكوك من الربح
(٢,٠٤٦,٣٦٢)	(٥٢,٢٨٥)	(٤٩٤,٧٥٧)	(٥٣١,٨٥٦)	(٩٦٧,٤٦٤)	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة (التكلفة) / (الإيرادات فيما بين القطاعات)
-	-	١,٠٧٥,٥٨٦	٥٧٤,١١٩	(١,٦٤٩,٧٠٥)	
٣,٠٢٤,٢١٩	(١٦,٩١٧)	٩٣٥,٧٢٧	١,٣١٨,٠٠٢	٩٦٧,٤٠٧	صافي ربح القطاع بعد الضريبة
١٧٤,٣٥٦,١٧٥	٥,١٤٦,٦٠٢	٤٢,٤٥٠,٠٠٧	٢١,٣٢٠,٤٨٠	١٠٥,٤٣٩,٠٨٦	موجودات القطاع المعلن عنها
١٥١,١٥٠,٠٧٢	٤,٨٧٠,٩٧٣	٤٨,٤٩٠,٨٣٩	٤٣,٦٧٣,٥٩١	٥٤,١١٤,٦٦٩	مطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيد للقطاع

المجموع	شركات تابعة محلية ودولية	وحدات المجموعة الأخرى	الخدمات المصرفية للأفراد	الخدمات المصرفية للشركات	٢٠١٩
٦,٩٢٩,٨٢٢	٢٧٨,٩٣٨	٥٤٦,٢٢٨	١,٣٨٢,٦٠٠	٤,٧٢٢,٥٠٦	إيرادات خارجية: صافي إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار
٦٩٣,١٥٣	٦٠,٢٠٤	٦٤,٦٨٠	٢٣,١٦٩	٣٣٨,١٠٠	صافي إيرادات رسوم وعمولات
٥٨,٦٠٧	(٥,٤٥٧)	٦٤,٠٦٤	-	-	صافي ربح عمليات النقد الأجنبي
(١,١٩٦)	(١٤,١١٩)	١٢,٩٢٣	-	-	الحصة من نتائج شركات زميلة
٥٧,٨٥٩	٣٢,٨٥٩	٢٥,٠٠٠	-	-	إيرادات أخرى
٧,٧٣٨,٢٤٥	٣٥٢,٤٢٥	٧١٢,٨٩٥	١,٤٠٥,٧٦٩	٥,٠٦٠,١٥٦	إجمالي إيرادات القطاع
(٣٧٦,٢٢٦)	-	(٣٧٦,٢٢٦)	-	-	حصة حملة الصكوك من الربح
(٢,٥٣١,٩٠٠)	(٥٧,٩٤٣)	(٤٥٨,٧٩٨)	(٥٣٨,٥٨٠)	(١,٤٧٦,٥٧٩)	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة (التكلفة) / (الإيرادات فيما بين القطاعات)
-	-	١,١٤٤,٦٠٠	٥٨٠,٩٨٣	(١,٧٢٥,٥٨٣)	
٢,٩٨٤,٥٨٨	(٥٤,٥٦٢)	٨٧١,٩١٠	١,٢٢٨,٢٩٥	١,٣٨٠,٩٤٤	صافي ربح القطاع بعد الضريبة
١٣,٥١٩,٢١١	٤,٥٧١,٧٤٤	٣٨,٢٦٠,٤٨٤	١٩,٥٣٨,٨٤٧	١١,٤٨١,٣١٦	موجودات القطاع المعلن عنها
١٤١,٣٥٩,٨٩٩	٤,١٧٠,٩٩٩	٤٢,٤١٥,٥٤٥	٣٨,٨٩٧,١٢٤	٥٥,٨٧٦,٢٣١	مطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيد للقطاع

والمطلوبات لكل قطاع يصدر عنه التقرير مذكور أدناه: V القيمة العادية وتصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادية للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

القيمة العادية	إجمالي القيمة الدفترية	التكلفة المطفأة	القيم العادية من خلال بيان الدخل	القيم العادية من خلال حقوق الملكية	٢٠٢٠
٨,٣٥٧,٢٨٢	٨,٣٥٧,٢٨٢	٨,٣٥٧,٢٨٢	-	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٦,٩١٣,٢٥٨	٦,٩١٣,٢٥٨	٦,٩١٣,٢٥٨	-	-	أرصده لدى البنوك
١١٩,٠٧٢,٤٣٢	١١٩,٠٧٢,٤٣٢	١١٨,٥٦٠,١٥٧	٥١٢,٢٧٥	-	موجودات تمويل استثمارات مالية:
٢,٩٧٢,٩٤٨	٢,٩٧٢,٩٤٨	-	١,٠٧٠,١١٩	١,٩٠٢,٨٢٩	- أدوات من فئة الدين
٣٠,٠٩٥,١٣٧	٣٠,٢٧٥,١٦١	٣٠,٠٥٣,٣٧٧	٢٢١,٧٨٤	-	- أدوات من فئة حقوق الملكية
٤٣١,٤٤٨	٤٣١,٤٤٨	٤٣١,٤٤٨	-	-	موجودات أخرى
١٦٧,٨٤٢,٥٠٥	١٦٨,٠٢٢,٥٢٩	١٦٤,٣١٥,٥٢٢	١,٨٠٤,١٧٨	١,٩٠٢,٨٢٩	
١٣,٨٢٧,٧٤٦	١٣,٨٢٧,٧٤٦	١٣,٨٢٧,٧٤٦	-	-	حسابات البنوك
١٧,٤١٥,٦٩٣	١٧,٤١٥,٦٩٣	١٧,٤١٥,٦٩٣	-	-	حسابات العملاء الجارية
١٤,٠٥٨,٦٤٣	١٤,٠٥٨,٦٤٣	١٤,٠٥٨,٦٤٣	-	-	تمويل صكوك
٥,١١٩,٧٠٢	٥,١١٩,٧٠٢	٥,١١٩,٧٠٢	-	-	مطلوبات أخرى
١٠٠,٧٢٨,٢٨٨	١٠٠,٧٢٨,٢٨٨	١٠٠,٧٢٨,٢٨٨	-	-	حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
١٥١,١٥٠,٠٧٢	١٥١,١٥٠,٠٧٢	١٥١,١٥٠,٠٧٢	-	-	

القيمة العادية	إجمالي القيمة الدفترية	التكلفة المطفأة	القيم العادية من خلال بيان الدخل	القيم العادية من خلال حقوق الملكية	٢٠١٩
٧,١٨٤,٩٣٢	٧,١٨٤,٩٣٢	٧,١٨٤,٩٣٢	-	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٣,٥٥٢,٢٨٤	٣,٥٥٢,٢٨٤	٣,٥٥٢,٢٨٤	-	-	أرصده لدى البنوك
١١٣,٧٥٣,٥٩٣	١١٣,٧٥٣,٥٩٣	١١٣,٢٤٠,١٤٨	٥١٣,٤٤٥	-	موجودات تمويل استثمارات مالية:
٢,٥٨٣,٤٦	٢,٥٨٣,٤٦	-	١,٣٦٩,٩٤	١,٢١٣,٩٥٢	- أدوات من فئة الدين
٣٠,٨٨١,٦٢٢	٣٠,٩٠٦,٧١٧	٣٠,٨١٠,٧٢٤	١٤,٩٩٣	-	- أدوات من فئة حقوق الملكية
٦٢٣,٨٨٧	٦٢٣,٨٨٧	٦٢٣,٨٨٧	-	-	موجودات أخرى
١٥٨,٥٧٩,٣٦٥	١٥٨,٦٤٤,٤٥٩	١٥٥,٤٢,٩٧٥	١,٩٨٧,٥٣٢	١,٢١٣,٩٥٢	
١٤,٣٥٥,٠٦٨	١٤,٣٥٥,٠٦٨	١٤,٣٥٥,٠٦٨	-	-	حسابات البنوك
١٤,٩٧٩,٠٨٦	١٤,٩٧٩,٠٨٦	١٤,٩٧٩,٠٨٦	-	-	حسابات العملاء الجارية
١,٩٣٣,٨٩٢	١,٩٣٣,٨٩٢	١,٩٣٣,٨٩٢	-	-	تمويل صكوك
٤,٤٥٠,٣٧٩	٤,٤٥٠,٣٧٩	٤,٤٥٠,٣٧٩	-	-	مطلوبات أخرى
٩٦,٦٤١,٤٧٤	٩٦,٦٤١,٤٧٤	٩٦,٦٤١,٤٧٤	-	-	حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة
١٤١,٣٥٩,٨٩٩	١٤١,٣٥٩,٨٩٩	١٤١,٣٥٩,٨٩٩	-	-	

المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة تعتبر قيمتها الدفترية هي تقريب معقول لقيمتها العادية.

٨ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٧٤٢,٤٤٠	١,٩٨٥,٨٨٧	النقد في الصندوق
٤,٦٠,٤٤٨	٤,٩٣٧,١٥٦	احتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي (أ)
١,٦١٧,١٢٢	١,٠٤٩,٨٩٢	أرصدة أخرى لدى مصرف قطر المركزي
٤٤٢,٩٢٢	٦٠٢,٣٤٧	أرصدة لدى مصارف مركزية أخرى
(٢١٨,٠٠٠)	(٢١٨,٠٠٠)	ناقصا: مخصص انخفاض القيمة (ب)
٧,١٨٤,٩٣٢	٨,٣٥٧,٢٨٢	

(أ) الاحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي غير متاح للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

(ب) لقد عرّض الوضع الاقتصادي في لبنان نظامه المصرفي المحلي إلى درجة كبيرة من حالة عدم اليقين، وعدم الوضوح الحالي عن حجم الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي وشركة بيت التمويل العربي التابعة للبنك. في ظل هذه الظروف، اتبعت مجموعة المصرف نهجاً متحفظاً وخلفت انخفاضاً في القيمة على مستوى الشركة الأم لتغطية تعرضها بالكامل لشركتها الفرعية وشركة بيت التمويل العربي الناتجة عن الاستثمار والإيداعات بين المجموعة. تم تكوين مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة في البيانات المالية الموحدة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المستحقة من مصرف لبنان، والتي تأثرت بشكل أساسي بعدم الوضوح.

٩ أرصدة لدى البنوك

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٢,١٠٩,٨٥٧	٢,٥٧١,٤٤٨	أرصدة المرابحة في السلع مدينة
٧٩٣,٥٩١	٣,٥٧٧,٥٣٥	ودائع وكالة
٢٣,٣٤٨	٢٢,٧٦٠	إيداعات مضاربة
٦٤٦,١٧٨	٧٦٢,٧٢٣	حسابات جارية
(٢٠,٦٩٠)	(٢١,٢٠٨)	ناقصا: مخصص انخفاض القيمة
٣,٥٥٢,٢٨٤	٦,٩١٣,٢٥٨	

١٠ موجودات التمويل

٢٠١٩	٢٠٢٠	(أ) حسب النوع
		ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية:
٨٢,٦٦٢,٩٤٦	٨٦,٧١٤,١٠٧	مرابحة
١٨,٦٧٥,٨٩٥	٢١,٨٠٧,٣١٥	مساومة
٢٠,٠٧٦,٧٣٥	٢٠,٠٩٩,٩٣٥	إجارة منتهية بالتمليك
٨٤٨,٧٣٠	١٨٥,٢٤٩	استصناع
١٨,٣١١	١٤,١١١	مضاربة
٢,٩٥,٥٣٧	١,٩٩٨,٥٥٢	أخرى
١٢٤,٣٧٨,١٥٤	١٣٠,٨١٩,٢٦٩	إجمالي موجودات التمويل
(٧,٨٥٩,٤٢٦)	(٧,٧٧٣,٦٤٣)	ناقصا: ربح مؤجل
١١٦,٥١٨,٧٢٨	١٢٣,٠٤٥,٦٢٦	إجمالي موجودات التمويل بالصافي من الربح المؤجل
(١,٢٥٠,٠٧٤)	(٢,٣٥٥,٣٨٣)	ناقصا: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل - عاملة (المرحلتين أو ٢)
(١,٤٤٨,٧١٣)	(١,٥٤٥,٧١٥)	مخصص خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية - انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة ٣)
(٦٦,٤٤٨)	(٧٢,٠٩٦)	أرباح معلقة
١١٣,٧٥٣,٥٩٣	١١٩,٠٧٢,٤٣٢	صافي موجودات التمويل

يتضمن صافي الموجودات التمويلية أدوات هجينة بمبلغ ٥١٢ مليون ريال قطري مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (٥١٣ مليون ريال قطري في ٢٠١٩).

بلغت موجودات التمويل المنخفضة القيمة ناقصاً الأرباح المعلقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١,٧٥٢ مليون ريال قطري والتي تمثل ١,٤٪ من إجمالي موجودات التمويل ناقصاً الأرباح المؤجلة (١,٥١٥ مليون ريال قطري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩؛ تمثل ١,٣٪ من إجمالي موجودات التمويل ناقصاً الأرباح المؤجلة).

موجودات التمويل المعدلة

بالنظر إلى الظروف الاقتصادية التي أعقبت تفشي جائحة كوفيد-١٩، شجع مصرف قطر المركزي البنوك في قطر على تأخير السداد للقطاعات المتضررة، من خلال تعميم صادر في ٢٢ مارس ٢٠٢٠، والذي بموجبه قام المصرف بتأجيل أقساط السداد لبعض العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات لفترة ثلاثة أشهر. تمشيا مع متطلبات معيار المحاسبة المالية، سيقوم البنك بإطفاء المبلغ المتبقي من الربح المؤجل على مدى الفترة المتبقية من التسهيلات التمويلية.

١٠ موجودات التمويل (تابع)

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٢,١٢٩,٨٠٤	٢,٦٩٨,٦٨٧	الرصيد في ١ يناير
٤٣,٤٣٧	-	تعديلات نتيجة للتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠
٢,١٧٣,٢٤١	٢,٦٩٨,٦٨٧	الرصيد المعدل في بداية السنة
٨٥٦,٦٨٠	١,٣٤٠,٧١٨	مخصص مكون خلال السنة
(٢٣٢,٦٠٠)	(٧٧,٩٨٩)	مخصص مسترد خلال السنة
٦٢٤,٠٦٩	١,٢٦٢,٧٢٩	صافي خسائر انخفاض في القيمة خلال السنة
(٩٩,٣٩٠)	(٦٠,٣٠٦)	أرصدة مشطوبة خلال السنة
٧٦٧	(١٢)	تحويل وتعديلات عملات أجنبية
٢,٦٩٨,٦٨٧	٣,٩٠١,٠٩٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر *

* بالنسبة لمراحل مخصص انخفاض القيمة، راجع الإيضاح ٤(ب).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٠ موجودات التمويل (تابع)

(ج) الحركة في مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية - حسب القطاع

ألف ريال قطري

المرحلة ٣	الإجمالي			الرهن العقاري			أمراد			الشركات				
	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣		
١,٤٤٨,٦١٣	٦٠,٠٣٧	٦٠,٠٣٧	٦٣,٣٠٢	١٥٠,٠٠٣	١٠٣,٦٢٠	٤٣٨,٧٦٦	٢٥,٥٤٤	١٠٤,٠٩١	٢٩,٦٦١	٥,٥١١	٦٧٧	٩٦,٩٣٤	٤٦٨,٤٧٩	٣٩١,٦٤٩
(٧,١١٨)	٩,٨٧٦	(٢,٧٥٨)	١,٣٢٣	(١,١٧٧)	(١٤٦)	(٢٦,٠٣٨)	٢٧,٧٠٣	(١,٦٦٥)	-	-	-	١٧,٥٩٧	(١٦,٦٥٠)	(٩٤٧)
٢٤٢,٥١٥	٢٩,١٩٢	١,٦٩,٠١١	٢,٩٠٤	(١٦,٥٢٩)	٣١٠,٤١٠	١٢٧,٨٨٠	(٢٠,٧٨١)	٢٩٤,٧٣٤	(١١,٣٦٥)	(٥,٢٦٩)	١١,٥٥٠	١١٣,٠٩٦	٧١,٧٧١	٤٥٢,٣١٧
(٧٧,٩٨٩)	-	-	(٣,٢٣٧)	-	-	(٦٠,٤٧٠)	-	-	(٢,٥٤٨)	-	-	(١١,٧٣٤)	-	-
١٦٤,٥٢٦	٢٩,١٩٢	١,٦٩,٠١١	(٣٣٣)	(١٦,٥٢٩)	٣١٠,٤١٠	٦٧,٤١٠	(٢٠,٧٨١)	٢٩٤,٧٣٤	(٣,٩١٣)	(٥,٢٦٩)	١١,٥٥٠	١٠١,٣٦٢	٧١,٧٧١	٤٥٢,٣١٧
(٦٠,٣٠٦)	-	-	-	-	-	(٧٧)	-	-	-	-	-	(٦٠,٣٣٤)	-	-
-	(١٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٢)	-
١,٥٤٥,٧١٥	٦٨٩,٠٩٣	١,٦٦٦,٢٩٠	٦٤,٢٩٢	١٣٢,٧٩٧	٤١٣,٨٨٤	٤٨٠,٠٦٠	٣٢,٤٦٦	٣٩٧,٦١٠	٢٥,٧٤٨	٢٤٢	١٢,٢٢٧	٩٧٥,٦٥٩	٥٢٣,٥٨٨	٨٤٣,٠١٩

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

صافي خسائر انخفاض القيمة خلال السنة

مشطوب خلال السنة

تحويلات وتعديلات عملات أجنبية

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٠ موجودات التمويل (تابع)

(ج) الحركة في مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية - حسب القطاع

ألف ريال قطري

المرحلة ٣	الاجمالي			الرهن العقاري			أفراد			الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات			المرحلة ١ عاملة
	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١,١٩٩,٧٨٠	٧٢,٩٢٣	٢٠٩,١١	٢٠٩,١١	١٦٩,١١٨	١٦٩,١١٨	٢٠٩,١١	٤٨٧,٤٢١	٥٠,٣٦١	٥,٩١٠	٢٣,٩١٩	٥,٣٦١	٨٧٩	٦٠,٢٣٨	٤٩٦,٤٠٧	١٧٣,٢٩١	
-	-	٤٣,٤٣٧	٤٣,٤٣٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
(٣٣,٩١٥)	٣٨,٥٥٩	(٤,٦٤٤)	(٤,٦٤٤)	-	-	-	(٣٣,٣٢٧)	٣٧,٩٧١	(٤,٦٤٤)	-	-	-	(٥٧١)	٥٧١	-	
٦١,٨٠٨	(١٠٩,٤٥٢)	٣٥٥,٣٢٤	٣٥٥,٣٢٤	١,٧٥٢	(١٨,٦١٥)	٧٤,٥١٩	٦٠,١٢	(٦٢,٧٧٧)	١٢,٨٣٥	٥,٦٧٢	٤٧٥	(٢٠٢)	٥٤٢,٣٧٢	(٢٨,٥٢٤)	١٧٨,١٢	
(٢٢٢,١١)	-	-	-	(١,٣١)	-	-	(٧١,١٧٩)	-	-	-	-	-	(١٦,٢٩١)	-	-	
٣٧٨,١٩٧	(١٠٩,٤٥٢)	٣٥٥,٣٢٤	٣٥٥,٣٢٤	٦٢	(١٨,٦١٥)	٧٤,٥١٩	(١٠,١٧٧)	(٦٢,٧٧٧)	١٢,٨٣٥	٥,٦٧٢	٤٧٥	(٢٠٢)	٣٨٢,٠٨١	(٢٨,٥٢٤)	١٧٨,١٢	
(٩٦,٢٠٢)	-	(٣,١٧٨)	(٣,١٧٨)	(٩,٤٥١)	-	-	(٥,٢٠١)	-	-	-	-	-	(٧١,٥٥٠)	-	(٣,١٧٨)	
٧٥٣	٧	٧	٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٥٣	٧	٧	
١,٤٤٨,٦٣٨	٦٥,٠٧٧	٦٠٠,٣٣٧	٦٠٠,٣٣٧	١٥٠,٥٠٣	١٢,٦٠٢	١٣,٦٠٢	٤٣٨,٧١٦	٢٥,٥٤٤	١٤,٠٩١	٢٩,٦٠١	٥,٥١٥	٦٧٧	٩٦,٩٣٤	٤٦٨,٤١٩	٣٩٦,٢٤٩	

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تحويلات وتعديلات عمليات أجنبية

مشتطوب خلال السنة

صافي خسائر انخفاض القيمة خلال السنة

استردادات خلال السنة

مخصص مكون للسنة

تحويلات بين المراحل

تعديلات القيمة العادية

الرصيد في ٣١ يناير ٢٠١٩

١٠ موجودات التمويل (تابع)

(د) حسب القطاع

الإجمالي	أخرى	مضاربة	استصناع	إجارة منتهية بالتملك	مساومة	مربحة	٢٠٢٠
١٧,١٠٨,١٠٢	-	-	-	١,٧٨٧,٣٧٣	-	١٥,٣٢٠,٧٢٩	حكومة وشبه حكومة
١٠,٧٣١,٥٨٤	٣٧,٤٤٦	-	-	١,٠٣٦,٣١٩	٦١,٤٦٦	٩,٥٩٦,٣٥٣	مؤسسات مالية غير مصرفية
٧,٨٧٢,٤٦٣	٥١٤,٧٩٩	-	-	٢٥,٩٣٩	١١٣,٠٤١	٧,٢١٨,٦٨٤	صناعة
١٤,٥٦٦,١١٢	٣٤٧,٨٨١	١٤,١١١	٣,٣٨١	١,٥١٢,٩٢٣	١,٢٠٣,٧٨٠	١١,٤٨٤,٠٣٦	تجارة
١٢,٠٧٣,٤٦٩	٧٨٩,٢٦٧	-	٥٢٨	٨٠,٢٢٨	١٨١,٥٢٤	١١,٠٢١,٩٢٢	خدمات
٦,٢٢٧,١٨٩	٨٦,٢٣٦	-	٤,٥٢٤	٢١٦,٩٩٠	٣٧٠,١٤٤	٥,٥٤٩,٢٩٥	مقاولات
٢٦,٥٩٣,٢٥٠	٦,٣٢٤	-	١٦٨,٩٩٧	١٥,٢٢٨,٥٦٢	١٥٠,٨٤٨	١١,٠٣٨,٥١٩	عقارات
٢٨,٩٥٣,١١٣	٢١٦,٥٨٥	-	٧,٨١٩	-	١٩,٦٩٠,١٨٤	٩,٠٣٨,٥٢٥	شخصي
٦,٦٩٣,٩٨٧	١٥	-	-	٢١١,٦٠١	٣٦,٣٢٩	٦,٤٤٦,٠٤٢	أخرى
١١٣٠,٨١٩,٢٦٩	١,٩٩٨,٥٥٣	١٤,١١١	١٨٥,٢٤٩	٢٠,٠٩٩,٩٣٥	٢١,٨٠٧,٣١٦	٨٦,٧١٤,١٠٥	إجمالي موجودات التمويل
(٧,٧٧٣,٦٤٣)							ناقصا: ربح مؤجل
١٢٣,٠٤٥,٦٢٦							إجمالي موجودات التمويل بالصافي من الربح المؤجل
(٢,٣٥٥,٣٨٣)							ناقصا: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل - عاملة (المرحلتي ١ و ٢)
(١,٥٥٥,٧١٥)							مخصص للانخفاض في قيمة موجودات تمويل - انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة ٣)
(٧٢,٠٩٦)							أرباح معلقة
١١٩,٠٧٢,٤٣٢							صافي موجودات التمويل

ملاحظة:

تفاصيل موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك المصدرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مدرجة في الإيضاح رقم ٢٠ حول البيانات المالية الموحدة.

الإجمالي	أخرى	مضاربة	استصناع	إجارة منتهية بالتملك	مساومة	مربحة	٢٠١٩
١٩,٥١٨,٨٤٠	-	-	-	٢,٢٢٨,٩٤٥	٤,٠٠٥	١٧,٢٨٨,٨٩٠	حكومة وشبه حكومة
٧,٣٩٩,٩٣٣	-	-	-	٩٢,٣٦٧	-	٦,٤٠٧,٥٦٦	مؤسسات مالية غير مصرفية
٦,٨٥٠,٣٤٦	٧٤٩,٧٧١	-	٤٢	٢,٨٨١	١,٥٥١	٦,٠٨٧,١٤١	صناعة
١٤,٣٧١,٢٠٠	٣٤٣,٩٥٢	١٤,١١١	٣,٣٨١	١,٦٢٠,٦٤٤	١٤٦,٥٠١	١٢,٢٢٤,٦٦٠	تجارة
١٣,٣٩٣,٦٦٦	٧٣٢,٦٤٤	-	٩٤٩	٩٦,٦٨٤	٨٦,٦٧٠	١٢,٤٧٦,١١٩	خدمات
٤,٨٩٨,٥٥٠	٦٦,٧٧١	-	٣,٣٦٦	٢٨٥,٢٥٦	٢٢,٨٢٠	٤,٥٢٠,٥٦٧	مقاولات
٢٥,٥٨٣,٦٧٣	-	٤,٢٠٠	٨٣١,٧٠٥	١٤,٨٨٣,١٨١	٦,٠٥٧	٩,٨٠٤,٥٣٠	عقارات
٢٧,٢٨٠,٠٨٢	١٩٨,٤٣٢	-	٩,٢٥٢	-	١٨,٢٣٨,٨٩٢	٨,٨٣٣,٥٠٦	شخصي
٥,٩٠٩,٤١٤	٣,٩٦٧	-	٢٦٥	٢٣٨,٧٧٧	١٠٦,٣٩٩	٥,٥٦٠,٠٠٦	أخرى
١٢٤,٣٧٨,١٥٤	٢,٠٩٥,٥٣٧	١٨,٣١١	٨٤٨,٧٣٠	٢٠,٠٧٦,٧٣٥	١٨,٦٧٥,٨٩٥	٨٢,٦٦٢,٩٤٦	إجمالي موجودات التمويل
(٧,٨٥٩,٤٢٦)							ناقصا: ربح مؤجل
١١٦,٥١٨,٧٢٨							إجمالي موجودات التمويل بالصافي من الربح المؤجل
(١,٢٥٠,٧٤٤)							ناقصا: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل - عاملة (المرلتي ١ و ٢)
(١,٤٤٨,١٠٣)							مخصص للانخفاض في قيمة موجودات تمويل - انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة ٣)
(٦٦,٤٤٨)							أرباح معلقة
١١٣,٧٥٣,٥٩٣							صافي موجودات التمويل

II استثمارات مالية

٢٠١٩			٢٠٢٠			
الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة	الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة	
١,٣٦٩,٠٩٤	١,٢٩٠,٣٦٧	٧٨,٧٢٧	١,٠٧٠,١١٩	٩٧٣,٣٤٠	٩٦,٧٧٩	استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:
٢١,٥٥٦	١,٦٧٣	١٩,٨٨٣	٢٢١,٧٨٤	٢٠٤,٠١٤	١٧,٧٧٠	• استثمارات في حقوق الملكية
٨٣,٤٣٧	٨٣,٤٣٧	-	-	-	-	• استثمارات في أدوات دين
١,٤٧٤,٠٨٧	١,٣٧٥,٤٧٧	٩٨,٦٠	١,٢٩١,٩٠٣	١,١٧٧,٣٥٤	١١٤,٥٤٩	- ذات معدل ثابت
						- ذات معدل متغير
٢٩,٨٢٦,٤٩٢	٢٧,٨٣٠,١٦٦	١,٩٩٦,٣٢٦	٢٩,١٩٦,٩٤٢	٢٧,١٢٢,٧٣٤	٢,٠٧٤,٢٠٨	استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالتكلفة المطفأة (I)
١,٧٥٥,٤٥٨	٢٧,٨٤٩	٨٠٤,٦٠٩	٨٨٣,٩٣٥	١٤١,١٣٨	٧٤٢,٧٩٧	- صكوك حكومة دولة قطر ومراوحة مصرف قطر المركزي
-	-	-	٧٢,٥٤٥	٧٢,٥٤٥	-	- ذات معدل ثابت
(١٠,٢٢٦)	(٩٥,٤٥٥)	(٥,٠٨١)	(١٠٠,٠٤٥)	(٩٨,١٢٦)	(١,٩١٩)	- ذات معدل متغير
٣٠,٨١,٧٢٤	٢٨,٠٥,٨٧٠	٢,٧٩٥,٨٥٤	٣٠,٠٥٣,٣٧٧	٢٧,٢٣٨,٢٩١	٢,٨١٥,٠٨٦	ناقصا: مخصص انخفاض القيمة*
١,٢١٣,٩٥٢	٧٧٣,٢٥٩	٤٤٠,٦٩٣	١,٩٠٢,٨٢٩	١,١٤٠,٩٩٤	٧٦١,٨٣٥	استثمارات في أدوات حقوق ملكية وأدوات الاستثمار الأخرى مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٣٣,٤٨٩,٧٦٣	٣,١٥٤,٦٠٦	٣,٣٣٥,١٥٧	٣٣,٢٤٨,١٠٩	٢٩,٥٥٦,٦٣٩	٣,٦٩١,٤٧٠	

إيضاحات:

- (I) القيمة العادلة للاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت ٢٩,٤٧٠ مليون ريال قطري (٣٠,٨٨٢ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٩).
- (II) إن ترتيب القيمة العادلة والتحويلات بين مستويات القيمة العادلة مدرجة في الإيضاح رقم ٥ (ب).

الحركة في مخصص انخفاض قيمة الأدوات ذات طبيعة أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة وأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية كالتالي:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
١,٢٥٠,٣٠١	٩٤١,٣٢٥	الرصيد في ١ يناير
٩٤,٣٥٣	٢١,٧٦٩	مكون خلال السنة
(٤٠,٣٢٩)	(٣٠,١٣٦)	شطب/استرداد/تحويلات خلال السنة
٩٤,٣٢٥	٦٦,٧٥٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر

الاستثمارات قد انخفضت قيمتها، في حالة وجود أي دليل على استثمارات من نوع حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، فإن الخسارة التراكمية المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد يتم حذفها من حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد. يتم عكس خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في بيان الدخل الموحد للاستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

اعتباراً من إصدار تعميم مصرف قطر المركزي ٢٠٢٠/١٣، لا يتم اختبار انخفاض قيمة الأدوات من نوع حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. ومع ذلك، من قبل ذلك، فإن الاستثمارات من نوع حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو المستمر في القيمة العادلة للاستثمار إلى ما تحت تكلفته عند تحديد ما إذا كانت

١٢ استثمارات في شركات زميلة

حركة الشركات الزميلة كما يلي:

نسبة الملكية (%)		أنشطة الشركة	بلد التأسيس	اسم الشركة
٢٠١٨	٢٠١٩			
٪٣٠,٠٠	٪٣٠,٠٠	تمويل	قطر	شركة الجزيرة للتمويل (ش.م.ق.خ)
٪٣٠,٨٢	٪٣٠,٨٢	تأمين	قطر	الضمان الإسلامية للتأمين
٪٢٥,٨٣	٪٢١,٧٢	خدمات مالية	الهند	أمبيت لتمويل الشركات
-	٪٢٥,٠٠	عقارات	قطر	شركة بوابة العقارية ذ.م.ر

	٢٠١٩	٢٠٢٠	
الرصيد في ١ يناير	٥٦٨,٣٩٢	٥٤٤,٧٣٥	
فروق العملات الأجنبية وتغيرات أخرى	(٢,٨٠٣)	(٨,٨٨٧)	
استثمارات محولة / مستبعدة خلال السنة	(١٢,٦٦٠)	٦٠,٤٤٠	
الحصة من نتائج الأعمال	(١,١٩٦)	٣,٤٠٤	
توزيعات نقدية	(٦,٩٩٨)	(٧,٠٠٠)	
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٥٤٤,٧٣٥	١,١٣٣,٦٩٢	

فيما يلي المركز المالي وإيرادات ونتائج الشركات الزميلة استنادا إلى البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

شركة الجزيرة للتمويل	الضمان الإسلامية للتأمين	أمبيت لتمويل الشركات	شركة بوابة العقارية ذ.م.ر	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١,٠٨٧,٤٦٠	١,٣٨١,٥٣٢	٦٤٣,٠٠٢	٥,٥٧٩,٨٩٤	إجمالي الموجودات
١٦٠,٧١٣	٢٢٣,٧١٨	٢١٢,٧٤٣	٤,٣٨٠,٠٤٤	إجمالي المطلوبات
١١٠,٦٢٩	٦٢,٤١٠	٦٤,٨٩٣	٤٠,٦٩٠	إجمالي الإيرادات
٢١,١٢٠	٣٤,٦٠٧	٤,٨٣٠	(٤٥,٦٧٣)	صافي الربح
٤,٥٥٩	١٠,٣١٠	١,٢٤٧	(١١,٤١٨)	حصة من الربح

شركة الجزيرة للتمويل	الضمان الإسلامية للتأمين	أمبيت لتمويل الشركات	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
١,٢٤٣,٤٤٤	١,٣٢٦,٧٤٠	٦٢٤,٣٩٥	إجمالي الموجودات
٣١٥,٢٩٠	١٨١,٢٥٦	٢٩٤,٤٨٤	إجمالي المطلوبات
٩٥,٦٤١	٥٥,٩٢٣	٥٤,٥٩٧	إجمالي الإيرادات
١٢,٩٦٢	٣٢,٣٠٦	(٣٣٤)	صافي الربح
٢,٤٧٣	١٠,٤٥٠	٣٢٠	حصة من الربح

١٣ استثمارات عقارية

	٢٠١٩	٢٠٢٠	
الرصيد في ١ يناير	١,٢٣١,١٠٧	٢,١٧٥,٤٥٩	
التحويلات	-	(٧٤,٣٠٠)	
إضافات	٩٢٤,٢٩٢	٦٥٥,٥١٥	
التغيرات في القيمة العادلة	١٩,١٧٣	٥٣,٥٥٨	
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	٨٨٧	٥٢,٢٩١	
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢,١٧٥,٤٥٩	٢,٨٦٢,٥٢٣	

إيضاح:

الاستثمارات العقارية محتفظ بها لتحقيق إيرادات إيجارات أو لزيادة القيمة.

١٤ موجودات ثابتة

التكلفة:	أراضي ومباني	معدات تقنية المعلومات	أثاث وتراكيبات	سيارات	أعمال قيد التنفيذ	إجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٤٢٨,٤٤٨	١٨٨,١٤٥	٣٥٩,١٨٥	٥,١٠٩	٦,٢٣٨	٩٨٧,١٢٥
إضافات	١,٣١٤	٣,٤٢٣	١١,٠٣٦	٩٠	٣,٣٢٣	١٩,١٨٦
استيعادات	-	(١,٧٤٧)	(٦,٥٦٧)	-	(٢,٧٤٦)	(١١,٠٦٠)
فروقات صرف عملات أجنبية	٢,٦٥٩	(١٩)	٧٧٣	(١٥)	٥٣	٣,٤٥١
تحويلات	٥٠,٦٧٦	(١,٤٦٠)	١,٢١٦	(١٤٧)	-	٥٠,٢٨٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٤٨٣,٠٩٧	١٨٨,٣٤٢	٣٦٥,٦٤٣	٥,٠٣٧	٦,٨٦٨	١,٠٤٨,٩٨٧
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٤١٤,٦٣٤	١٧٧,٠٤١	٣٥٢,٣٩٠	٦,٢٤٣	٣,١٣٨	٩٨٠,٤٤٦
إضافات	١٦,٨٧٨	١١,٩٢٧	١٤,٦٥٢	١٧٥	١,٢٩٧	٤٤,٩٢٩
استيعادات	(٥,٥٦٦)	(١,٠٧٩)	(٧,٣٦٥)	(١,٣١٣)	(٢٧,١١٤)	(٤٢,٤٣٧)
فروقات صرف عملات أجنبية	٢,٥٠٢	٢١١	(٤٤٧)	٤	٧١٦	٢,٩٨٦
تحويلات	-	٤٥	(٤٥)	-	١,٢٠١	١,٢٠١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤٢٨,٤٤٨	١٨٨,١٤٥	٣٥٩,١٨٥	٥,١٠٩	٦,٢٣٨	٩٨٧,١٢٥
الإهلاك المتراكم:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٨٤,٣٤٩	١٧١,٢١٤	٢٧٥,١٨٨	٤,٦٢٦	-	٥٣٥,٣٧٧
الإهلاك المحتسب خلال السنة	١٢,٥٩٤	٦,٥٧٣	٢٨,٢٠٨	١١٠	-	٤٧,٤٨٥
استيعادات	-	(١,٦٤٩)	(٦,١٩٩)	-	-	(٧,٨٤٨)
فروقات صرف عملات أجنبية	(٢٩٥)	(٢٠٢)	(٢٧٧)	(٣٩)	-	(٨١٣)
تحويلات	١٥,٠٢٩	(١,٦٤٨)	(٧٤٣)	(٩٩)	-	١٢,٥٣٩
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١١١,٦٧٧	١٧٤,٢٨٨	٢٩٦,١٧٧	٤,٥٩٨	-	٥٨٦,٧٤٠
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٨١,٦٩١	١٥٩,٨٧٨	٢٥٣,٥٩١	٥,٨١٨	-	٥٠٠,٩٧٨
الإهلاك المحتسب خلال السنة	٦,٠٨٩	٧,٤٤٨	٢٩,١٢٨	١٢٦	-	٤٢,٧٩١
استيعادات	(٣,٧٠١)	٣,٧٠٣	(٧,٣٨٣)	(١,٣١٣)	-	(٨,٦٩٤)
فروقات صرف عملات أجنبية	٢٧٠	١٨٥	(١٤٨)	(٥)	-	٣٠٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٨٤,٣٤٩	١٧١,٢١٤	٢٧٥,١٨٨	٤,٦٢٦	-	٥٣٥,٣٧٧
القيم الدفترية:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٣٣٢,٩٤٣	١٧,١٦٣	٩٨,٧٩٩	٤٢٥	٣,١٣٨	٤٧٩,٤٦٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣٤٤,٩٩٩	١٦,٩٣١	٨٣,٩٩٧	٤٨٣	٦,٢٣٨	٤٥١,٧٤٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٧١,٤٢٠	١٤,٠٥٤	٦٩,٤٦٦	٤٣٩	٦,٨٦٨	٤٦٢,٢٤٧

١٥ موجودات غير ملموسة

الشهرة	علامات تجارية	برمجيات	أعمال قيد التنفيذ	المجموع	
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٢٣٩,٩١٤	١٤٥,٥٧١	١٤,٧٧٥	٤٠٠,٢٦٠	
إضافات	-	٣٧,١٩١	٣٣,٩٥٣	٧١,١٤٤	
تحويلات	-	-	(٣١,٤٠٨)	(٣١,٤٠٨)	
انخفاض خلال العام	(٢٢,١٠٠)	-	-	(٢٢,١٠٠)	
فروقات صرف عملات أجنبية	-	(٤٩)	-	(٤٩)	
إطفاء خلال السنة	-	(٤٧,٨٦٣)	-	(٤٧,٨٦٣)	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢١٧,٨١٤	١٣٤,٨٥٠	١٧,٣٢٠	٣٦٩,٩٨٤	
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٢٣٩,٩١٤	١٣٣,١٢٣	١١,٨٠٦	٣٨٥,٧٤٠	
إضافات	-	٥٢,١١٨	٤٩,٢٨٧	١٠١,٤٠٥	
تحويلات	-	٨٩٧	(٤٦,٣١٨)	(٤٦,٣١٨)	
انخفاض خلال العام	-	٣	-	٣	
فروقات صرف عملات أجنبية	-	(٤٠,٥٧٠)	-	(٤٠,٥٧٠)	
إطفاء خلال السنة	-	-	-	-	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٣٩,٩١٤	١٤٥,٥٧١	١٤,٧٧٥	٤٠٠,٢٦٠	

كيو إنفست

- تخطط كيو إنفست لتمويل نمو مركزها المالي من خلال محفظة الاقتراض وبشكل جزئي من ودائع العملاء.
- تخطط كيو إنفست للحفاظ على الاستقرار ورقابة المصاريف خلال الخمس سنوات القادمة.
- إن قيمة حقوق الملكية القائمة على أساس التقييم أعلى من القيمة الدفترية للاستثمار في سجلات البنك.

بيت التمويل العربي

تم توزيع الشهرة المتحصل عليها من الاستحواذ على بيت التمويل العربي (شركة تابعة للبنك مقرها لبنان) على الوحدة المنتجة للنقد ويتم القيام باختبار الانخفاض في قيمة الشهرة سنويا. في أعقاب نهاية السنة وبسبب الشكوك السياسية والاقتصادية في لبنان، تأثرت عمليات الشركة بصورة كبيرة. اجرت المجموعة اختبارا لانخفاض القيمة خلال سنة ٢٠٢٠ واستنادا إلى الاختبار المؤدى كانت القيم القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد أقل من قيمها الدفترية بمبلغ ٢٢,١ مليون ريال قطري وبناء عليه فقد تم الاعتراف بانخفاض القيمة في البيانات المالية الموحدة.

تم توزيع الشهرة المتحصل عليها من الاستحواذ على كيو إنفست على الوحدة المنتجة للنقد. تم القيام بفحص التدني في قيمة الشهرة من قبل الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. تم تحديد قيمة الاستثمار في كيو إنفست الممكن استردادها باستخدام طريقة خصم توزيعات الأرباح.

الافتراضات الأساسية المستخدمة في التقييم

- تخطط كيو إنفست لزيادة عائدات الرسوم والعمولات خلال فترة الخمسة سنوات القادمة.
- تخطط كيو إنفست لتشغيل رأس المال من الاستثمارات قصيرة الأجل ذات العوائد المنخفضة في استثمارات ذات عائدات أعلى.
- تخطط كيو إنفست لمواصلة النجاح الذي حققته في الاستثمارات العقارية والنمو في أعمال إدارة الأصول.
- تخطط كيو إنفست لكسب إيرادات من خلال محفظة الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المدرجة خلال فترة التوقعات.

١٦ موجودات أخرى

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاح
٣٩,٥٨٩	٣٧٢,٢٤٠	مشاريع قيد التطوير
٣٧٥,٤٣٤	٢٢٩,٩٠٣	أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية
٣٠,٧٧١	٣٧,٣١٩	١٧.١ موجودات ضريبة مؤجلة
٥٨,٦٦٩	٤٧,٧٠٠	مبالغ مدفوعة مقدماً
١,٤٦١,٩٧٤	١,٢٤٩,٤٨٦	أخرى (١)
١,٩٦٦,٤٣٧	١,٩٣٦,٦٤٨	

إيضاحات:

(١) تتضمن قيمة الممتلكات المقترناة ضمن تسوية الأصول التمويلية والتي يتم تقويمها بالقيمة العادلة.

١/١٦ أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

يبين الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، القيم الإسمية، والتي تشكل مؤشر لحجم العمليات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة قيمة التدفقات النقدية المستقبلية. وبالتالي، فإن القيمة التقديرية لا تعتبر مؤشراً على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان المحددة بالقيمة العادلة الموجبة أو السالبة للمشتريات. تتفق عقود المشتريات مع الشريعة الإسلامية واعتمدها لجنة الرقابة الشرعية للمجموعة.

٢٠١٩			٢٠٢٠			
القيمة الإسمية	مطلوبات	موجودات	القيمة الإسمية	مطلوبات	موجودات	
٩,٥٠٢,٣١٦	٢٩,٦٨٤	٦٨,٢٤٥	٧,١٥٣,٣٠٣	٤٥,٧٩٣	٦٤,٠٧٦	(أ) محتفظ بها للمتاجرة: عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية
						(ب) محتفظ بها كتحوط للتدفقات النقدية: عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية
٢,٣٢٧,٤٧٥	-	١٦٩,٩٣١	١,٣٦٤,٩٦٤	-	١٠٥,٨٠٦	عقود مبادلة معدلات الأرباح
٣,٠١٨٠	٢١,٦٩	٧٦,٢١٩	٢,٥٤٦,١٨٠	١٣٧,٨١١	-	عقود مبادلة عملات
-*	٨,١٧٠	-	-*	-	٥,٢١٣	(ج) محتفظ بها كتحوط لصافي استثمارات العمليات الأجنبية
٨٥,٦١٩	٥,٣٩	٤٩,٧٧٣	٤٣٢,١٦٥	١٤,٥٩٥	٤٣,٨٨٨	عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية
						(د) محتفظ بها كتحوط للقيمة العادلة عقود مبادلة عملات
١,١٢٥,١٥٦	-	١,٩٢٠	١,١٥٢,١٥٤	-	١,٩٢٠	عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية
١٠٨,٤٧١	٢٤	٣٤٦	١٢,٦٤٨,٧٦٦	١٩٨,١٩٩	٢٢٩,٩٠٣	
١٦,٩٥٠,٢١٧	٦٤,٥٠٦	٣٧٥,٤٣٤				

* القيمة التقديرية الموضحة أقل من القيمة العادلة لعمليات التحوط بمبلغ ١,١٥٢ مليون ريال قطري (١,١٢٥ مليون ريال قطري في ٢٠١٩).

١٧ أرصدة من بنوك

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٤,١٥١,٨٣٢	٢,٩٢٧,٩٤٩	مطلوبات وكالة
٦,٣٧٤,٤٤٧	٦,٨٥١,٢٦٠	مرايحة سلع دائنة
٣,٧٠٠,٠٠٠	٣,٧٢١,٩٣٦	اتفاقيات إعادة الشراء
٩٩,٦٦٩	٢٩٣,٨٤١	حسابات جارية
٢٩,١٢٠	٣٢,٧٦٠	مضاربة دائنة
١٤,٣٥٥,٠٦٨	١٣,٨٢٧,٧٤٦	

تتضمن مستحقات الوكالة تسهيلات عديدة بفترات استحقاق تصل إلى أربعة أشهر ويحتسب عنها نسبة ربح ٠,٢٪ إلى ١,١٢٪ (٢٠١٩: فترات استحقاق تصل إلى أربعة أشهر ويحتسب عنها نسبة ربح ٠,٢٪ إلى ٢,٣٪). القيمة السوقية للأوراق المالية الممنوحة كضمان مقابل قروض اتفاقيات إعادة الشراء ٣,٨٤٨ مليون ريال قطري (٣,٧٠٠ مليون ريال قطري في ٢٠١٩).

١٨ حسابات العملاء الجارية

٢٠١٩	٢٠٢٠	
١,٨٠٢,٣١٨	١,١١٧,٢١٢	- حكومة
١٩٩,٦٠٤	٢٤٣,٠٢٠	- مؤسسات مالية غير مصرفية
٣,٢٧٤,٠٠٦	٣,٨٠٠,٢٣٦	- شركات
٩,٧٠٣,١٥٨	١٢,٢٥٥,٢٢٥	- أفراد
١٤,٩٧٩,٠٨٦	١٧,٤١٥,٦٩٣	

حسابات العملاء الجارية حسب القطاع:

١٩ صكوك تمويل

٢٠١٩	٢٠٢٠	
١,٨٨١,٧٨٠	١٤,٠١٢,١٨٠	القيمة الاسمية للصكوك
(١,٤٢٦)	(١٥,٨١٩)	ناقص: خصم غير مطلقاً
٦٢,٥٣٨	٦٢,٢٨٢	ربح مستحق الدفع
١,٩٣٣,٨٩٢	١٤,٠٥٨,٦٤٣	الإجمالي

تشتمل شروط الترتيبات للإصدارين أعلاه على تحويل بعض الموجودات المحددة وتتضمن موجودات المشاركة والمستأجرة وللاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وأيئة موجودات يتم استبدالها من قبل المجموعة إلى «شركة المصرف لإصدار الصكوك المحدودة» و«شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة» وهما شركات تابعة للمجموعة.

تسيطر المجموعة على الموجودات وسيستمر إدارتها من قبل المصرف ويتعهد المصرف بإعادة شراء تلك الموجودات في تاريخ الاستحقاق بنفس سعر الإصدار.

إن تفاصيل موجودات التمويل التي تدعم الصكوك كما في ٣١ ديسمبر هي كما يلي:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٥,٣٠٠,٦٢٨	٦,٥٨٢,٣٩٩	مرايحة
٧,٠٨٩,٩٠٨	٩,٢٥٧,٧٧٧	إجارة
١٢,٣٩٠,٥٣٦	١٥,٨٤٠,١٧٦	إجمالي موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك

يوضح الجدول أدناه استحقاقات الصكوك القائمة كما في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٠١٩	٢٠٢٠	سنة الاستحقاق
٢,٨٧٥,٦٠٠	-	٢٠٢٠
٥٤٦,٠٠٠	٥٤٦,٠٠٠	٢٠٢١
٢,٧٣٠,٠٠٠	٢,٧٣٠,٠٠٠	٢٠٢٢
١,٤٥٤,١٨٠	١,٤٥٤,١٨٠	٢٠٢٣
٣,٢٧٦,٠٠٠	٣,٦٤٠,٠٠٠	٢٠٢٤
-	٥,٦٤٢,٠٠٠	٢٠٢٥
١,٨٨١,٧٨٠	١٤,٠١٢,١٨٠	

إن سندات الدين المذكورة أعلاه مقومة بالدولار الأمريكي وهي تشتمل معدلات ربح ثابتة ومتغيرة. معدل الربح المدفوع على المتوسط أعلاه ٣,٤٧٪ (٣,٥٣٪ في سنة ٢٠١٩).

٢١ حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٩٥,٢٤٠,٤٢٠	٩٩,٥٦٢,٤٠٧	رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق قبل الحصة من الأرباح
٢,٥٣١,٩٠٠	٢,٠٤٦,٣٦٢	يضاف: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من أرباح السنة (أ)
(١,٢٥٨,٤٢٩)	(٩٦٢,٨٥٤)	يطرح: أرباح مدفوعة خلال السنة
٩٦,٥١٣,٨٩١	١٠٠,٦٤٥,٩١٥	إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد توزيع الربح وقبل الحصة من احتياطي القيمة العادلة (ب)
٦,٢٢٩,٦٢٢	٥,٣٧٩,٣٧٧	حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من أرباح السنة
(٣,٦٩٧,٧٢٢)	(٣,٣٣٣,٠١٥)	يطرح: حصة مضارب
٢,٥٣١,٩٠٠	٢,٠٤٦,٣٦٢	إجمالي الربح الموزع لأصحاب حسابات الاستثمار للسنة (أ)
٨٠,٦٣,٥٥٠	٧٨,٨١٣,٣٥٨	حسابات لأجل
١٤,٣٩٨,٥٥٦	١٨,٣٩٢,٥١٣	حسابات توفير
١,٩٥١,٧٨٥	٣,٤٤٠,٠٤٤	حسابات تحت الطلب
٩٦,٥١٣,٨٩١	١٠٠,٦٤٥,٩١٥	الإجمالي (ب)
٣٥,٣٠٣,٤١٥	٣٤,٠٠٥,٥٠٢	حسب القطاع:
٢٤,٩٧٥,٦٧٤	٢٨,١٤٢,٥٣٨	أفراد
١,٢٥٢,٧٨٢	٣,٠٧٠,٤٠٣	شركات
٣٢,٩١٩,١٠٠	٣٣,٤٣٣,٧٠٣	مؤسسات مالية غير بنكية
٢,٠٦٢,٩٢٠	١,٩٩٣,٧٦٩	حكومة
٢,٠٦٢,٩٢٠	١,٩٩٣,٧٦٩	بنوك
٩٦,٥١٣,٨٩١	١٠٠,٦٤٥,٩١٥	الإجمالي (ب)
٩٦,٥١٣,٨٩١	١٠٠,٦٤٥,٩١٥	إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد توزيع الربح وقبل الحصة من احتياطي القيمة العادلة (ب)
١٢٧,٥٨٣	٨٢,٣٧٣	الحصة في احتياطي القيمة العادلة
٩٦,٦٤١,٤٧٤	١٠٠,٧٢٨,٢٨٨	إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

٢٠ مطلوبات أخرى

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاح
٥٢٧,٨٢٥	٣٥٨,٧٨٥	مصرفات مستحقة
٢٩١,٩٦١	٥٠٦,١٦٥	شيكات مقبولة الدفع
٣٦,٩٥٦	١٨,٠٣٢	دفعات مقدمة من عملاء
١٧٨,٦٤٨	١٩٩,٣٩٠	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (١)
١٥٥,٥٩٧	٣٠٥,٢٧١	دفعات بطاقات الفيزا وشبكة الصراف الآلي
٢٣٦,٤٧٤	٢٨٨,٠١١	تأمينات نقدية
٧٦,٣٨٦	٧٦,٦٢٨	المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية
٦٣١	٢٥,٣٠٦	شيكات مقاصة
٦٢٤	١,٤٢٧	صندوق التقاعد
٦٤,٥٢٦	١٩٨,١٩٩	أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية
٢,٨٣٩,٧٠٥	٣,٠٩١,٩٦٤	أخرى (٢)
٤١,٠٤٦	٥٠,٥٢٤	مخصص انخفاض قيمة التزامات الغروض والضمانات المالية
٤,٤٥٠,٣٧٩	٥,١١٩,٧٠٢	

إيضاحات:

(١) الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين هي كالتالي:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
١٦٨,١١٤	١٧٨,٦٤٨	الرصيد في ١ يناير
٢٢,٠٠٤	٣٤,١٩٤	المكون خلال السنة (إيضاح ٢٩)
(١١,٤٨١)	(١٣,٣٨٣)	مدفوعات خلال السنة
١١	(٦٩)	تحويل عملات أجنبية
١٧٨,٦٤٨	١٩٩,٣٩٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر

(٢) أخرى تتضمن أوراق قبول بمبلغ ١,٧٧٧ مليون ريال قطري (١,٨٧٥ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٩).

العمومية بناء على توصية يقدمها مجلس الإدارة وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

٢٢ حقوق الملكية

(أ) رأس المال

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٢,٣٦٢,٩٣٢	٢,٣٦٢,٩٣٢	يناير
٢,٣٦٢,٩٣٢	٢,٣٦٢,٩٣٢	٣١ ديسمبر

(هـ) الأرباح المدورة

تتضمن الأرباح المدورة حصة المجموعة في ربح الشركات الزميلة. هذه الأرباح غير قابلة للتوزيع لأصحاب الأسهم العادية إلا إلى حد النقد المستلم.

(و) التغيير في احتياطي القيمة العادلة

٢٠١٩	٢٠٢٠	
١٥٤,٤٥٨	٢٤٢,٣٧٧	رصيد افتتاحي
(٧٨,٤٨٢)	(٢٣٣,٤٤٦)	التغيير في القيمة العادلة لتحويلات تدفقات نقدية
١,٢١٥	(٣,٨٧٨)	النصيب من الدخل الشامل للشركات الزميلة استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:
٢٠٧,٥٢٣	(٢٠٨,٧٩٥)	التغيير في القيمة العادلة من خلال احتياطي القيمة العادلة
(٦٤,٥٢٤)	٦٧,٠٤٨	زائد: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
		إعادة تقييم استثمارات عقارية:
٣٩,١٥١	٤٨,٧٤٦	التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
(١٦,٩٦٤)	(٢١,٨٣٨)	ناقص: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
٢٤٢,٣٧٧	(١٠٩,٧٨٦)	

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يتكون رأس المال المصرح به والمصدر من ٢,٣٦٣ مليون سهم عادي (٢,٣٦٣ مليون سهم عادي في سنة ٢٠١٩) لها قيمة اسمية بقيمة اريال قطري لكل سهم.

يحق لحاملي الأسهم العادية استلام توزيعات أرباح عند الإعلان عنها من وقت لآخر ويحق لهم صوت واحد في اجتماعات مساهمي البنك.

(ب) الاحتياطي القانوني

وفقا لقانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ وتعديله، يحول ١٠٪ من صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك للسنة إلى الاحتياطي حتى يصبح الاحتياطي القانوني مساويا ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون قطر للشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. لم يتم تحويل أية مبالغ للاحتياطي القانوني في السنة الحالية حيث أن الاحتياطي القانوني يزيد عن ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع.

(ج) احتياطي المخاطر

وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي يجب إنشاء احتياطي مخاطر لتغطية الحالات الطارئة لموجودات تمويل كل من القطاعين العام والخاص باشتراط حد أدنى بنسبة ٢,٥٪ عن إجمالي تعرض القطاع الخاص الذي يقع على المجموعة داخل وخارج قطر بعد استبعاد مخصصات محددة والربح المعلق. التمويل المقدم إلى/ أو المضمون من قبل وزارة المالية في قطر أو التمويل مقابل ضمانات نقدية يستبعد من إجمالي التمويل المباشر، كان إجمالي المبلغ المحول إلى احتياطي المخاطر ٥٦,٤ مليون ريال قطري (٦١,٢ مليون ريال قطر في سنة ٢٠١٩).

(د) احتياطي عام

بموجب النظام الأساسي للبنك يتم تحويل جزء من صافي الأرباح للاحتياطي العام بموجب قرار من الجمعية

(ز) احتياطي تحويل عملات أجنبية

يشمل احتياطي التحويل كافة فروق الصرف الأجنبي الناشئة عن تحويل البيانات المالية للعمليات الأجنبية وكذلك تحويل المطلوبات والأرباح والخسائر من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة التي تحوط صافي استثمارات المجموعة في العمليات الأجنبية.

(ح) احتياطيات أخرى

تمثل الاحتياطيات الأخرى حصة المجموعة من الأرباح غير الموزعة من الاستثمارات في شركات زميلة بعد خصم الأرباح المستلمة. خلال السنة لم يتم تحويل شيء إلى الاحتياطيات من الأرباح المدورة (لم يتم تحويل شيء إلى احتياطيات أخرى من الأرباح المدورة في سنة ٢٠١٩).

٢٢ حقوق الملكية (تابع)

(ط) أرباح نقدية مقترح توزيعها

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٢١ توزيعات أرباح نقدية بنسبة ٤٠٪ من رأس المال المدفوع والتي بلغت ٩٤٥,٢ مليون ريال قطري بواقع ٠,٤ ريال قطري للسهم (٥٢,٥٪ من رأس المال المدفوع والتي بلغت ١,٢٤٠,٥ مليون ريال قطري بواقع ٠,٥٢٥ ريال قطري للسهم في سنة ٢٠١٩) وهي خاضعة لموافقة مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمصرف.

٢٣ حقوق غير مسيطر عليها

تتمثل الحقوق غير المسيطر عليها للمجموعة في كيو إنفست ذ.م.ق. (٤١,٨٣٪) ومصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة) (٢,٢٩٪) وشركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري (٥١٪) وبيت التمويل العربي (٠,٠٧٪) وشركة درة الدوحة للاستثمارات العقارية والتطوير والاستثمار (١٧,٣٩٪).

٢٤ صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي

قامت المجموعة بإصدار صكوك دائمة مؤهلة للإدراج للشريحة الأولى من رأس المال بمبلغ ٢ مليار ريال قطري خلال سنة ٢٠١٥. هذه الصكوك بدون ضمانات كما أن توزيعات الأرباح تقديرية وغير تراكمية وتدفع سنويا بمعدل ربح تقديري متوقع بنسبة ٥٪. تتم إعادة تحديدها كل ست سنوات. يكون للمجموعة الحق في عدم دفع الأرباح كما أنه ليس لدى حملة الصكوك الحق في المطالبة بالربح على الصكوك. هذه الصكوك ليس لديها تاريخ استحقاق وتم تصنيفها ضمن حقوق الملكية. في سنة ٢٠١٦ قامت المجموعة برفع رأس المال الأساسي الإضافي بإصدار صكوك دائمة بمبلغ ٢ مليار ريال قطري بنسبة ربح متفق عليها متوقعة تبلغ ٥,٢٥٪ على أن يتم إعادة تحديدها كل ست سنوات.

٢٥ صافي إيرادات أنشطة التمويل

٢٠١٩	٢٠٢٠	الدخل من:
٣,٧٨٧,٦٤٦	٣,٦٤١,٦٢٠	مربحة
١,١٤٥,٤٩٠	١,٤٦١,٤٢٢	مساومة
٩٠,٩٦٣	٨٤٢,٣٦١	إجارة منتهية بالتمليك
٢٦,٢٠٨	١٠,٨٠٦	استصناع
٨٧٩	-	أخرى
٥,٨٦٧,١٨٦	٥,٩٥٦,٢٠٩	

٢٦ صافي إيرادات أنشطة الاستثمار

٢٠١٩	٢٠٢٠	
١,٢٣٠,٠٨٩	١,١٤٤,٢٠٢	إيراد من أدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالتكلفة المطفأة
(٣٢٩,٧٩٣)	(٢٣٢,٢١٧)	صافي تكلفة ودائع للوكالات مع/ من بنوك إسلامية
٨٦	(٨,٢٥٤)	صافي (خسارة) / ربح من بيع أدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالتكلفة المطفأة
٢٨,٧٨٢	٢٠,٠٢٩	صافي الربح من بيع أدوات حقوق ملكية وأدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالقيمة العادلة (خسارة) / ربح القيمة العادلة من أدوات حقوق ملكية وأدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٤٦,٥٨٨	٦١,٩٨٦	إيرادات الإيجار من استثمارات عقارية
٤٨,٢٣	٥٩,٤٤٤	إيراد توزيعات أرباح
١,٦٢,٦٣٦	١,٢٠٧,٩٩٦	

٢٧ صافي إيرادات رسوم وعمولات

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٢٦٣,١١	٢١٠,٦٨٢	دراسة جدوى أتعاب إدارة مرافق
٨٥,٦٦٨	٨٩,٥٣١	عمولات اعتمادات وخطابات ضمان
٣٩٤,١٢٥	٣٩٥,٤٥٠	رسوم خدمات مصرفية
٣١,١١٥	٢٣,٧٦٢	أتعاب استشارية
٩٥,٤٠٤	٩٧,٦٢٤	أخرى
٨٦٨,٨٢٣ (١٧٥,٦٧٠)	٨١٧,٠٤٩ (١٥٥,٦٣٣)	مصرفوف رسوم وعمولات
٦٩٣,١٥٣	٦٦١,٤١٦	صافي إيرادات رسوم وعمولات

٢٨ صافي ربح عمليات النقد الأجنبي

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٨١,٢٥٨	٧٦,٥٦٤	تعامل بعملات أجنبية
(٤٣,٨٦٨)	(٣٣,٤٩٤)	إيرادات عقود مقايضة
٢١,٢١٧	٣٢,٦٢١	إعادة تقييم موجودات ومطلوبات
٥٨,٦٠٧	٧٥,٦٩١	

٣١ مصرفوف الضريبة

٢٠١٩	٢٠٢٠	
١١,١٥١	٧,٤٠٨	مصرفوف / (إعفاء) ضريبي متداول السنة الحالية
١١,١٥١	٧,٤٠٨	إجمالي المصرفوف / (الإعفاء) الضريبي

٣٢ مطلوبات والتزامات محتملة (أ) المطلوبات المحتملة

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٥,١٤٨,٢٤٤	٧,٠٢٧,٣٠٧	تسهيلات غير مستغلة
١,٩٧٨,٣٥٥	١,٧٤٤,٠٢٢	ضمانات
٤,١٦٧,٨٦٠	٥,٩٠١,٠٩٤	اعتمادات مستنديه
٢,٢٩٤,٤٥٩	٢٣,٦٧٢,٤٢٣	

(ب) التزامات

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٣٧,٣٣٧	٨٠,٣٨٠	التزام استثمار
٢,٣٣١,٧٩٦	٢٣,٧٥٢,٨٠٣	الاجمالي

٢٩ تكاليف الموظفين

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٦١,١٨٢	٦١٥,١٥٧	رواتب ومنافع أخرى
٧,٩٧٧	٨,٠٠٧	تكاليف صندوق تقاعد الموظفين
٢٢,٠٠٤	٣٤,١٩٤	تكلفة نهاية الخدمة (إيضاح ٢٠)
٩٤,١٦٣	٦٥٧,٣٥٨	

٣٢ مطلوبات والتزامات محتملة (تابع)

تسهيلات غير مستغلة

تمثل الالتزامات بتقديم الائتمان التزامات تعاقدية لمنح تمويلات وائتمان متجدد. ينتهي معظم تلك الالتزامات في السنة المقبلة، بما أن الالتزامات قد تنتهي دون أن يتم السحب بموجبها فإن إجمالي المبلغ التعاقدية لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

خطابات ضمان واعتمادات مستنديه

خطابات ضمان واعتمادات مستنديه تلزم المجموعة لدفع مبالغ بالإجابة عن العملاء في حال حدوث حدث معين. خطابات الضمان والخطابات قبول البنكية تحمل مستوى مخاطر مساوي لمخاطر التمويل.

(ج) التزامات إجاريه

عقود الإيجار التشغيلي تستحق الدفع كما يلي:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
١,٥٣٩	٨,٣٧٩	مستحقة الدفع خلال سنة
٤٠,٨٤٣	٣٨,٣٧٤	مستحقة الدفع بعد سنة ولا تتجاوز خمس سنوات
-	٨١٥	مستحقة الدفع بعد أكثر خمس سنوات
٥١,٣٨٢	٤٧,٥٦٨	

٣٣ تركيز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

القطاع الجغرافي

فيما يلي تركيز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق حسب التوزيع الجغرافي:

الإجمالي	أخرى	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	قطر	٢٠٢٠
٨,٣٥٧,٢٨٢	٣٩٥,١٠	-	٢,٣٢٤	-	٧,٩٥٩,٨٥٧	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٦,٩١٣,٢٥٨	٢٦٣,٧١١	٢٩٥,٣٢٤	٩٥٥,٥١٤	٢١,٠١٧	٥,٣٧٧,٦٩٢	مستحقات من بنوك
١١٩,٠٧٢,٤٣٢	١,٦٤٦,٨٦٤	٢٣٠,٠٨٤	٥,٨١٥,٥٨٧	١,٢٠٨,٠٤٦	١١,١٧١,٨٥١	موجودات تمويل
٣٣,٢٤٨,١٠٩	٦٢٧,١١١	١,٥١,٣٩٤	١,٠٠٢,٥٠٥	٧٧٣,٧٦١	٢٩,٣٣٤,٣٣٨	استثمارات مالية
١,١٣٣,٦٩٢	٨١,٠٩٧	-	-	-	١,٠٥٢,٥٩٥	استثمارات في شركات زميلة
٢,٨٦٢,٥٢٣	-	-	٧٥,٤٤٣	٤٧,٤٨٩	٢,٦٦٤,٥٩١	استثمارات عقارية
٤٦٢,٢٤٧	٤٦,٩٤٦	-	٦٧,٠٢١	-	٣٤٨,٢٨٠	موجودات ثابتة
٣٦٩,٩٨٤	٣,٣٨٠	-	١,٢٤٤	-	٣٦٥,٣٦٠	موجودات غير ملموسة
١,٩٣٦,٦٤٨	١٥١,٤٠٩	٨,٤٠٩	٣٥,٥٢٩	٥٧,٨١٩	١,٦٨٣,٤٨٢	موجودات أخرى
١٧٤,٣٥٦,١٧٥	٣,٢١٥,٦٠٩	٢,٠٤٤,٢١١	٨,٦٣٠,٦٧٧	٢,١٠٨,١٣٢	١٥٨,٣٥٨,٠٤٦	إجمالي الموجودات
١٣,٨٢٧,٧٤٦	١,٥٧٣,٥٨٦	٦٧,٢٥٢	٣,٤٦٢,٢٧٧	٣,٩٣١,٩٥٠	٤,٢٤٢,٦٨١	المطلوبات
١٧,٤١٥,٦٩٣	٣٨٥,٤٣٧	٢٣,٩٨٧	٨٦,٣٥٧	٣,١٣٢٣	١٦,٨٨٨,٥٨٩	مستحقات لبنوك
١٤,٠٥٨,٦٤٣	-	-	١٤,٠٥٨,٦٤٣	-	-	حسابات العملاء الجارية
٥,١١٩,٧٠٢	٩١٨,٩٧٥	-	٩٤٥,٦٩١	٢٩٥	٣,٢٥٤,٧٤١	صكوك تمويل
٥,٤٢١,٧٨٤	٢,٨٧٧,٩٩٨	٦٤,٢٣٩	١٨,٥٥٢,٩٦٨	٣,٩٦٣,٥٦٨	٢٤,٣٨٦,٠١١	إجمالي المطلوبات
١٠,٧٢٨,٢٨٨	٤,٥٩٣,٦٧٢	٤,٣٣١,٨٥٦	١١,٧١٩,٤٥٥	٣,٢٨٩,٢٢١	٧٦,٧٩٤,٠٨٤	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
١٥,١٥٠,٠٧٢	٧,٤٧١,٦٧٠	٤,٩٧٣,٠٩٥	٣٠,٢٧٢,٤٢٣	٧,٢٥٢,٧٨٩	١٠,١٨٠,٠٩٥	إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

٣٣ تركيز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (تابع)

القطاع الجغرافي (تابع)

الإجمالي	أخرى	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	قطر	٢٠١٩
						الموجودات
٧,١٨٤,٩٣٢	٤٥٤,٩٠٩	—	٢,٣٤٢	—	٦,٩٤٥,٦٨١	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٣,٥٥٢,٢٨٤	٤٢٩,٧٤٤	٧٦١,٦٧٨	٥٣٧,٥٥٢	٣٦٦,١٢٨	١,٤٥٧,١٨٢	مستحقات من بنوك
١١٣,٧٥٣,٥٩٣	١,٥٤١,٤٤١	٢٣,٨٥٩	٧,٢٨٦,٢٥٨	١٧٤,٢٢٩	١٠٤,٥٢٠,٨٠٦	موجودات تمويل
٣٣,٤٨٩,٧٦٣	٧٩٢,٥٩	٨٩٨,٤١٨	١,٠٩٣,٤٦٤	٧٤٧,٦٥٣	٢٩,٧٤٠,٦٦٩	استثمارات مالية
٥٤٤,٧٣٥	١٢,٦٢٨	—	—	—	٤٤٢,١٠٧	استثمارات في شركات زميلة
٢,١٧٥,٤٥٩	—	—	٦٤٩,٤٠٩	٥٠,٨٤٩	١,٤٧٥,٢٠١	استثمارات عقارية
٤٥١,٧٤٨	١٤,٣٤٦	—	٦٨,٥٤١	—	٣٦٨,٨٦١	موجودات ثابتة
٤٠,٢٦٠	٤,٣٨	—	—	—	٣٩٦,٢٢٢	موجودات غير ملموسة
١,٩٦٦,٤٣٧	١٦٦,٦٤١	١,٩٨٠	٣٧٣,٣٥٩	١٥,٩١٠	١,٣٩٩,٥٤٧	موجودات أخرى
١٣,٥١٩,٢١١	٣,٢٨٧,٨٠٦	١,٩٠١,٩٣٥	١,٠١,٩٢٥	١,٣٥٤,٧٦٩	١٤٦,٩٦٣,٧٧٦	إجمالي الموجودات
						المطلوبات
١٤,٣٥٥,٠٦٨	٤٤٥,٣٣٤	—	٢,٥٥٩,٨٠٠	٤,٣٩١,٥٠٥	٦,٩٥٨,٤٢٩	مستحقات لبنوك
١٤,٩٧٩,٨٦	٢٥٠,٩٥٣	٤٣,٧٤٤	٦٤,٨٨٥	٢٣,٥٤٠	١٤,٥٩٥,٩٦٤	حسابات العملاء الجارية
١,٩٣٣,٨٩٢	—	—	١,٩٣٣,٨٩٢	—	—	صكوك تمويل
٤,٤٥٠,٣٧٩	١,١٩٨,٧٠٦	١٣	٩٢٧,٨٠٧	١٢,٦٨٨	٢,٣١١,٦٦٥	مطلوبات أخرى
٤٤,٧١٨,٤٢٥	١,٨٩٤,٩٩٣	٤٣,٧٥٧	١٤,٤٨٦,٣٨٤	٤,٤٢٧,٧٣٣	٢٣,٨٦٥,٥٥٨	إجمالي المطلوبات
٩٦,٦٤١,٤٧٤	٦,١٨٧,٦٢٨	٣٧٣,٧٦٦	٧,٧٠٢,٨٤٣	٤,٦٦,٩٠٧	٧٧,٧٦٦,٣٣٠	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
١٤١,٣٥٩,٨٩٩	٨,٨٢,٦٢١	٤١٧,٥٢٣	٢٢,١٨٩,٢٢٧	٩,٠٨٨,٦٤٠	١١,٥٨١,٨٨٨	إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

٣٥ النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحدة، يتضمن النقد وما في حكمه الأرصدة التالية والتي لها تواريخ استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٢,٤٨٢,٨٩٦	٣,١٦٤,٨٩١	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء حساب احتياطي مصرف قطر المركزي المقيد)
٣,٥٠٩,٣٧٢	٦,٩١٣,٢٥٨	مستحقات من بنوك
٥,٩٩٢,٢٦٨	١٠,٠٧٨,١٤٩	

٣٤ العائدات للسهم الواحد

يتم احتساب الربح المخفف للسهم بقسمة ربح السنة العائد لمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٣,٠٥٥,٤٢٣	٣,٠٦٥,١١٥	الربح للسنة العائد لمساهمي البنك
(٢٠٥,٠٠٠)	(٢٠٥,٠٠٠)	ناقص: الربح العائد إلى الضكوك المؤهلة كإس مال إضافي
٢,٨٥٠,٤٢٣	٢,٨٦٠,١١٥	الربح للسهم الواحد
٢,٣٦٢,٩٣٢	٢,٣٦٢,٩٣٢	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة
١.٢١	١.٢١	الربح الأساسي / المخفف للسهم الواحد (ريال قطري)

٣٦ الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين وكيانات تمارس عليها المجموعة والمساهمون نفوذاً هاماً وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المجموعة. معاملات الأطراف ذات العلاقة والأرصدة المضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة كما يلي:

٢٠١٩		٢٠٢٠		
أعضاء مجلس الإدارة	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة	شركات زميلة	موجودات:
٤,٠٠٣,٩٧١	٩٢,٠٣١	٥,٠١١,٥٤٦	٣,٤٢٧,٠٢٧	إجمالي موجودات التمويل (باستبعاد المخصصات)
١,٠٩٢,٣٦٠	٦٤,٤٩٤	٢,٠٧٤,٣١٥	٣٧٦,٨٦٠	حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بنود خارج بيان المركز المالي
٥٠٢,٠٧٠	٦٦,٧٦١	٤٩٣,٤٧٠	١٢٥,٤٦٣	مطلوبات محتملة و ضمانات والتزامات أخرى
				بنود بيان الدخل الموحد:
٢١,٥٥٤	٧,٠٠٣	٢٢٥,٥٠٠	١٨٠,٥٩٦	أرباح تمويل
١٨,٥٣٩	١,٨٥٢	٢٧,٩٣٢	١,٦٤٧	أرباح ودائع مدفوعة
١٠,٧٧٦	٥٧٨	١٠,٠٥٥	١١,٨٢٠	أخرى

٣٦ الأطراف ذات العلاقة (تابع)

تتضمن مكافآت المسؤولين بالإدارة العليا خلال السنة كالتالي:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٦٨,٥٩٠	٦٨,٨٦٣	منافع قصيرة الأجل للموظفين
٨,٧٦٤	٩,٨٥٦	منافع طويلة الأجل أخرى
٧٧,٣٥٤	٧٨,٧١٩	

٤٠ أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف أرقام المقارنة المعروضة في سنة ٢٠١٩ متى كان ذلك ضروريا للمحافظة على الانسجام مع أرقام سنة ٢٠٢٠. غير أنه لم يكن لإعادة التصنيف هذه أي أثر على صافي الربح الموحد أو إجمالي حقوق الملكية الموحدة للسنة المقارنة.

٣٧ الزكاة

يتم تحمل الزكاة بشكل مباشر من قبل المساهمين. لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة بالنيابة عن مساهميه وفقا للنظام الأساسي.

٣٨ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المجموعة من ثلاثة من العلماء المتخصصين في مبادئ الشريعة ويحرصون على التزام المجموعة بالمبادئ الإسلامية العامة وعملها وفقا إلى الفتاوى الصادرة والقوانين الإرشادية. تتضمن مراجعة المجموعة فحص الدليل المتعلق بالوثائق والإجراءات المعتمدة من قبل المجموعة من أجل التأكد من أن أنشطتها تتم مزاوتها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

٣٩ صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

تقوم المجموعة بالوفاء بالتزاماتها من خلال التبرعات للأنشطة الخيرية والمؤسسات عند وجود أرباح. قامت المجموعة بتخصيص مبلغ ٧٦,٦ مليون ريال قطري خلال سنة ٢٠٢٠ (٧٦,٤ مليون ريال قطري خلال سنة ٢٠١٩) التي تمثل نسبة ٢,٥% من صافي الأرباح وفقا للقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والإيضاحات المتممة والصادرة خلال سنة ٢٠١٠.

(أ) بيان المركز المالي للبنك الأم

٢٠١٩	٢٠٢٠	كما في ٣١ ديسمبر الموجودات
٦,٧٢٧,٦٨٢	٧,٩٥٩,٨٥٧	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٣,٤٦٨,٥٤٢	٦,٧٨٨,٨٤٥	مستحقات من بنوك
١١٢,١٢٠,٧٤٣	١١٧,١٣٠,١٢١	موجودات تمويل
٣٣,٦٨٧,٦٢٧	٣٣,٠١٩,٥٥٨	استثمارات مالية
٣٧٣,٢٢٢	٩٨٦,٤٦٩	استثمارات في شركات زميلة
٦١٥,٧٧٢	١,٣٤١,٠٧١	استثمارات عقارية
٣٦٣,٥٣١	٣٤٣,٩١١	موجودات ثابتة
١٥٦,٧٨٧	١٤٦,٩٦٨	موجودات غير ملموسة
١,٤٣٣,٥٦٠	١,٤٩٢,٧٧٤	موجودات أخرى
١٥٨,٩٤٧,٤٦٦	١٦٩,٢٠٩,٥٧٤	إجمالي الموجودات
		المطلوبات
١٢,٨٠٧,٤٥٩	١١,٦٤٠,٧٩٤	مستحقا لبنوك
١٤,٦٠٥,١١٣	١٦,٨١٩,٦٢١	حسابات العملاء الجارية
١٠,٩٣٣,٨٩٢	١٤,٠٥٨,٦٤٣	صكوك تمويل
٤,٦٦٦,٢٣٠	٥,٨٥٥,٧٤٩	مطلوبات أخرى
٤٣,١٢,٦٩٤	٤٨,٣٧٤,٨٠٧	إجمالي المطلوبات
		حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
		حقوق الملكية
		رأس المال
٢,٣٦٢,٩٣٢	٢,٣٦٢,٩٣٢	احتياطي قانوني
٦,٣٥٣,٤٥٩	٦,٣٥٣,٤٥٩	احتياطي مخاطر
٢,٣٨٠,٩٣	٢,٤٣٦,٥١٠	احتياطي عام
٧٩,٤٨٥	٧٩,٤٨٥	احتياطي القيمة العادلة
١١٤,٦٣٢	(١٧٨,٣١٨)	احتياطي تحويل عملات أجنبية
(٦٦,٩٧٤)	(٥٠,٨٨٢)	احتياطيات أخرى
٢١٢,٠٥٨	٢١٢,٠٥٨	أرباح نقدية مقترح توزيعها
١,٢٤٠,٥٣٩	٩٤٥,١٧٣	أرباح مدورة
٤,٨٠٠,٩٥٧	٦,٤٨٨,٤٣٠	
١٧,٤٧٧,١٨١	١٨,٦٤٨,٨٤٧	إجمالي حقوق الملكية
٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي
٢١,٤٧٧,١٨١	٢٢,٦٤٨,٨٤٧	إجمالي حقوق الملكية
١٥٨,٩٤٧,٤٦٦	١٦٩,٢٠٩,٥٧٤	إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق الملكية

(ب) بيان الدخل للبنك الأم

٢٠١٩	٢٠٢٠	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر
٥,٦٦٥,٧٧٧	٥,٨٢٤,٠٥٢	صافي إيرادات أنشطة التمويل
٩٨٦,٦٣٧	١,١٤٦,٣٣٥	صافي إيرادات أنشطة الاستثمار
٦,٦٥٢,٤١٤	٦,٩٧٠,٣٨٧	إجمالي صافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار
٨٠٥,٥٦٨	٧٥٨,٤٤٠	إيراد رسوم وعمولات
(١٧٢,٦١٨)	(١٥٢,٧٣٤)	مصرفوف رسوم وعمولات
٦٣٢,٩٥٠	٦٠٥,٧٠٦	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
٦٤,٦٦٤	٦٠,٢٦١	صافي ربح عمليات النقد الأجنبي
١٢,٩٢٣	٣,٤٥٠	الحصة من نتائج شركات زميلة
٢٥,٠٠٠	٣٦,٦٠٠	إيرادات أخرى
٧,٣٨٧,٢٩١	٧,٦٧٦,٤٢٠	إجمالي الإيرادات
(٥٠٢,٧٤٧)	(٥٢٤,١٢٨)	تكاليف الموظفين
(٧٥,٣٠٠)	(٨١,٠١٧)	استهلاك وإطفاء
(٣٧٦,٢٢٢)	(٤٧٢,٢٨٥)	حصة حملة الصكوك من الربح
(٢٧٥,٣٥٩)	(٢٧٧,٥٥١)	مصرفوفات أخرى
(١,٢٢٩,٦٣٢)	(١,٣٥٤,٩٨١)	إجمالي المصاريف
(٧٢٠)	(١٠,٩٤٧)	صافي خسائر انخفاض قيمة المستحقات من البنوك
(٦٢٧,٩٤٤)	(١,٢٢٧,٥٧٨)	صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية
-	(٢٢,١٠٠)	صافي خسائر انخفاض قيمة موجودات تمويل
-	(٢٢,١٠٠)	انخفاض قيمة شهرة
(١٥,٢٦٦)	(٢٥,٦٠١)	صافي خسائر انخفاض قيمة أدوات مالية أخرى
٥,٥١٤,٥٧٩	٥,٠٣٥,٢١٣	الربح للسنة قبل العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
(٢,٤٧٣,٩٥٧)	(١,٩٩٤,٠٧٧)	ناقصا: صافي العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
٣,٠٤٠,٦٢٢	٣,٠٤١,١٣٦	صافي الربح للسنة

